



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية والتجارية



المرجع :/2018

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الإقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان :

دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية

رأس مال البنوك الإسلامية خلال الفترة من 2010 إلى 2015

- دراسة عينة من البنوك الإسلامية -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية (ل.م.د) تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ:

- مشري فريد

إعداد الطلبة:

- نواصرة علي

- يسعد مروة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة	
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة	مشري فريد

السنة الجامعية: 2017/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

أحمدك يا رب حمدا كثيرا طيبا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك

و أشهد أن محمدا عبد الله و رسوله صلوات الله وسلامه عليك يا سيدي يا
رسول الله

نقدم بجزيل شكرنا و خالص عرفاننا إلى كل من تحلى بالصبر الجميل و
ساهم من قريب او بعيد في إتمام هذا العمل و اخص بالذكر:

الأستاذ الفاضل: مشري فريد الأخ ، المشرف والصديق الذي لم يبخل علينا
بإرشاداته و نصائحه و تشجيعه لنا دوما

زملائنا: عبد الفتاح، عبد الستار، مريم، جابر

إلى كل من ساعدنا في هذا العمل جزاكم الله خيرا في الدارين الدنيا و
الآخرة.

إهداء

الحمد لله رب العالمين أعطى اللسان وعلم البيان وخلق الإنسان لك الحمد يا من هو للحمد أهل الشناء
والمجد أحق ما قال العبد و كلنا لك عبد.

ما دعوناك إلا حسن ظن بك ... وما رجوناك إلا ثقة فيك، وما خفناك إلا تصديقا بوعدك ووعدك... فللك الحمد
.... والصلاة والسلام على علم الأعلام و إمام كل إمام محمد بن عبد الله وعلى اله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

الوالدين الكريمين

إحسانا لهما وبرا بهما واعترافا بجميلهما والتماسا لرضاها داعية لهما المولى "ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

* إلى إخوتي الذين قاسموني الحياة بطلوها ومرها خاصة أخي الحنون.

* إلى خطيبي... نبع الحب الصافي ومعين الصبر.

* إلى كل الأصدقاء والأحباب.

* إلى كل الكتاكيت الصغار: ليث، منار، لجين، نهال، مهاد، تقوى، غيث.

* إلى من كان سندا وعونا لي في هذا العمل... مشرفي الأستاذ الفاضل مشري فريد .

* إلى كل من ساندنا، بالنصح دعمنا، وإلى الخير أرشدنا، شاكرين الله على نعمه و توفيقه و مداده

مرورة

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين

إلى أخي وأخواتي

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد

علي

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة لمعالجة دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية في ظل تزايد أهمية هذه الأدوات في تحقيق أهداف البنوك الإسلامية ومواجهة متطلباتها، خاصة مع تطورات مقررات لجنة بازل باعتبارها الهيئة الدولية المسؤولة عن وضع معايير في مجال الرقابة المصرفية لمواكبة التطورات العالمية خاصة مع تزايد حدة الأزمات المالية والمصرفية التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 2008، ومن أهم هذه المعايير التطورات التي أدخلت على حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وإلزام البنوك باحترامها لتعزيز قدرة رأس مالها.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة التي أجريت على بنكين من البنوك العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة وهي: بنك دبي الإسلامي ومصرف أبوظبي الإسلامي والتي تم فيها تحليل مكونات كفاية رأس مال هذه البنوك خلال الفترة 2010-2015 وإبراز دور ومكانة أدوات الهندسة المالية الإسلامية الممثلة في صكوك الشق الأول ووديعة الوكالة بدرجة كبيرة في تحقيق المعدلات المطلوبة لكفاية رأس المال . وخلصت هذه الدراسة إلى أن كلا البنكين يعتمدان على أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال . إلا أن مصرف أبوظبي الإسلامي كان أكثر مبادرة في تطبيق أدوات الهندسة المالية من بنك دبي الإسلامي وهو ما أثر إيجاباً على كفاية رأس المال لمصرف أبوظبي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، أدوات الهندسة المالية الإسلامية، كفاية رأس المال، الصكوك الإسلامية.

Summary

This study aims to address the role of Islamic financial engineering instruments in achieving capital adequacy in Islamic banks, due to the increasing importance of these instruments in achieving the objectives of the Islamic banks and facing their requirements, especially with the developments of the decisions of the Basel Committee that considered as the international commission which is responsible for setting standards in banking supervision in order to keep up with the global developments especially with the increasing intensity of the financial crises that hit the global economy in 2008, and one of the most important standards are the developments made at the expense of capital adequacy in Islamic banks and obligating banks to respect them to enhance their capital capacity.

The study was conducted on two banks operating in the United Arab Emirates: Dubai Islamic Bank and Abu Dhabi Islamic Bank in which the components of capital adequacy of these banks were analyzed during 2010-2015 and highlighting the role of the Islamic financial engineering instruments which represented in the first tranche Sukuk and the Agency's deposit which has a large degree in achieving the required rates of capital adequacy.

The study concluded that both banks rely on Islamic financial engineering instruments to achieve capital adequacy, however, Abu Dhabi Islamic Bank has been the most proactive in implementing financial engineering instruments than Dubai Islamic Bank, which had a positive impact on Abu Dhabi Islamic Bank capital adequacy.

Key words: Islamic Banking, Islamic the Islamic financial engineering instruments, Capital Adequacy, Sukuk.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الشكر
-	الإهداء
-	الملخص باللغة العربية
-	الملخص باللغة الانجليزية
II	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
IX	فهرس الأشكال
XI	فهرس الملاحق
ب- و	مقدمة
-	الفصل الأول: الهندسة المالية الإسلامية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية
3	المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية التقليدية
3	الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية
5	الفرع الثاني: أسباب ظهور الهندسة المالية
7	الفرع الثالث: أهداف الهندسة المالية
8	المطلب الثاني: أهمية الهندسة المالية
8	الفرع الأول: أهمية الهندسة المالية في إدارة المخاطر (التحوط)
9	الفرع الثاني: أهمية الهندسة المالية في إدارة الأصول والخصوم
11	الفرع الثالث: مداخل الهندسة المالية
11	المطلب الثالث: ماهية الهندسة المالية الإسلامية
11	الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية الإسلامية
13	الفرع الثاني: خصائص الهندسة المالية الإسلامية
13	الفرع الثالث: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية
15	المبحث الثاني: أدوات الهندسة المالية التقليدية
15	المطلب الأول: أهم أدوات الهندسة المالية في سوق النقد
15	الفرع الأول: شهادات الإيداع القابلة للتداول
16	الفرع الثاني: اتفاقية إعادة الشراء
17	الفرع الثالث: عمليات التوريق

فهرس المحتويات

20	المطلب الثاني: أهم الأدوات المستحدثة في سوق رأس المال
20	الفرع الأول: مستحدثات الأسهم العادية
21	الفرع الثاني: مستحدثات الأسهم الممتازة
22	الفرع الثالث: مستحدثات السندات
24	المطلب الثالث: المشتقات المالية
24	الفرع الأول: مفهوم المشتقات المالية.
24	الفرع الثاني: خصائص وأهمية المشتقات المالية.
26	الفرع الثالث: أنواع المشتقات المالية.
28	المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية الإسلامية
28	المطلب الأول: مفهوم التصكيك الإسلامي.
28	الفرع الأول: تعريف الصكوك الإسلامية.
29	الفرع الثاني: الخصائص العامة للصكوك الإسلامية
30	المطلب الثاني: أنواع و أطراف التصكيك الإسلامي
30	الفرع الأول: أنواع الصكوك الإسلامية
31	الفرع الثاني: أطراف عملية التصكيك الإسلامي
32	المطلب الثالث: المنتجات المستحدثة
32	الفرع الأول: المنتجات التمويلية
34	الفرع الثاني: المنتجات المالية المشتقة
36	الفرع الثالث: المنتجات المالية المركبة
38	خلاصة الفصل الأول
-	الفصل الثاني: مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها
40	تمهيد
41	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول كفاية رأس المال و لجنة بازل
41	المطلب الأول: نشأة و تعريف لجنة بازل
41	الفرع الأول: نشأة لجنة بازل
42	الفرع الثاني: تعريف لجنة بازل
42	المطلب الثاني: أسباب ظهور لجنة بازل وأهدافها
42	الفرع الأول: أسباب ظهور لجنة بازل
43	الفرع الثاني: أهداف لجنة بازل
43	المطلب الثالث: تعريف و أهمية كفاية رأس المال

فهرس المحتويات

43	الفرع الأول: تعريف كفاية رأس المال
44	الفرع الثاني: أهمية كفاية رأس المال لدى البنوك
45	المبحث الثاني: تطور كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل I وII وIII
45	المطلب الأول: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل I
45	الفرع الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I
47	الفرع الثاني: معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل I و كيفية حسابه
50	الفرع الثالث: التعديلات التي أدخلت على بازل I
52	المطلب الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل II
52	الفرع الأول: الدائم الأساسية لاتفاقية بازل II
54	الفرع الثاني: تقييم اتفاقية بازل II
55	المطلب الثالث: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III
55	الفرع الأول: تعديلات اتفاقية بازل III وكيفية حساب رأس المال
56	الفرع الثاني: مراحل تنفيذ اتفاقية بازل III و أهدافها
59	الفرع الثالث: الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية بازل III
61	المبحث الثالث: معيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وفق بازل I وII وIII
61	المطلب الأول: مفهوم البنك الإسلامي
61	الفرع الأول: تعريف البنك الإسلامي
62	الفرع الثاني: نشأة البنك الإسلامي
63	المطلب الثاني: موقع البنوك الإسلامية من اتفاقية بازل I وII وIII
63	الفرع الأول: معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وفق بازل I
66	الفرع الثاني: معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وفق بازل II
66	الفرع الثالث: المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (IFSB-15)
69	المطلب الثالث: الفرق بين الكفاية الحدية في البنوك التقليدية و الإسلامية
69	الفرع الأول: من حيث الإصدار
70	الفرع الثاني: من حيث حساب نسبة كفاية رأس المال
72	خلاصة الفصل الثاني
-	الفصل الثالث: دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي و مصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)
74	تمهيد

فهرس المحتويات

75	المبحث الأول: النظام المصرفي الإماراتي و البنوك الإسلامية
75	المطلب الأول: لمحة عامة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة
75	الفرع الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي بدولة الإمارات
77	الفرع الثاني: مكونات هيكل النظام المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة
79	المطلب الثاني: لمحة عن البنوك الإسلامية محل الدراسة
79	الفرع الأول: بنك دبي الإسلامي
80	الفرع الثاني: نشأة و تأسيس مصرف أبوظبي الإسلامي
81	المبحث الثاني: تحليل تطور مكونات رأس المال في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015)
82	المطلب الأول: تطور مكونات كفاية رأس المال لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)
86	المطلب الثاني: تطور مكونات كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)
91	المبحث الثالث: تطور معدل كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة
91	المطلب الأول: تطور معدل كفاية رأس المال لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)
92	المطلب الثاني: تطور معدل كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)
93	المطلب الثالث: المقارنة بين معدل كفاية رأس مال بنوك عينة الدراسة
94	خلاصة الفصل الثالث
96	الخاتمة
100	قائمة المراجع
110	الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجدول

الصفحة	العنوان	الرقم
10	الهندسة المالية في إدارة الأصول والخصوم	1
46	الموجودات داخل البنك وأوزانها حسب مقررات بازل I	2
47	أوزان المخاطرة المرجحة للعناصر خارج ميزانية البنوك	3
49	معيار النموذج الأساسي في حساب كفاية رأس المال	4
56	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط حسب اتفاقية بازل III	5
58	مراحل تطبيق اتفاقية بازل III من 2011 إلى 2019	6
68	الفترة الزمنية لتطبيق متطلبات رأس المال حسب معيار IFSB-15	7
68	الترتيبات الانتقالية لمستوى الهامش الإضافي	8
82	تطور مكونات كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015	9
87	تطور مكونات كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015	10
91	تطور معدل كفاية رأس المال لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015	11
92	تطور معدل كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015	12

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
7	العوامل المساعدة على ظهور الهندسة المالية الإسلامية	1
19	آلية التوريقي	2

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
111	مكونات رأس المال النظامي لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2011)	01
112	مكونات رأس المال النظامي لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة (2012-2013)	02
113	مكونات رأس المال النظامي لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة (2014-2015)	03
114	صكوك الشق الأول و وديعة الوكالة في مصرف أبوظبي الإسلامي	04
115	مخاطر الموجودات في مصرف أبوظبي الإسلامي	05
116	مكونات رأس المال النظامي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2011)	06
117	مكونات رأس المال النظامي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2012-2013)	07
118	مكونات رأس المال النظامي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2014-2015)	08
119	صكوك الشق الأول في بنك دبي الإسلامي	09
120	مخاطر الموجودات في بنك دبي الإسلامي	10

مقدمة

لقد استطاعت الهندسة المالية الإسلامية خلال مسيرتها إثبات وجودها في النشاط الاقتصادي، فلهندسة المالية الإسلامية هي صناعة ناشئة مقارنة بنظيرتها التقليدية، ولكي تكون منافسة لها فهي بحاجة اليوم إلى محفظة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية المرنة والكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، لذلك فقد شهدت الهندسة المالية الإسلامية تطورات متلاحقة ومتسارعة شملت حجم سوقها إضافة إلى دائرة انتشارها التي امتدت حتى دول غير إسلامية، وهي قائمة على ضوابط وقواعد مالية مستمدة من الشريعة الإسلامية.

إضافة مما سبق فالبنوك تواجه العديد من المخاطر عند ممارستها للأشطة المصرفية والبنوك الإسلامية باعتبارها جزءا من النظام المصرفي في العديد من الدول والتي يكتنف نشاطها مجموعة من المخاطر بالشكل الذي يحتم على إدارتها ضرورة تحديدها وقياسها والتخفيف من أثرها السلبية عن طريق التزام البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التقليدية بمتطلبات العمل المصرفي الذي تفرضه البنوك المركزية، ومن بين هذه المتطلبات: وضع معايير دولية للرقابة البنكية المتمثلة في بازل I,II,III لحماية البنوك من خطر الإفلاس، والبنوك مطالبة بتطبيقها لكونها تشكل صمام أمان لها ضد الخسائر التي قد تلحق بها.

أولاً: إشكالية الدراسة.

ويمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ما مدى مساهمة أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:
- كيف يتم تطبيق كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية؟ وهل يختلف تحديده في البنوك التقليدية؟
- ما هي أدوات الهندسة المالية المستخدمة في البنوك محل الدراسة؟
- كيف يمكن لأدوات الهندسة المالية الإسلامية أن تحقق كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية؟

ثانياً: الفرضيات.

للإجابة على إشكالية الدراسة، والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- يتم حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بنفس الطريقة في البنوك التقليدية مع مراعاة طبيعة عمل البنوك الإسلامية.
- تتمثل أدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) في الصكوك الإسلامية فقط.

- يمكن لأدوات الهندسة المالية الإسلامية أن ترفع كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية من خلال زيادة متطلبات رأس المال.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا أساسيا وهو الهندسة المالية التي أصبح بقاء وتطور المؤسسات المالية مرهونا بها بشكل كبير، علما أن هذه المؤسسات لها أهمية كبيرة في تزويد الاقتصاد والمجتمع بالتمويل المطلوب هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المتابع للأحداث والأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي الذي أصبح في أمس الحاجة إلى منتجات، بدائل وحلول مالية جديدة تساعده في مواجهة المخاطر المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بصفة عامة والجانب المالي بصفة خاصة، وهذا ما توفره الهندسة المالية الإسلامية. ولمواجهة هذه المخاطر يجب على البنوك تحقيق كفاية رأس المال المناسبة وفق مقررات لجنة بازل، وعليه فالبنوك بصفة عامة تقليدية كانت أو إسلامية ملزمة بالتقيد بكفاية رأس المال، إذ أن التقيد بها يستلزم الرفع من رأس المال أو الحد من المخاطر.

رابعا: أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على الإطار النظري المتعلق بالهندسة المالية الإسلامية.
- التعرف على مختلف أدوات الهندسة المالية الإسلامية.
- إبراز الفروقات الجوهرية بين تطبيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية عنها في البنوك الإسلامية.
- إبراز أهمية ودور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس مال البنوك الإسلامية.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع.

تم اختيار الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات الموضوعية والذاتية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الدوافع الموضوعية:

- حداثة الموضوع.
- التعرف على الدور الذي تقوم به أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس مال البنوك الإسلامية.

2- الدوافع الذاتية:

- ارتباط موضوع الهندسة المالية بالتخصص (اقتصاد نقدي وبنكي).

- الرغبة الذاتية في التطرق إلى المواضيع المتعلقة بالاقتصاد.

سادسا: منهج الدراسة.

نعتمد في موضوعنا على المنهج الوصفي وتم استخدام هذا المنهج في تقديم تعاريف وتحديد المفاهيم النظرية الخاصة بالدراسة المتمثلة في الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية وكفاية رأس المال بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يوضح تحليل مكونات رأس المال في البنوك الإسلامية محل الدراسة وتطور هذه النسبة في البنوك.

سابعا: الدراسات السابقة.

1 - هناء محمد هلال الخيطي: "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية" ورقة بحثية أقيمت في المؤتمر العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي "عمان ،الأردن 26/25 ذو الحجة 1431 هـ/ 2010 بالاشتراك بين جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

- جاءت هذه الدراسة لبيان دور الهندسة والأسواق المالية الإسلامية لتوفير كل من الإجراءات الاحترازية لمنع وقوع الأزمات وذلك وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضوابط خاصة للهندسة المالية الإسلامية تتمثل بالالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية وبينت كيف يمكن توفير تدابير راسخة وواقعية لعدم الوقوع في الأزمات من خلال الأسواق والأدوات الإسلامية ، وأن تكون الهندسة المالية الإسلامية صمام الأمان لأزمات المستقبل المالية.

• الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا:

تختلف الدراسة السابقة عن دراستنا في كونها اهتمت بالهندسة المالية ودورها على مستوى معالجة الأزمات كليا، أما دراستنا فقد جاءت لدراسة أدوات الهندسة المالية ودورها في تحقيق كفاية رأس المال على المستوى الجزئي في البنوك الإسلامية.

2 - مختار بونقاب: دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية

الإسلامية لدراسة نموذج لمنتجات مالية إسلامية مبتكرة لعينة من المؤسسات المالية الإسلامية خلال الفترة (2007-2012) ،رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2013/2012.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المنتجات والأدوات المالية المبتكرة من قبل الهندسة المالية الإسلامية، ومن ثم الوقوف على مدى وكيفية تطبيقها على المؤسسات المالية الإسلامية، كما عملت على بيان مدى قدرة الهندسة المالية الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية،

وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن أهم ميزة تتميز بها الهندسة المالية الإسلامية هو أنها تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

• الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا:

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث العينة وفترة الدراسة ، حيث تناولت دراستنا بنكين من البنوك العاملة في الإمارات وذلك خلال الفترة (2010-2015)، بينما ركزت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات المالية الإسلامية وامتدت فترة الدراسة من (2007-2012)، كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان استخدام الأدوات والمنتجات الإسلامية على مستوى البنوك بصفة عامة، أما دراستنا فقد جاءت لبيان استخدام الأدوات الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال فقط.

3 عبد الكريم قندوز: "الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق" ، تناول فيه أسس الهندسة

المالية الإسلامية ومنتجاتها وتجارب بعض الدول فيها وهي: الجزائر وماليزيا والسودان.

• الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا:

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها دراسة كلية مقارنة في الجانب النظري للهندسة المالية الإسلامية وتطبيقها بينما دراستنا فهي جزئية لبنكين فقط وتطبيقات الهندسة المالية في جانب إدارة رأس المال فقط.

ثامنا: حدود الدراسة.

تتمثل الحدود المكانية والحدود الزمنية فيما يلي:

- الحدود المكانية: تتمثل في دراسة على بنكين من البنوك الإماراتية وهي مصرف أبو ظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي.
- الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015.

تاسعا: صعوبات الدراسة.

- نقص المراجع المتعلقة بالهندسة المالية الإسلامية وخاصة الكتب المتعلقة بالجانب الاقتصادي.
- قلة المراجع التي تشمل على العلاقة بين أدوات الهندسة المالية الإسلامية وكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية .
- تشابه المراجع من حيث المضمون.

عاشرا: تقسيمات الدراسة.

تتضمن الدراسة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة على الفصول الثلاثة التالية:

• **الفصل الأول: (الهندسة المالية الإسلامية):** يعتبر هذا الفصل لمدخل لموضوع دراستنا، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول منه ماهية الهندسة المالية التقليدية وأهميتها فضلا عن التعرف على ماهية الهندسة المالية الإسلامية، أما المبحث الثاني فيتعرض إلى أدوات الهندسة المالية التقليدية في سوق النقد وسوق رأس المال بالإضافة إلى المشتقات المالية، كما نظرنا في المبحث الثالث إلى مفهوم التصكيك الإسلامي، أنواعه وأطرافه بالإضافة إلى المنتجات المستحدثة.

• **الفصل الثاني: (مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وأهم تطوراتها):** قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث ، حيث يتناول المبحث الأول تعريف ونشأة لجنة بازل ، فضلا عن التطرق لتعريف وأهمية كفاية رأس المال ، أما المبحث الثاني فيتناول كفاية رأس المال ووفق مقررات بازل I، II وIII فضلا عن ذلك فقد تضمن المبحث الثالث تعريف للبنك الإسلامي وموقع البنوك الإسلامية من اتفاقية بازل I ، II وIII ، بالإضافة إلى الفرق بين الكفاية الحدية في البنوك التقليدية والإسلامية.

• **الفصل الثالث: (دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي ومصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015)** قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول لمحة عامة عن القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة والبنوك الإسلامية محل الدراسة، كما نظرنا في المبحث الثاني إلى تطور مكونات كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة، أما في المبحث الثالث فتعرضنا إلى تطور معدل كفاية رأس مال البنكين، بالإضافة إلى المقارنة بين معدل كفاية رأس مالهما خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول:

الهندسة المالية الإسلامية

تمهيد:

تقوم الهندسة المالية بدور هام في قيام منشآت الأعمال بصفة عامة والمؤسسات المالية بصفة خاصة، حيث تعمل على رسم سياسات مالية قوية وابتكار منتجات وأدوات مالية جديدة، ومع تزايد المؤسسات المالية الإسلامية الأمر الذي أدى بها إلى ضرورة البحث عن تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية التي تمتاز بالمصادقية والشرعية وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن هنا برزت أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة خاصة في ظل ترابط أسواق التمويل الدولية، بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما يفرضه من ضغوط تنافسية حادة على المؤسسات المالية الإسلامية من قبل نظراتها التقليدية، وسوف نحاول من خلال هذا الفصل إعطاء إطار عام حول الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية وأدوات كل منهما، وقد تم تقسيم هذا الفصل على ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية

المبحث الثاني: أدوات الهندسة المالية التقليدية

المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية الإسلامية

المبحث الأول: الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية.

الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص، ومعظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين طوروا النماذج والنظريات أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية حيث نجد اختلاف في تحديد مفهوم الهندسة المالية.

المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية التقليدية.

إن مصطلح الهندسة المالية يوحي بالحدثة ويواكب العصرنة والعولمة، إلا أن مفهومه البسيط متجذر منذ عرف الإنسان المعاملات المالية بأبسط أساليبها حيث يمكن تحديد ماهية الهندسة المالية من خلال التطرق إلى العناصر الآتية:

الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية.

من وجهة نظر الأسواق المالية: فإن مصطلح الهندسة المالية يستعمل لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية، يأخذ مثل هذا التحليل عادة شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية، وتستخدم الهندسة المالية كثيرا في السوق المالية (مع إجراء تعديلات عليها، خاصة في تجارة العملات ، تسعير الخيارات والأسهم والمستقبليات) ويسمح استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندس المالي من فهم أفضل للسوق المالية، وبالتالي فهو أفضل من طرق المتعاملين في السوق، ويعتبر هذا مهما جدا بالنسبة للمتعاملين لأن دقة المعلومات وسرعتها أساسية في اتخاذ القرارات¹.

أما من وجهة نظر الإدارة المالية بالمؤسسات: فبالنسبة لمؤسسة الأعمال فمعنى الهندسة المالية قد تكون تعبيراً مفيداً لوصف العملية الكمية التحليلية المصممة لتحسين العمليات المالية للمؤسسة وهذه قد تتضمن النشاطات التالية²:

- تعظيم قيمة المنشأة؛
- إدارة محفظة الأوراق المالية؛
- التفاوض حول التمويل والتحوط في الصفقات التي تنعكس مباشرة على قيمة ضريبة الشركة أخذا بعين الاعتبار المخاطر التنظيمية والسياسية؛
- تنظيم صفقات المبيعات بشكل يراعي مصالح كل من الزبون والشركة؛

¹ - عبد الحق قاضي، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية أزمة الرهن العقاري ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: ذ. قود وما لية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص4.

² - المانسيب رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010، ص15.

- تنظيم صفقات الشراء يوازن مصالح كل من المورد والشركة.

تعريف الجمعية الدولية للمهندس بين الماليين (IAFE): تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات، علما أن الهندسة المالية تختلف عن التحليل المالي¹.

كما تعرّف الهندسة المالية بأنها مجموعة متعددة وواسعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ والاندماج وإعادة الهيكلة المالية للشركة، وغيرها من الأنشطة المالية وتنشأ الحاجة إلى الهندسة المالية إما استجابة لفرص استثمارية تحتم على المستثمر أو الشركة عدم تضييعها، أو التعامل مع ظروف المنافسة الدولية وتزايد المخاطر الملازمة للأنشطة الاستثمارية، وبذلك تعتبر الهندسة المالية من أدوات ووسائل التحوط المالي التي لا يمكن لأي مؤسسة أو مستثمر الاستغناء عنها².

كما يعرف بعض الباحثين الهندسة المالية على أنها:

"التصميم والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل"³.

وهذا التعريف يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة وهي⁴:

- ابتكار أدوات مالية جديدة، منها بطاقات الائتمان؛

- ابتكار أدوات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة مثل التبادل من خلال الشبكات العالمية؛

- ابتكار حلول جديدة لإدارة التمويلية مثل: إدارة السهولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع م عيقق تلائم الظروف المحيطة بالمشروع؛

وانطلاقا من التعاريف المقدمة، فقد تبين لنا أن الهندسة المالية تعني التصميم والتطوير والتنفيذ

لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة، وحتى أشكال تنظيمية من شأنها تخفيض التكاليف والمخاطر وتحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والفعالية وكذا توفير وتحسين مختلف المنتجات التي تلبي احتياجات مختلف المتعاملين.

¹ - محمد كريم قروف، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع والرهانات المستقبل، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011، ص4.

² - محفوظ جبار ومريم عبدلة، الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، و جامعة قلمة، الجزائر، 2010، ص24.

³ - تقي الدين حميدان ولطفي بلعيد، دور الهندسة المالية في تطوير منتجات المصارف المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015/2016، ص 23.

⁴ - بن عيسى عبد القادر، أثر استخدام المنتجات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية " دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى ديسمبر 2010، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: أسواق مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2012، ص45.

الفرع الثاني: أسباب ظهور الهندسة المالية.

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية كما يلي:

أولاً: الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل.

قامت مؤسسات وشركات الوساطة المالية (بنوك، شركات تأمين، شركات استثمار، وسماسة...) عموماً بتسهيل تحويل الأموال من وحدات الفوائض النقدية لوحدة العجز المالي، ويمكن القول أن هذه المهمة كان من الممكن للأفراد القيام بها بأنفسهم على الأقل نظرياً، من دون الحاجة لوجود هذه المؤسسات والوسائط المالية ولكن أصبح من المسلم به الآن أن قيام الأفراد بهذا العمل يؤدي لكثير من عدم الفعالية وقلة في الكفاءة المدركة، وعلى الرغم من ذلك فإن ظهور الاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل تمويل مختلفة من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق، جعل من العسير على هذه الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة من إشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في أسواق المال عموماً، ولذلك ظهرت الحاجة للابتكار وابتداع وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات¹.

ثانياً: ظهور مفهوم الكفاءة والفعالية.

الفعالية في سوق المال تعني مدى مقدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه، بينما الكفاءة فهي المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة أو بوفورات ملحوظة وبسرعة ودقة عاليتين وهذان المعياران يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين، وتوجه الأسواق عموماً نحو درجات عالية من تقديم الخدمات للعملاء وبالجودة العالية².

ثالثاً: تقنيات المعلومات ومفهوم السوق العريضة.

أثرت معلومات التقنيات على القطاع المالي تأثيراً كبيراً سواء حدوده ومفهومه أو طريقة عمله، فقد أثر الحاسوب على أشياء أساسية في هذا السوق وعلى أشياء فرعية مستحدثة ولكن ظهور شبكات الاتصال بالذات ساعد على تحويل الأسواق العالمية المتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير تتعدم فيه الحواجز الزمنية والمكانية، ويصل مداه إلى مدى وصول المعلومة المرسله، ونظراً لأن هناك احتياجات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم المترابط بواسطة هذه الشبكات فقد أصبح من السهل تصميم الاحتياجات ومقابلتها بالاعتماد على قاعدة عريضة وواسعة من المشاركين في هذا السوق العالمي الكبير، مما سهل على المهندسين الماليين تصميم أوراق وأدوات مالية تلبي رغبات واحتياجات المتعاملين في هذا السوق³.

¹ - شقيري نوري موسى، إدارة المشتقات المالية " الهندسة المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015، ص ص 28-29.

² - مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2012، ص 33.

³ - حكيم براضية، التصييك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص: محاسبة و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010/2011، ص 55.

البحث والابتكار لخلق أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر وتقديم الحلول لمشاكل وهناك عوامل أخرى ساعدت على ظهور الهندسة المالية نذكر منها¹:

1 - انهيار اتفاق بريتون وودز "bretton woods" وهو الأمر الذي ترتب عليه حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف، فكانت مدعاة لتطوير عقود الصرف الآجل والبحث عن آلية التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

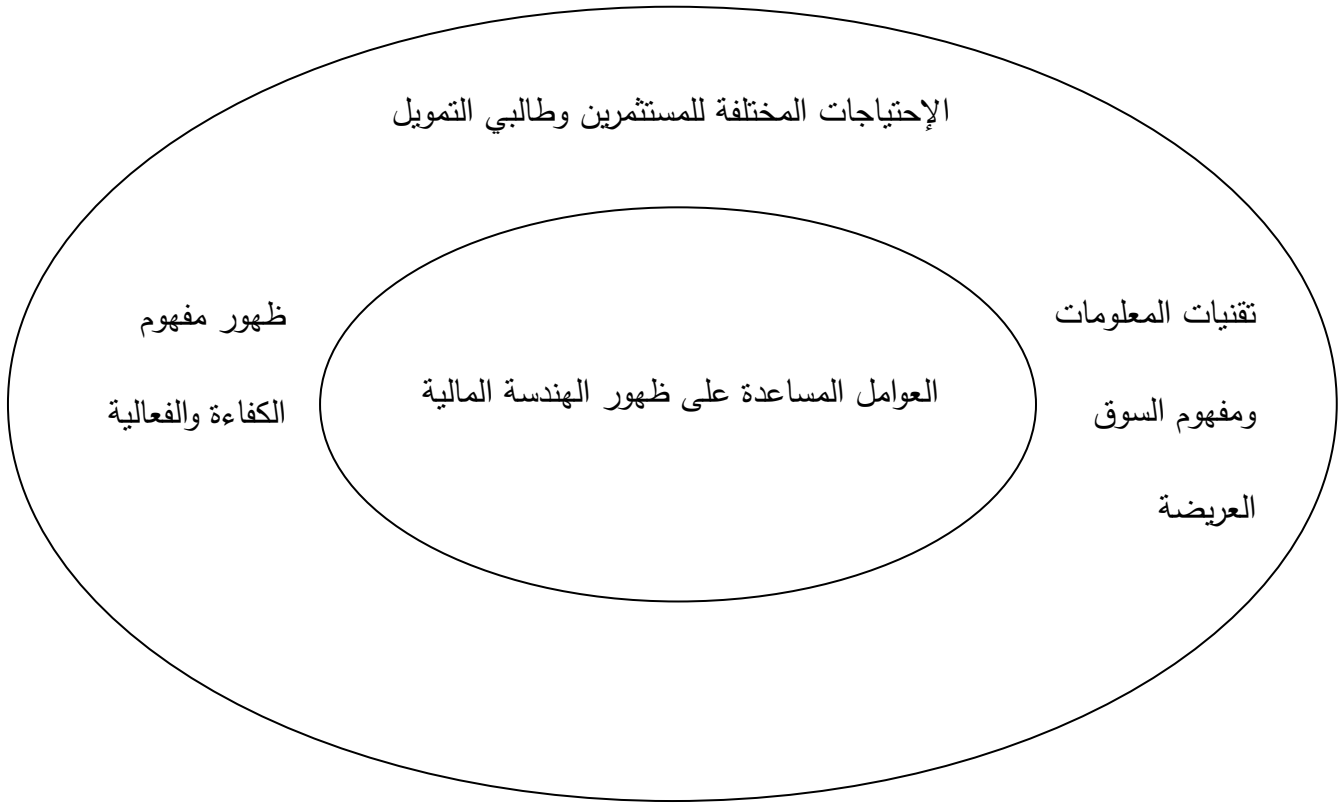
2- زيادة حدة التضخم في بداية الثمانينات وما صاحبها من زيادات سريعة في معدلات أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

3- انهيارات أسواق الأوراق المالية العالمية المتتالية، دفعت المستثمرين للبحث عن حماية أصولهم المالية من خلال أسواق المشتقات المالية.

4- المنافسة الشرسة فيما بين المؤسسات المالية والمصرفية في سباقها المحموم، دفع هذه المؤسسات إلى استنفار دوائر التمويل والقفز فوق القيود التي تفرضها السياسات النقدية.

¹ - ربيع بوصبيح العائش، دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية، تحليل دور استراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق المالي القطري للفترة 2007-2011، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص: مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص19.

الشكل رقم (1): العوامل المساعدة على ظهور الهندسة المالية.



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما سابق.

الفرع الثالث: أهداف الهندسة المالية

للهندسة المالية عدة أهداف نذكر منها¹:

1 - خفض حجم المخاطر المالية من خلال إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة والتي يمكن من خلال تنظيمها أو هندستها بتوليفات معينة، وتحديد مراكز التعرض للمخاطر، وإدارتها بأفضل صورة ممكنة أو نقل المخاطر من وحدة اقتصادية إلى أخرى، وذلك عن طريق عقود مناسبة بما يساهم في السيطرة بدقة على المخاطر المالية التي تتعرض لها المنشآت.

2 - إعادة هيكلة التدفقات النقدية من أجل تحقيق إدارة مالية أفضل، كاستخدام عمليات مبادلات سعر الفائدة وذلك من أجل تحويل معدلات الفائدة المتغيرة على القروض إلى معدلات ثابتة لأغراض ضريبي، أو من أجل تحقيق مقدرة أفضل على التنبؤ بالتدفقات المالية.

¹ - محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم لمالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014 ص ص 11-12.

3- تحقيق الكفاءة الاقتصادية بتخفيض تكاليف المعاملات من خلال إيجاد معاملات معينة

والدخول بها، بحيث تكون هذه المعاملات كبيرة الحجم ومنخفضة التكلفة نسبياً.

فتكاليف المعاملات من خلال أدوات الهندسة المالية عادة ما تكون أقل من تكاليف التعامل بالطرق

التقليدية.

4- تعزيز فرص تحقيق الربح من خلال إيجاد أدوات مالية يمكن استخدامها في عمليات الاستثمار

و/أو التحوط و/أو المضاربة أو تكون مخاطرها أقل من سواها من الأدوات.

5- تحسين سيولة الأسواق المالية بشكل عام والمتعاملين فيها بشكل خاص وذلك من خلال إتاحة

الفرصة للتعامل مع مجموعة متنوعة من الأدوات المالية التي تتميز بالسيولة المرتفعة نسبياً.

المطلب الثاني: أهمية الهندسة المالية.

تكمن أهمية الهندسة المالية في دوافع اللجوء إليها وتتمثل في دافعين رئيسيين نذكرهما في ما يلي:

الفرع الأول: أهمية الهندسة المالية في إدارة المخاطر (التحوط).

قبل التطرق إلى أهمية الهندسة المالية في إدارة المخاطر (التحوط) لابد من التطرق إلى مفهوم هذا

الأخير:

أولاً: تعريف التحوط.

باختصار التحوط هو توفير الحماية من خسائر محتملة، ففي الأسواق المالية يرتكز مفهوم التحوط على تقليل أو منع المخاطر (الخسائر المحتملة) نتيجة التقلبات السعرية للأصول المالية، فإن القيام بالتغطية أو التحوط يعني اتخاذ مركز لموازنة بعض أنواع المخاطر، فهي ليست سلوكاً أو تصرفاً في أرباح شاذة متوقّعة، بل هي تغيير الخطر المتأصل أو الملازم للأصل المراد امتلاكه أو هي نقل وترحيل مؤقت لخطر محتمل في السوق إلى جهات أخرى مستعدة لتحمله، من خلال إنشاء مراكز معينة في أسواق معينة تكون مضادة لمراكز قائمة لدى المتعامل في أسواق أخرى، حيث يكون الهدف من هذه العملية الحفاظ على القيمة السوقية لأصل معين أو تثبيت الكلفة القائمة للالتزام معين أو الحد من الخسائر التي تتطوي عليها مخاطر الاستثمار خلال مدة محددة¹.

ثانياً: إستراتيجية التحوط في الهندسة المالية.

يهتم المتحوطون بالتخفيض من المخاطرة التي يواجهونها بالفعل، ويتضح دور أدوات الهندسة المالية

في التحوط من خلال استخداماتها، فمثلاً تستخدم العقود الآجلة للحماية من تقلب الأسعار السوقية للسلع و لأذونات الخزنة أو السندات أو القروض أو حتى أسعار الفائدة وعندها تسمى العقود الآجلة لأسعار الفائدة،

¹ - هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص66.

حيث بإمكان المستثمر المحتاج إلى قرض معين مثلا أن يقوم بشراء عقد آجل لأسعار الفائدة بمعدل فائدة ثابت محدد مسبقا، وأن يلزم الطرف الآخر بالتنفيذ خلال فترة محددة في العقد وبذلك يضمن حماية نفسه من مخاطر ارتفاع سعر الفائدة، كما تستخدم العقود الآجلة للتقليل من خطر تذبذب أسعار صرف العملات، وذلك بإبرام العقود الآجلة لأسعار الصرف في الأسواق العالمية¹.

الفرع الثاني: أهمية الهندسة المالية في إدارة الأصول والخصوم.

أولاً: مفهوم إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم.

من الملاحظ في مجال صناعة البنوك وجود علاقة وطيدة بين مصادر الأموال (الخصوم) واستخداماتها (الأصول)، حيث يمكن تعريف إدارة الخصوم على أنها "إستراتيجية تهدف إلى تحقيق زيادة في موارد البنك المالية، تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض، وإذا ما كانت قدرة البنوك على زيادة الودائع بمفهومها التقليدي محدودة، فإن النجاح في إدارة الخصوم الآن يصبح رهينة بالقدرة على تنمية مصادر بديلة للأموال، ومما يلفت النظر هو كون البنوك قد تسابقت في الاعتماد على تلك المصادر غير التقليدية لتدعيم مواردها المالية²، في حين كانت إدارة الأصول تعتمد على الودائع المصرفية باعتبارها أهم مصادر الموارد المالية التي تمكن البنك من تمويل استثماراته أي تمويل الأصول، لكن سرعان ما أصبحت القروض والأوراق المالية أهم مجالات الاستثمار أي أهم مبادرات الأصول التي توجه إليها تلك الموارد، فالجانب الأكبر من موارد البنك المالية توجه إلى هذين النوعين من الاستثمار في القروض بما يزيد عن 50% من الأصول، كما يتولد عنه عائد يزيد عن ثلثي الإيرادات الكلية التي يحققها البنك، أما بالنسبة للأوراق المالية (أدوات مالية تقليدية ومشتقة) فتصل نسبة الاستثمار فيها إلى حوالي ثلث مجموع الأصول في الميزانية، كما تدرّ هذه الاستثمارات حوالي 20% من إجمالي الدخل الذي يحققه البنك من عملياته³.

ثانياً: أهداف إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم.

يمكننا توضيح الكيفية التي تستخدمها الهندسة المالية في إدارة الأصول والخصوم بمنشآت الأعمال من خلال الجدول التالي:

¹ - عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007/2006، ص 65 .

² - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، مركز الدلتا للطباعة الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 112.

³ - المرجع السابق، ص ص 205، 213.

الجدول رقم (01): الهندسة المالية في إدارة الأصول والخصوم

السنة الحالية	المستقبل
إدارة الأصول	
إدارة بنود الأصول المتداولة	- إدارة الصفقات المالية القادمة - إدارة الخيارات المالية
إدارة بنود الأصول الثابتة	- إدارة التسويات المالية - إدارة السيولة
إدارة الخصوم	
إدارة بنود الخصوم المتداولة	- إدارة الائتمان - إدارة محفظة الاستثمار
إدارة بنود حقوق الملكية	- إدارة القروض - إدارة أسعار الفائدة
إدارة بنود الخصوم الثابتة	- إدارة الربحية - إدارة المشتقات المالية

المصدر: فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص238.

من خلال الجدول رقم (01) الذي يوضح دور الهندسة المالية في إدارة الأصول والخصوم، نلاحظ أن محفظة البنك تتكون من مجموعة من القروض ومجموعة الأوراق المالية التي استثمر البنك فيها أمواله، ويتمثل عائد تلك المحفظة المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك لمواجهة الأعباء الأساسية كسداد الفوائد المستحقة على الودائع أو توزيعات أرباح المساهمين، لذا فمن المتوقع أن يكون للنجاح في إدارة محفظة البنك آثار محمودة على قدرة البنك على الاضطلاع على تلك الأعباء¹.

وتتقضي الإدارة الجيدة لمحفظة البنك ضرورة تحديد أهدافها، على اعتبار أن الأهداف هي الإطار التي تصاغ على ضوئها السياسات الخاصة بالمحفظة وتشمل هذه الأهداف:²

- تحقيق أقصى عائد ممكن؛
- ضمان تلبية حاجة البنك للسيولة؛
- تجنب التعرض لمخاطر الإفلاس؛

¹ - المرجع السابق، ص 291.

² - المرجع السابق، ص 291.

- عدم التضحية بالعلاقة الوطيدة مع كبار المودعين.

الفرع الثالث: مداخل الهندسة المالية.

هناك مدخلين أساسيين للهندسة المالية يمكن للمؤسسات المالية استخدامها لإيجاد حلول إبداعية لما تتعرض له من مشكلات تعترض طريق تقدم أعمالها وتطورها، ويتمثل هذان المدخلان الرئيسيان فيما يلي¹:

أولاً: مدخل الإدارة بالأهداف أو النتائج.

يتم من خلال هذا المدخل التحديد المسبق للنتيجة أو النتائج المطلوبة والمرغوبة والتي يتوجب على منتج الهندسة المالية أن يتضمنها، ومن ثم يتم تصميم المنتج على أساس أن يحقق النتائج المرجوة منه، ولعل من أمثلة تطبيقات هذا المدخل عمليات توريق الديون والتي حدد هدفها في إمكانية تحويل الديون إلى أصول سائلة قابلة للتداول، ومن ثم ابتكار عملية التوريق أو التسديد، ووضع الآليات والضوابط الناظمة لها.

ثانياً: مدخل الأصالة والابتكار.

يقوم هذا المدخل أساساً على البحث عن الاحتياجات الفعلية للمتعاملين في السوق من أفراد ومؤسسات وسواهم والعمل على تصميم المنتجات المالية المناسبة والتي تلبى متطلباتهم وبما يتناسب مع أوضاع السوق.

إن هذا المدخل يتركز بشكل أساسي على الدراسة المستمرة لاحتياجات العملاء ومتطلباتهم، والعمل على التطوير المستمر للأساليب والتقنيات اللازمة لمساعدتهم وتقديم حلول فعالة لما يواجهونه في إطار تحقيق الكفاءة الاقتصادية لما يتم طرحه من منتجات وأساليب وتقنيات قدر المستطاع.

المطلب الثالث: ماهية الهندسة المالية الإسلامية.

جاء مفهوم الهندسة المالية الإسلامية لإعادة وخدمة شركات الأعمال في مواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق وبيئة المشاريع.

الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية الإسلامية.

إن مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي لا يختلف عنه من المنظور التقليدي، إلا أن الأول يكون ضمن مجموعة من الضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية لحماية الأطراف المشاركة في العمليات التحويلية والاستثمارية من الظلم وأكل أموالهم بالباطل ولتحقيق الصالح العام. و من هذا المنطلق يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها:

¹ - موقع خبراء المال العرب، الموقع الإلكتروني:

" مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي"¹.

و يلاحظ أن هذا التعريف مطابق لتعريف الهندسة المالية التقليدية غير أنه أضاف عنصرا جديدا وهو أنه يأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يكون متوافقا ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما عرفها فينرتي على أنها " التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"².

ومن هنا يمكن القول أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن ما يلي³:

- ابتكار أدوات مالية جديدة؛
- ابتكار آليات تمويلية جديدة؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية: مثل إدارة السيولة أو إدارة الديون؛
- يجب أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقا سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكثر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية مما يميزها بالمصادقية الشرعية.

كما تعرّف الهندسة المالية الإسلامية بأنها " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"⁴.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن الهندسة المالية الإسلامية تعني التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة من أجل إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

¹- لعمش أمال، شرفي سارة، أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 6 و5 ماي 2014، ص 4.

²- مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر يصغ التمويل الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة قسدي مرياح، ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 50.

³- عثمان علام، صالح سوساوي، دور الهندسة المالية في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الإسلامية " دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، دراسة مجلة دولية علمية محكمة، العدد 29، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس 2017، ص 119.

⁴- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2013، ص 2.

الفرع الثاني: خصائص الهندسة المالية الإسلامية.

الهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية جديدة، تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية:

أولاً: المصداقية الشرعية.

تعني المصداقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن وهذا يتضمن الابتعاد عن الخلاف الفقهي قدر المستطاع، إذ ليس الهدف الأساسي من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان وعليه ينبغي أن نفرق إبتداءً بين دائرة ما هو جائز شرعاً وبين ما تطمح إليه الصناعة الإسلامية، فالصناعة الإسلامية تطمح لمنتجات وآليات نموذجية إن صح التعبير، بينما دائرة المشروع تشمل ما قد يكون نموذجياً بمقياس العصر الحاضر وما ليس كذلك، السبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان وظروف الأفراد والمجتمعات تتفاوت وتتباين فقد لا تكون الحلول النموذجية الآن ملائمة لعصر آخر بينما الحلول التي تقدمها الصناعة الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجاً للاقتصاد الإسلامي، فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبير عن الإسلام¹.

ثانياً: الكفاءة الاقتصادية.

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصداقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية أو يمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات والوساطة والسمسرة².

ثالثاً: الابتكار الحقيقي بدل التقليد.

يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما في أدوات الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى سواء تعلق الأمر بمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلي: مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار³.

الفرع الثالث: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية.

لاستغلال التغيرات السريعة التي تحدث في بيئة الأسواق ولمواجهة المنافسة المتصاعدة فإن الهندسة المالية والابتكار أصبحا من الضروريات بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وتبرز الحاجة إلى البحث في حلول مالية إسلامية من عدة جوانب نوردتها كما يلي:

¹ - فرج خير الله، إدارة المخاطر المالية، دار أمجد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2016، ص ص 119 - 120.

² - بخدوني وهيب، منتجات الهندسة المالية الإسلامية واقع وآفاق، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع للمالية الإسلامية كلية علوم الاقتصاد والتصرف، جامعة صفاقس، تونس، بدون تاريخ، ص 11.

³ - يوسف سعاد، مخلوفي عبد السلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، مارس 2017، ص 120.

أولاً: انضباط قواعد الشريعة الإسلامية.

إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل وإن كانت معدودة لكنها منضبطة ومحددة ، وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبي احتياجات الناس بصورة كفوة اقتصادية يظل مرهونا بعدم منافاة هذه القواعد، واستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيرا لكن بحاجة إلى إستيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية، وفي نفس الوقت إدراك وتقدير احتياجات الأفراد الاقتصادية، والجمع بين هذين يتطلب قدرا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية¹.

ثانياً: تطور المعاملات المالية.

من المعلوم أن المعاملات في الإسلام تجمع بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرّمها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً، وهي حرام إلى يوم القيامة في كل زمان وكل مكان فمهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلاً جديداً مادام في جوهره يدخل تحت ما حرّمه الله سبحانه وتعالى ، والبيع حلال إلى يوم يبعثون ولكن نقود اليوم ليست كنقود عصر التشريع، ومن سلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل، واستحدثت أشكال يتعامل بها الناس في بيوعهم، ومادام البيع يخلو من المحذور، فليس لأحد أن يقف به عند شكل تعامل به المسلمون في عصر معين لهذا كان لا بد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميّز بين الثابت والمتطور وأن ينظر إلى التكيف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك².

ثالثاً: المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية.

وجود المؤسسات المالية الرأسمالية ونموها إلى درجة كبيرة ف رضت قدراً كبيراً من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي لا تكفي أن تكون عملية فحسب بل يجب مع ذلك أن تخلق مزايا تكافئ تلك التي تحقّقها الحلول الاقتصادية الرأسمالية وهنا يظهر التحدي أمام الاقتصادي الإسلامي من خلال ضرورة مواكبة التطور والنمو ومنافسة المؤسسات المالية التقليدية، ولا يكون ذلك إلا من خلال تفعيل دور الهندسة المالية الإسلامية في تطويع المؤسسات المالية الإسلامية³.

¹ - مرداسي أحمد رشاد ، بوطبة صبرينة، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص41.

² - عبد الكريم قندوز ، الهندسة المالية الإسلامية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي، عدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007، ص ص 26-27.

³ - قط سليم، مفاضلة الاستثمار بين سوق الأوراق المالية المعاصرة وسوق الأوراق المالية الإسلامية "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص171.

المبحث الثاني: أدوات الهندسة المالية التقليدية.

تمثل منتجات الهندسة المالية وخاصة المشتقات المالية الموضوع الأكثر جدلا بين الكتاب والمتعاملين بهذه الأدوات فعلى الرغم من مرور أكثر من ربع قرن على التعامل المنظم بهذه الأدوات إلا أن اللبس والمتعاملين بها لا زالوا ينقسمون وبصورة واضحة إلى فريقين متعاكسين، ففي حين يرى الفريق الأكثر نقاؤلا بأن هذه الأدوات تعد مفتاحا لحل العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات الاقتصادية والمالية من خلال إمكانية استعمالها في إدارة المخاطر، هناك فريق آخر يصر على عدم التعامل بها إطلاقا بسبب المخاطر الكبيرة التي تصاحبها حتى أن البعض يعرّفها بأنها وحش المالية المفترس.

تشكل التقلبات غير المتوقعة خطرا كبيرا على مؤسسات الأعمال لذلك عملت المؤسسات المالية على تطوير منتجات ومشتقات جديدة لتمكن من إدارة المخاطر والتحوط، لكن وبالرغم من أن تلك المشتقات لم تستهدف خلق المخاطر، إلا أنها أدت إلى تعاضدها وهددت بإفلاس الكثير من المؤسسات التي تتعامل معها. سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم أدوات الهندسة المالية.

المطلب الأول: أهم أدوات الهندسة المالية في سوق النقد.

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم منتجات الهندسة المالية التي عرفها سوق النقد.

الفرع الأول: شهادات الإيداع القابلة للتداول.

ظهرت شهادات الإيداع في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1961 واعتبرت مصدرا رئيسيا للأرصدة الإضافية في مصارفها وأصدرت سنة 1966 في لندن وعرفت بأنها: "أدوات مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية تصدر في إحدى المؤسسات أو البنوك الدولية (مثل بنك نيويورك ودوتش بنك) بالدولار الأمريكي أو بعملات أجنبية أخرى متداولة بالسوق الحرة مقابل الاحتفاظ بغطاء يقابلها من الأسهم المحلية، بالاتفاق مع شركة مصدرة محلية وذلك بإيداع الأوراق المالية الخاصة لدى بنك الإيداع أو بنك الإصدار ويتم تبادل هذه الشهادات كبديل للأوراق المالية الأصلية وهذه الشهادة لها كافة حقوق مالك السهم المحلي من حيث التوزيعات النقدية والعينية وبيع الأسهم... إلخ¹. ويمكن أن نميز بين نوعين من شهادات الإيداع وهي:

أولاً: نوع عام.

يجرى بموجبه طرح وثائق على الجمهور للاكتتاب العام، فيتم تسجيل هذه الوثائق بأسماء مكنتيها، ولكن عند التداول تقوم الجهات المصرفية المصدرة بتظهيرها حسب أسماء الأشخاص الذين يتداولونها وتوثق كافة التغييرات اللاحقة للاكتتاب في سجلات الجهات المعنية علما بأن شهادات الإيداع هذه تباع بأدنى قيمة.

¹ - ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 59.

ثانياً: نوع خاص.

بموجبه يجري التعاقد مع مستثمرين محددين بالذات ويمكن لشهادات الإيداع المعتمدة وفق هذا النوع تداولها في الأسواق المالية المحلية، غير أن من الضروري أن يسترد المشتري الذي صدرت باسمه هذه الشهادات قيمتها في نهاية فترة التسديد من البنك الذي قام بإصداره لأول مرة¹.

وتوفر شهادات الإيداع للمستثمر بها (صاحب الوديعة)، عدة مميزات منها²:

- 1- فرصة الحصول على السيولة قبل موعد الاستحقاق وبذلك يتنازل عن جزء من العائد عند بيعها؛
- 2- تعتبر أداة قابلة للتداول في السوق النقدي؛
- 3- تحقق عائداً للمستثمر (الفائدة) أعلى من فائدة حسابات التوفير؛
- 4- غالباً ما تكون هذه الشهادات مضمونة من البنك المركزي؛
- 5- تجنب المستثمر مخاطر تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية.

الفرع الثاني: اتفاقية إعادة الشراء.

تعرف اتفاقية إعادة الشراء بأنها: "بيع أوراق مالية أو أصول قابلة للتسعير بسعر محدد، مع التعهد بشرائها من المشتري في تاريخ محدد يذكر في الاتفاقية" والتسمية الشائعة لهذه الاتفاقية في أسواق النقد هي: اتفاقية الريبو (REPO) والغالب أن تكون فترة الاستحقاق قصيرة الأجل، ولذا تصنف عمليات الريبو ضمن العمليات المتداولة في أسواق النق³.

كما تعتبر قروض قصيرة الأجل يقل أجلها عن أسبوعين تستعملها المصارف لضمان أدونات خزنة تملكها، بحيث إذا لم يتمكن المصرف المقترض من السداد في التاريخ المتفق عليه مسبقاً يصبح المقرض مالكا لأدونات الخزنة الضامنة للقرض⁴.

تعقد لأقل من سنة، حيث يقوم المستثمر مالك الأوراق التجارية بعرض هذه الأوراق لدى الوسيط المالي المتخصص بعقد اتفاقية إعادة الشراء الذي يقوم بدوره بالبحث عن ممول لديه أموال فائضة فيتم إبرام عقد إعادة شراء أوراق مالية من قبل مالكها، ولكن بسعر أعلى من سعر البيع الأول ويتم تحديد فترة زمنية

¹ - بوضياف عيبر، سوق الأوراق المالية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة، في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص ص 8،9.

² - محب خلة توفيق، الهندسة المالية - الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، مصر، 2011، ص 54.

³ - ساجد بن أحمد بن محمد باتيل، اتفاقية إعادة الشراء "الريبو والريبو العكسي"، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير في الفقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2012/2011، ص 4.

⁴ - مونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني، دراسة مالية بورصة ماليزيا، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 96.

لتنفيذ اتفاقية إعادة الشراء مع الإشارة إلى أن عقد البيع المذكور لا يترتب عليه انتقال أموال مالية من المستثمر المالك إلى الممول وتتبنى الدولة إعادة إبرام مثل هذه الاتفاقيات باعتبارها مؤسسات مضمونة¹.

الفرع الثالث: عمليات التوريق.

أولاً: تعريف التوريق.

يعدّ التوريق واحداً من أهم الإبداعات الجديدة في التعاملات المصرفية منذ نهاية الثمانينات وخلال حقبة التسعينات، لذلك فقد عرّف التوريق على أنه: « عملية تجميع القروض وتحويلها إلى الأوراق المالية التي يتم بيعها بعد ذلك للمستثمرين (طرحها) للاكتتاب» وعلى الرغم من أن ممارسة بيع القروض بين البنوك هي عملية قديمة، أما إعادة بيعها للمستثمرين هي الأكثر حداثة ولذلك عرّف بأنه: « تكنولوجيا مالية مستحدثة تقيد إلى حشد بنك ما لمجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة بأصول في صورة دين واحد معزز ائتمانياً ثم عرضه من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في صورة أوراق مالية للجمهور للتقليل من مخاطر التأخير أو العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك².

ويرى « John Deacon 2004 » بأن التوريق هو: « عملية تحويل التدفقات الناشئة في أصول أساسية أو ديون (مستحقات) مستحقة من الملتزم (الكيان الذي أنشأ المستحقات) إلى تيار سداد متجانس، مما يسمح للملتزم بالحصول على تمويل مدعوم بأصول عبر قرض أو إصدار سندات دين³.

ثانياً: أساليب عملية التوريق.

تتم عملية التوريق بأحد الأساليب الثلاثة الآتية⁴:

1- استبدال الدين: يسمح هذا الأسلوب باستبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة، لكنّه يتطلب الحصول على موافقة الأطراف جميعها ذات الصلة بالقرض على إمكان تحويله كلياً أو جزئياً إلى ورقة مالية.

2- التنازل: يتم التنازل عن الأصول (المبيّعة أو المؤجّرة) لصالح الدائنين، وتدفع الأقساط للدائن الأصلي، الذي يحوّل هذه الأقساط إلى مشتري الذمم المدينة أو يسددها ضمن سلسلة من الحوالات متفق عليها عند التعاقد على التوريق ويسترد المبلغ من المدينين.

¹ - رشام كهيبة، محاضرات في الأسواق المالية، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر علوم المالية والمحاسبة، علوم اقتصادية وعلوم تجارية، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2016/2015، ص 14.

² - عيساوي سهام، دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال "دراسة حالة سوق رأس المال الفرنسي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 37.

³ - عمر طالب، أثر توريق الديون الرهنية على أداء السوق الثانوية العقارية - دراسة مقارنة لبلدان شمال إفريقيا-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 75.

⁴ - بن خالد فرحات، توريق الدين التقليدي والإسلامي "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 01، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2013، ص 226.

3- المشاركة الجزئية: تباع الذمم المدينة من قبل الدائن الأصلي إلى بنك متخصص بشراء الذمم وتمويلها، ولا يتحمل بائع الدين أية مسؤولية فيما لو عجز المدين عن التسديد ويجب على مشتري الدين التأكد من أهلية المدين وجدارته الائتمانية وهناك طرق عديدة لحماية مشتري الديون تتراوح بين حصوله على ضمانات عقارية وحقوق إدارة الديون كوصي عليها.

ثالثا: آلية التوريق.

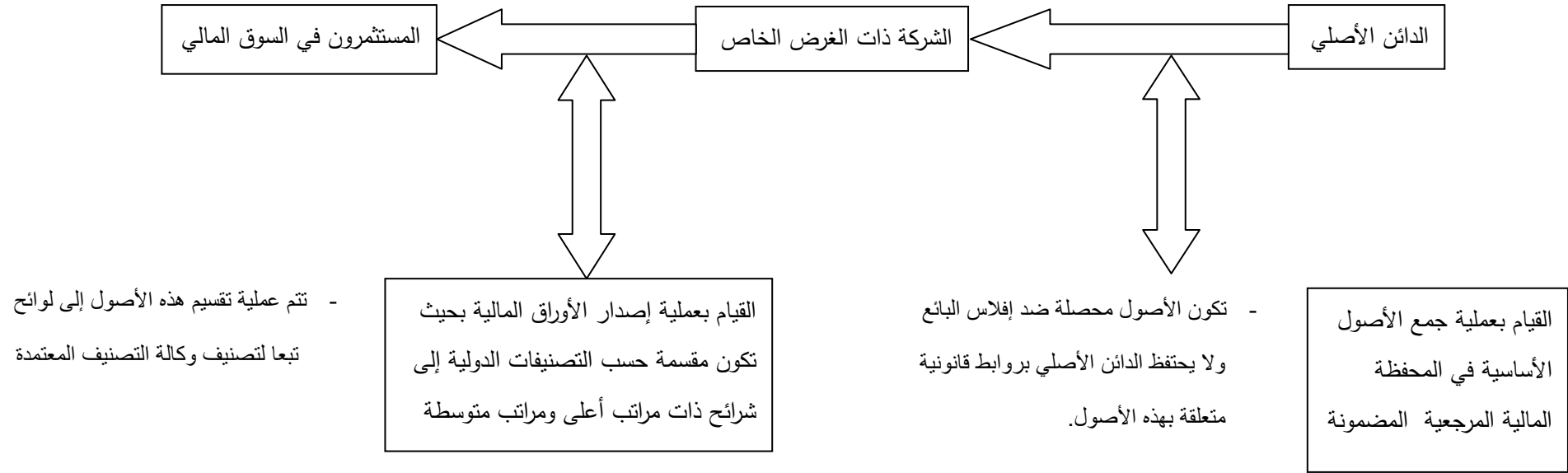
تتطوي عملية التوريق على وجود أركان خمسة هي¹:

- 1- وجود علاقة دائنية أصلية بين دائن ومدين كالعلاقة بين البنك المقرض والفرد أو الشركة أو الحكومة المقترضة؛
- 2- رغبة الدائن في التخلص من الدين وتحويله إلى جهة أخرى؛
- 3- قيام الجهة المحال لها الدين بإصدار سندات جديدة قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية؛
- 4- إستناد الأوراق المالية الجديدة إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة؛
- 5- وجود مستثمر وهو الفرد أو المؤسسة التي تشتري السندات الجديدة لم يقوم بتحصيل فوائدها في المواعيد المستحقة.

والشكل الموالي يلخص آلية التوريق:

¹ - أمال لعش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية "دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2012، ص79.

الشكل رقم (2): آلية التوريق.



المصدر: نزار سناء، دور آلية التوريق المصرفي والتصكيك الإسلامي في سوق رأس المال " دراسة حال سوق رأس المال الماليزي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص، 59.

المطلب الثاني: أهم الأوراق المالية المستحدثة في سوق رأس المال.

طوّر المهندسون الماليون الأوراق المالية التقليدية (الأسهم والسندات) إلى عديد من الأوراق المالية المستحدثة، ومن أهم الأوراق المالية المبتكرة الصادرة عن الشركات المدرجة في البورصات المنظمة وغير المنظمة هي: مستحدثات الأسهم العادية، مستحدثات الأسهم الممتازة، ومستحدثات السندات.

الفرع الأول: مستحدثات الأسهم العادية.

بجانب الأسهم العادية التقليدية ظهرت بفضل الهندسة المالية أنواع جديدة من الأسهم العادية وهي كالاتي:

أولاً: الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية.

الأصل أن يكون للمنشأة الواحدة مجموعة واحدة من الأسهم العادية ترتبط فيها التوزيعات بالأرباح التي تحققها المنشأة ككل، غير أن شركة جنرال موتورز خرجت على أسواق رأس المال في الثمانينيات بمجموعتين إضافيتين من الأسهم العادية، فإلى جانب الأسهم العادية للشركة ككل، أصدرت الشركة المذكورة مجموعة من الأسهم أطلق عليها المجموعة "إي" E class وربطت فيها التوزيعات -التي يحصل عليها حاملها- بالأرباح التي يحققها قسم إنتاج أنظمة المعلومات الإلكترونية، ومجموعة أخرى أطلق عليها الفئة "إتش" H class وربطت فيها التوزيعات بالأرباح التي يحققها قسم إنتاج أجزاء الطائرات "chen and kensinger,1988". وعلى الرغم من المزايا التي يحققها هذا النوع الجديد من الأسهم، إلا أنه خلق نوعاً من تضارب المصالح بين المستثمرين على النحو الذي سيشار عليه عند تناول الأسهم العادية المضمونة القيمة¹.

ثانياً: الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصصة.

الأصل أن التوزيعات التي يحصل عليها حملة الأسهم العادية لا تعتبر من بين المصروفات التي ينبغي خصمها قبل حساب الضريبة، وفي الثمانينيات صدر تشريع ضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية يسمح للمنشآت التي تباع حصة من أسهمها العادية إلى العاملين بها، في ظل خطة معينة لمشاركتهم في ملكية المنشأة "ESOP" Employee Stock Ownership Plan بخصم التوزيعات على تلك الأسهم من الإيرادات قبل حساب الضريبة.

ليس هذا فقط بل فقد نصّ القانون على إعفاء المؤسسة المالية التي تمنح قرضاً لصندوق العاملين، المخصص لتمويل شراء تلك الأسهم من دفع الضريبة على 50% من الفوائد التي تحصل عليها، وقد يكون

¹ - منير إبراهيم الهندي، الأوراق المالية وأسواق المال، دار وائل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص11-12.

من الملائم في هذا الصدد كشف اللثام عن كيفية تمويل شراء تلك الأسهم، لعله يفيد عند التفكير في خطة لمشاركة العاملين في ملكية شركات القطاع العام في مصر وغيرها من دول العالم العربي¹.

ثالثاً: الأسهم العادية المضمونة.

في سنة 1984 في أمريكا ظهرت ولأول مرة أسهما تعطي لحاملها الحق في مطابقة المنشأة بالتعويض إذا ما انخفضت القيمة السوقية للسهم إلى حد معين من خلال فترة محددة عقب الإصدار بفرض تجنب مخاطر انخفاض قيمة السهم أدنى من قيمة شرائه والتعويض يكون إما في صورة أسهم عادية إضافية أو في صورة نقدية أو في صورة أسهم ممتازة².

الفرع الثاني: مستحدثات الأسهم الممتازة

بالإضافة إلى الأسهم الممتازة التقليدية ظهرت أسهم ممتازة حديثة كالتالي:

أولاً: الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة.

الأصل أن التوزيعات على الأسهم الممتازة ثابتة وتتحدد بنسبة معينة من القيمة الاسمية للسهم، وفي عام 1982 ظهر في الولايات المتحدة ولأول مرة نوع جديد من الأسهم الممتازة ترتبط فيها التوزيعات بمعدل العائد على نوع من السندات الحكومية، هي سندات الخزنة Treasury Bonds، على أن يجري تعديل على نصيب السهم من الأرباح مرة كل 3 شهور بناءً على التغير الذي يطرأ على معدل العائد على تلك السندات³.

ثانياً: الأسهم الممتازة التي لها حق التصويت.

هي أسهم ممتازة تعطي كتعويض لحملة الأسهم العادية عن انخفاض القيمة السوقية للسهم كتعويض لملاك الأسهم المضمونة، حيث أن حامل الأسهم المضمونة له حق الأولوية في حق الإفلاس وقيمة السهم الاسمية تعادل قيم السهم العادي الاسمية ولها حق التوزيعات بنسبة تعادل ما يحصل عليه السهم العادي كما أن له حق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين⁴.

ثالثاً: الأسهم الممتازة القابلة للتحويل convertible.

تتيح هذه الخاصية للمستثمر الذي يحوز الأسهم الممتازة إمكانية تحويلها إلى أسهم عادية وفقاً لرغبته، ويتم ذلك بناءً على معدل تحويل محدد مقدماً **stipulated conversion ration**، ويعتبر هذا النوع من الأسهم أكثر تفضيلاً للمساهم لما يقدمه من ميزة الأولوية في توزيع الأرباح في حالة الاحتفاظ بالسهم الممتاز، وفي نفس الوقت يتيح له فرص التحول إلى مساهم عادي لا تتحدد نسبته من الأرباح كنسبة

¹ - المرجع سابق، ص 12.

² - ساسية جدي، مرجع سابق، ص 65.

³ - منير إبراهيم الهندي، مرجع سابق، ص 28.

⁴ - طارق عبد العالي حماد، دليل المستثمر في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 22.

من أرباح الشركة خاصة لو حققت الشركة نجاحا في أعمالها انعكس على أرباحها بالزيادة والوفرة والازدهار، هذه بالإضافة إلى ما يمكن أن يتحقق للمستثمر من أرباح رأس مالية نتيجة لزيادة القيمة السوقية للسهم بالسوق عن قيمته الاسمية¹.

رابعا: الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء (الرد) callable.

في هذه الحالة تقوم الشركات التي تصدر أسهما ممتازة بتبويب هذه الأسهم من ناحية قابليتها للاستدعاء من دونه، والقابلية للاستدعاء (الرد) تمثل ميزة للشركة المصدرة حيث يكون لها الحق في أن تشتري الأسهم من مالكيها بسعر الاستدعاء وعادة ما يكون سعر الاستدعاء مرتفع قليلا عن القيمة الاسمية، وعند استدعاء الأسهم المجمعدة للأرباح يجب أولا دفع متأخر الأرباح المتراكمة خلال الأعوام السابقة قبل إتمام الاستدعاء لها².

الفرع الثالث: مستحقات السندات.

أستحدثت السندات في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ولها سمات تختلف عن سمات السندات التقليدية العادية وتم هذا الابتكار بعد أن حظيت السندات باهتمام كبير من قبل المهندسين الماليين وهي:

أولا: السندات المضمونة بأصل (التوريق).

تصدر الشركات هذا النوع من السندات بضمان يتمثل بأصل معين في حالة إفلاس الشركة، وهذه السندات مشابهة للسندات العادية. وعادة ما يكون الأصل عقارات، ويجب أن تكون القيمة السوقية للعقار المرهون لصالح إصدار السندات أعلى من قيمة الإصدار لتترك هامش سلامة مناسب، وفي حالة تخلف الشركة عن دفع الفائدة أو قيمة استحقاق السندات أو في حالة تصفية الشركة يتم تسديد قيمة السندات من تصفية العقار المرهون ويمكن للشركة أن تستعمل عقار واحد لضمان إصدارين للسندات: سندات رهينة أولى first mortgage bonds، وسندات رهينة ثانية second mortgage bonds، وفي حالة تخلف الشركة عن الدفع أو تصفيتها فإن قيمة العقار تستعمل لتسديد حقوق حملة سندات الرهينة الأولى، وما يزيد عنهم يحول للحساب الثاني³.

ثانيا: السندات ذات معدل الفائدة المتحرك.

يهدف هذا النوع من السندات لمواجهة التضخم فهي تسمح برفع معدلات الفائدة أو خفضها بحسب تغيرات معدلات العائد في السوق للسندات طويلة الأجل حيث يتم فيها تقييم أسعار الفائدة لمدة ستة أشهر

¹ - محب خلة توفيق، الهندسة المالية، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص 117، 118.

² - المرجع السابق ص 118.

³ - حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، الأسواق المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص ص

على أن يعاد النظر فيها دوريا كل نصف سنة بهدف تعديل سعر الفائدة لتدعيم قدرة المستثمرين على مواجهة التضخم¹.

ثالثا: السندات القابلة للتحويل إلى أسهم.

هي سندات تصدر بقيمة لا تقل عن القيمة الاسمية للسهم، وتعطي حاملها الحق في طلب تحويلها إلى أسهم وبالتالي تغيير مركزه القانوني من دائن للشركة إلى شريك فيها، أو الاحتفاظ بها كما هي وبالتالي إبقاء مركزه القانوني على ما هو عليه².

رابعا: السندات الرديئة "متواضعة الجودة".

هذا النوع من السندات له فترة محددة ويستخدم هذا النوع لتمويل عملية السيطرة على منشأة ما، وذلك بشراء حصة كبيرة من أسهم رأس مالها من حصيلة إصدار سندات وقروض يتم الحصول عليها لذلك القرض، عادة يترتب عن ذلك زيادة كبيرة في نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة نتيجة لإحلال القروض في هيكل رأس المال محل الأسهم التي تم شراءها بشكل يجعل الاستثمار في تلك السندات محفوا بالمخاطر³.

خامسا: السندات ذات العائد الصفري.

هذا النوع من السندات لا يمنح المستثمر فوائد دورية وإنما يحصل المستثمر على فوائد عند تاريخ الاستحقاق أو عند بيع السند، وتتمثل الفائدة على هذا النوع من السندات في الفرق بين القيمة التي اشترى بها المستثمر والقيمة الاسمية التي يبيع بها السند⁴.

سادسا: سندات الدخل.

هي سندات تختلف عن السندات العادية من حيث أن الشركة المصدرة لها ملتزمة بجدول زمني محدد لدفع الفوائد، ويبدو أن هذه الفوائد لا تعتبر مستحقة وقابلة للدفع إلا في حالة تحقيق الشركة لفوائد قبل تاريخ استحقاق دفع الفوائد⁵.

¹ - محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 352.

² - عبد الباسط كريم مولود، تداول الأوراق المالية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 129.

³ - سند ورقة رسمية، الموقع الالكتروني:

<https://ar.m.wikipedia.org> , le : 06-02-2018.

⁴ - متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 142.

⁵ - حسني علي خريوش وآخرون، مرجع سابق، ص 88.

المطلب الثالث: المشتقات المالية.

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم المشتقات المالية، خصائصها وأهميتها بالإضافة إلى ذكر أنواعها باختصار.

الفرع الأول: مفهوم المشتقات المالية.

نشأت المشتقات من علم الرياضيات وهي تشير إلى متغير يشتق من متغير آخر، والمشتقات المالية من أهم الأدوات المالية الجديدة التي قدمها منظور الهندسة المالية لأغراض التحوط والمضاربة والاستثمار، لذلك فهي تتطلب مهارات عالية لدى المهندس المالي، وأن يكون متعدد البراعات ويمتلك مهارات اتصال جيدة¹.

هي أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة، والتي من خلالها يمكن شراء أو بيع المخاطر المالية في الأسواق المالية، أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد².

هي عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى (أسهم وسندات وعقارات وعمليات أجنبية والذهب والسلع...) وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي البائع والمشتري³.

من خلال التعاريف السابقة نستطيع وضع تعريف خاص للمشتقات المالية:

المشتقات المالية هي عقود ثانوية تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع وغيرها.) وذلك في إطار ما يعرف بالهندسة المالية.

الفرع الثاني: خصائص وأهمية المشتقات المالية.

أولاً: الخصائص.

تتميز المشتقات المالية بمجموعة من الخصائص نذكر منها⁴:

1- طبيعة العمليات خارج الميزانية: لقد جرى التطبيق العملي على إثبات قيم الأدوات المالية التقليدية كالأسهم والسندات داخل الميزانية كخصوم أو أصول مما يسهل التعرف على أرصدها وتتبع تغيراتها بعكس الأدوات المالية المشتقة التي تقتضي طبيعة التعامل فيها تداولها بقيم نقدية ضئيلة بصورة لا

¹ - حاكم محسن الربيعي، وآخرون، المشتقات المالية " عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 333.

² -Sna, working paper, IMF, 1993, PP 8.9

³ -shelagh heffer man, "modern banking theory and practice", New York ,The USA, 1998,pp172. 173

⁴ - شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 167، 168.

تعكس ما تتضمنه من قيم نقدية كامنة، وهذا ما يجعل المجال مفتوحا للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح عن تلك القيم بالإضافة لمخاطر ضعف الرقابة عليها.

2- التعقيد: نظرا لأنه غالبا ما يتم تصميمها للوفاء بأغراض خاصة للمستخدم النهائي لها ففي معظم الأحيان يكون هناك غموض حول كيفية استخدام أداة بعينها وكيفية تقييمها وكيفية المحاسبة عنها، وهل يمكن تحقيق الأغراض الاقتصادية أم لا؟ ومن ناحية أخرى قد تتعرض المؤسسة لمخاطر فهم شروط وآثار ومشتقات خاصة مما يعرضها لنتائج وخيمة.

3- السيولة: بعض عقود المشتقات تتسم بدرجة سيولة عالية حيث تسهل تسويتها إما عن طريق البيع أو الشراء في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو عن طريق إبرام صفقة عكسية بواسطة بيوت التسوية إلا أنه في الوقت نفسه يصعب أحيانا تسوية بعض أنواع عقود المشتقات مما ينتج عنه مشاكل في عمليات تقييمها والمراكز المرتبطة بها.

4- عدم وضوح القواعد المحاسبية: لا يزال هناك نوع من الغموض المحيط بالمعالجة المحاسبية للآثار المترتبة على الدخول في عمليات المشتقات ويرجع ذلك أساسا إلى التقدم السريع والنمو المتلاحق في مجال ابتكار واستخدام الأدوات المالية المشتقة والذي لا تواكبه استجابة محاسبية مماثلة وسريعة من أجل المحاسبة عن تأثيرات تلك الأنشطة، إذ يلاحظ وجود فجوة واسعة بين الواقع الاقتصادي الذي تمارس فيه تلك الأنشطة وبين الاستجابة المحاسبية اتجاه التعبير عن الآثار المحاسبية الناتجة عنها.

ثانيا: الأهمية.

تظهر أهمية المشتقات من خلال فوائد عديدة منها¹:

1- ابتداء طرق جديدة لفهم وقياس وإدارة المخاطر المالية والتي يمكن من خلالها عزل أو إدارة المخاطر المعقدة التي تتجمع سوية في الأدوات المالية التقليدية بحيث يمكن إدارة كل مخاطرة بها بشكل مستقل وكفاءة أعلى.

2- دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية للعملاء بما يخدم أغراضهم في بناء محافظ أكثر تنوعا الأمر الذي من شأنه زيادة قاعدة عملاء هذه المؤسسة.

3- تعزيز فرص الإيرادات والأرباح الناجمة عن تنوع محفظ المؤسسات المالية من الأدوات المشتقة من عوائد استثمارية ورسوم وعمولات وخدمات وغيرها وذلك من خلال قيام المصارف بعمليات التحوط والمضاربة وصناعة الأسواق وتكوين المراكز المالية.

¹ - حاكم محسن الربيعي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 21-22.

- 4- قيام مدير المالية في الشركة بمبادلة التدفق المتمثل بمدفوعات الفائدة على التزامات ذات أسعار فائدة ثابتة بأداة ذات أسعار فائدة متغيرة والغرض من هذه العملية هو: إما تقليل نسبة الالتزامات ذات الفائدة المتغيرة في الهيكل المالي للشركة أو لتقليل عبء مدفوعات الفائدة الثابتة إذا ما انخفضت أسعارها.
- 5- شراء المستثمرين ممن يرغبون في اقتناء حقوق ملكية معينة لخيارات أو لصكوك شراء الأسهم لكي تتاح لهم فرصة مستقبلية لشراء الأسهم بسعر لا يساوي سوى جزء من سعرها السائد مستقبلا.
- 6- تقليل التكاليف لكل من المصدرين والمستثمرين في الأدوات المشتقة مع رفع عوائد الاستثمار وتووعها إلى جانب توسيع مجموعة بدائل التمويل والاستثمار المتاحة لهم وتقليل مخاطر الخسارة و بصفة عامة يمكن القول بأن الأهمية المتعلقة باستخدام المشتقات المالية تكمن أساسا في إدارة المخاطر بصورة فعالة، وذلك نظرا للمرونة العالية والتنوع الكبير فيها الأمر الذي يعد حلا ومفتاحا بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية.

الفرع الثالث: أنواع المشتقات المالية.

تتعدد المشتقات المالية وتشتمل على أنواع عديدة، أهمها عقود الخيارات (options) والعقود المستقبلية (Futures) والعقود الآجلة (Forwards) وعقود المبادلة (Swaps) أو مزيج من اثنين من هذه العقود وهو ما يسمى بمشتقات المشتقات (Derivatives on derivatives) مثل عقود المبادلة الخيرية (Swaption) وفيما يلي سنحاول ذكر أهم هذه الأنواع السابقة بإيجاز¹:

أولاً: عقود الخيارات (options).

عقد الخيار كما عرّفه «Fredric Mishkiw» هو العقد الذي يعطي للمشتري الخيار أو الحق، لشراء أو بيع الأصل المالي بسعر محدد ويسمى بسعر الممارسة، في غضون فترة محددة من الزمن، ويلتزم البائع أو كما يسمى بالمحرر بالخيار لشراء أو بيع أداة مالية للمشتري إذا كان مالك الخيار يمارس حقه في البيع أو الشراء².

- عقد الخيار هو عقد بين طرفين مشتري الخيار ومحرر (بائع) الخيار ويعطي العقد للمشتري الحق في أن يشتري أو أن يبيع من أو إلى محرر الخيار عددا من وحدات أصل حقيقي أو مالي بسعر يتفق عليه لحظة توقيع العقد على أن يتم التنفيذ لاحقا، ويكون المشتري مخريرا في أن ينفذ بنود العقد أو لا ينفذ العقد أما البائع (المحرر) فيكون ملزما بالتنفيذ إذا رغب مشتري الخيار بذلك، على أن يدفع مشتري الخيار لمحرر الخيار مكافأة (علاوة) مالية غير قابلة للرد، كما أنها ليست جزءا من الصفقة في حال نفذت³.

¹ - عبد الكريم احمد قندوز، المشتقات المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص81.

² - Fredric Mishkiw, *The economics of money, Banking and Financial market*, Addison wesley, Boston, The USA, 7th edition, 2007, p 311.

³ - شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 171.

ثانياً: العقود الآجلة (Forwards).

وتعرّف بأنها عقود يلتزم بمقتضاها طرفا العقد على شراء أو بيع أصل معين في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتفق عليه في تاريخ التعاقد يسمى سعر التنفيذ للعقد، ومن هنا فإن العقود الآجلة لا يتم تداولها أو المتاجرة فيها في سوق الأوراق المالية وسوق الأدوات المالية المشتقة كباقي المشتقات حيث أنها اتفاق خاص ومغلق بين الطرفين.

ووفقاً للتعريف السابق فإن العقد الآجل يحتمل نوعين من السعر:

- 1- سعر التنفيذ:** وهو السعر المتفق عليه لتنفيذ العقد آجلاً، ويتم تحديده بين طرفي العقد وفقاً للعرض والطلب ومدى رؤية كلا منهما للاستفادة من هذا السعر في المستقبل وتوقعاته عن المستقبل ولا يتغير هذا السعر من تاريخ إبرام العقد وحتى تاريخ التنفيذ.
- 2- السعر الآجل:** وهو سعر العملة أو الأصل موضع العقد الآجل في المستقبل وهذا السعر يتغير بمرور الوقت مع تغير الأسعار في السوق، ويمكن القول أن سعر التنفيذ هو توقع للسعر الآجل في تاريخ إبرام العقد ولكن ليس شرطاً أن يتساوى في تاريخ التنفيذ¹.

ثالثاً: عقود المستقبلات (Futures).

تتسم هذه العقود بأنها عقود نمطية ويلتزم بمقتضى العقد الطرفان (البائع للعقد، والمشتري له) بإجراء تبادل للسلعة أو الورقة المالية أو معدلات الفائدة أو الأصل في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتم الاتفاق عليه عند كتابة العقد أي أنها بهذا الشكل تعتبر عقوداً آجلة ولكن لها حجم وشروط نمطية فهي تختلف عن العقود الآجلة².

كما عرّفت بأنها التزام تعاقدى ملزم نمطي إما لبيع أو لشراء موجود معين، بسعر معين، وبتاريخ معين في المستقبل. ويختلف عن العقد الآجل من أنه متاح للتداول في البورصة³.

رابعاً: عقود المبادلات (Swaps).

عقود المبادلة أو (المقايضة) هو اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة مستقبلية، فعلى سبيل المثال الطرف (أ) يوافق على دفع معدل فائدة ثابت على مبلغ معين (فرضا مليون دولار) كل سنة لمدة خمس سنوات وذلك لطرف آخر وليكن (ب)، والطرف (ب) سوف يدفع معدل فائدة عائ (أي سوقي ويعتمد على تفاعل قوى العرض والطلب) على نفس المبلغ المحدد وهو مليون دولار وذلك كل سنة لمدة خمس سنوات، وترتبط التدفقات النقدية التي يدخل فيها أطراف العقد عادة بأداة دين أو بقيمة عملات أجنبية⁴.

¹ - المرجع السابق ص 168، 169.

² - المرجع السابق، ص 170.

³ - الموقع الإلكتروني:

المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية الإسلامية.

إن الهندسة المالية الإسلامية قد تطورت في مضمون أدائها واستتبقت مجموعة من الأدوات الخاصة بها من الواقع العملي البحث مستبعدة كل الأدوات التي تقوم عليها سوق النقد التقليدية، ذلك أن كل المعاملات المالية المستندة على الفائدة محرمة قطعياً بحكم الشرع الحنيف، كما قام علماء المسلمين المهتمين بالاقتصاد الإسلامي بابتكار العديد من الأدوات المالية التي تتوافق مع الشريعة كما عملوا على تطوير الأدوات التقليدية لتصبح أدوات إسلامية.

المطلب الأول: مفهوم التصكيك الإسلامي.

تعتبر عمليات التصكيك الإسلامي من بين الأساليب المبتكرة التي تبنتها المالية الإسلامية من أجل تحقيق متطلبات السيولة وإدارة المخاطر وفتح المجال لأكثر عدد من المستثمرين في المساهمة في تحقيق تنمية المال وتداوله. وتقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل.

الفرع الأول: تعريف الصكوك الإسلامية.

عرّف مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره الرابع بجدة من 18-23/ جمادى الأولى / 1408 هـ الموافق لـ: 06_ 02_ 1988 الصكوك الإسلامية بأنها: « أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال بإصدار صكوك ملكية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه¹».

كما عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالمعيار الشرعي رقم (17) بأنها: « وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان منافع أو خدمات أوفي موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاصة بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله²».

كما تم تعريف الصكوك من طرف مجمع الفقه الإسلامي بأنها: «إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه³».

¹ - هناء محمد هلال الخيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 02، جامعة عمان العربية، الأردن، 2015، ص 555.

² - كنف شافية، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 81.

³ - محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية "دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2013، ص 77.

التسريده أو التصكيك المقبول شرعا هو تحويل الموجودات العينية أو المنافع، إلى صكوك قابلة للتداول ويحتاج لبعض القيود والإجراءات لتحقيق الضوابط الشرعية التي تحترم على أساس ملكية المستثمر أو لإدارة الدخل الذي يمثل عائد السند كما أن هناك آلية مقبولة شرعا من شأنها توفير التحوط (الحماية والأمان) للعميل دون الضمان الممنوع شرعا في المشاركات¹.

وفي التجربة الماليزية تعرّف الصكوك الإسلامية بأنها الصكوك التي يتم إصدارها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية المسموح بها من طرف اللجنة الاستشارية الشرعية في هيئة الأوراق المالية، وهنا لا نجد تعريفا اصطلاحيا يفسر المعنى الصحيح للصكوك ولكن نجد لها وصف لشرعيتها من عدمه².

مما سبق يتضح لنا أن الصكوك الإسلامية هي أوراق مالية تمثل شهادات متساوية القيمة وحصّة شائعة في ملكية الموجودات أو الأصول باختلافها، موجودة أو سيتم تجسيدها تدر دخلا دوريا، وتصدر وفق أحكام عقد شرعي استنادا إلى صيغ التمويل الإسلامية، ويراعى في ذلك عملية الاكتتاب وتحصيل الصكوك، وبدأ تجسيد المشروع الاستثماري.

الفرع الثاني: الخصائص العامة للصكوك الإسلامية.

يمكن توضيح الخصائص العامة للصكوك الإسلامية على الوجه التالي³:

- 1- الصكوك عبارة عن وثائق تصدر باسم مالكة بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكة في الموجودات الصادرة بموجبها؛
- 2- يكون تداول الصكوك بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها؛
- 3- تمثل الصكوك حصص ملكية شائعة في موجودات قائمة أو يتعيّن إيجادها أو منافع ولا تمثل ديناً على مصدرها؛
- 4- الصك الاستثماري الإسلامي يعطي لحامله حصّة من الربح إن وجدت؛
- 5- الصك الاستثماري الإسلامي يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة؛
- 6- الصك الاستثماري الإسلامي يخصص حصيلة الاكتتاب فيه للاستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وعادة يتم تحديدها مسبقاً،

1- لحو بوخاري، آليات الهندسة المالية لتأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية الدولية وأحكام الشريعة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريبيج، الجزائر، 2011، ص624.

2- بن الضيف محمد عدنان، الاستثمار في الأوراق المالية "دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص 192.

3 - فتح الرحمان علي محمد صالح، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية تحت عنوان التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة 04، جامعة الخرطوم، السودان، 5-6 أبريل/2012، ص 10.

7- استناد الصك على عقد شرعي يوطر العلاقة بين أطراف عملية التصكيك؛

8- استيفاء ضمان المدير (المضارب أو الوكيل أو الشريك)؛

بالإضافة إلى¹:

- تصدر الصكوك بأجال مختلفة ومتفاوتة؛

- الصكوك الإسلامية قابلة للتداول من حيث المبدأ؛

- تصدر الصكوك الإسلامية عن جهة مالكة لأصول أو ترغب في تملكها؛

- الصك ورقة مالية لإثبات الحق؛

- الصكوك الاستثمارية أداة استثمارية ذات كفاءة.

المطلب الثاني: أنواع وأطراف التصكيك الإسلامي.

وستتطرق في هذا المطلب ل: أنواع الصكوك الإسلامية و أطراف إصدارها.

الفرع الأول: أنواع الصكوك الإسلامية.

من أهم الصكوك الإسلامية التي تم إصدارها نجد²:

1- صكوك ملكية المنافع: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بغرض إجارة منافعها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك.

2- صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة أو (الموصوفة في الذمة): وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة موجودة (مستأجر) بغرض إعادة إجازتها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك.

3- صكوك ملكية الخدمات من طرف معين أو من (طرف موصوف في الذمة): وهي وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تقديم الخدمة من طرف معين واستيفاء الأجر من حصيلة الاكتتاب فيها وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

4- صكوك السلم: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لتحويل رأس مال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحامل الصكوك.

1- العيفة عبد الحق ، زاهرة بري عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945

الدولي بسطيف، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 6 و5 ماي 2014، ص 14

2- نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة ، ص ص 96-97.

5- صكوك الاستمناع: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة ما ويصبح المصنوع مملوكا لحامل الصكوك.
بالإضافة إلى¹:

6- صكوك المرابحة: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مرابحة، وتصبح هذه السلعة مملوكة لحامل الصكوك.

7- صكوك المشاركة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع ما، أو تمويل نشاط ما على أساس المشاركة ويصبح المشروع ملكا لحامل الصكوك وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة.

8- صكوك الشركة: هي عبارة عن وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس الشركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها.

9- صكوك المضاربة: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء لإدارتها.

10- صكوك الوكالة بالاستثمار: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس الوكالة بالاستثمار ويعين ولئيل من حملة الصكوك لإدارتها.

11- صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من هذه الثمار.

12- صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

13- صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ورعايتها على أساس عقد المساقاة ويصبح لحملة الصكوك حصة من هذه الثمار.

الفرع الثاني: أطراف عملية التصكيك الإسلامي.

يتدخل في عملية التصكيك عدة أطراف أبرزهم²:

1- بنك استثماري لترتيب العملية (يسمى المرتب).

¹ - فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة عمل مقدمة لمنندى الصرفة الإسلامية، بيروت لبنان، 2008، ص19.

² - عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال " التجربة الماليزية نموذجا"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص 75.

- 2- وكالة التقسيم تكلف بدراسة هيكل التصكيك و إصدار تقييمها الذي يضمن عادة في نشرة الاكتتاب لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرار استثماري سليم بشأن شراء الصكوك التي يتم عادة طرحها من خلال اكتتاب خاص على المستثمرين المؤسسين (مثل صناديق الاستثمار) أو طرح عام للجمهور.
- 3- متعهد أو وكيل السداد هو من يح صل فوائد الديون من الم قترضين ويحوّلها إلى المصدر، و غالبا ما يتم توكيل مهمة تحصيل فوائد الديون من المقترضين وتحويلها إلى المصدر إلى مالك الدين الأصلي لخبرته في هذا المجال.
- 4- مجلس أولياء يمثل حملة الصكوك لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات حيث أن الشركة ذات الغرض الخاص لا تكون في المعتاد تابعة لحملة الصكوك.
- 5- ضامن لأصل القروض والفوائد لتقليل مخاطر الإصدار ويكون ذلك في بعض صور التصكيك لأن الأصل في التصكيك عدم وجود ضامن خلاف الأصول المالية المصكوكة. وعادة ما تستخدم عملية التصكيك مشتقات مالية لغرض التحوط المالي والتقليل من مخاطر الأوراق المالية المصكوكة.

المطلب الثالث: المنتجات المستحدثة.

سوف نقوم بتناول أهم المنتجات المستحدثة فيما يعرف " بالهندسة المالية " والتي قسمناها إلى: منتجات تمويلية، منتجات مالية إسلامية مشتقة ومنتجات مالية إسلامية مركبة.

الفرع الأول: المنتجات التمويلية.

أولاً: التوريق الإسلامي.

بداية، ينبغي أن نقر أنّ التوريق في النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف تماما عن التوريق في المنظومة التقليدية، فبينما يعني التوريق التقليدي عملية الحصول على الأموال استنادا إلى الديون المصرفية القائمة عن طريق ابتكار أصول مالية جديدة فهو تحويل للموجودات المالية من القرض الأصلي إلى آخرين في معظم صورته، أما التوريق في النظام الإسلامي عند علماء وفقهاء الشريعة الإسلامية، يعني عملية إصدار سندات " صكوك " ذات قيمة مالية متساوية تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خليط منها (أعيان ومنافع وديون) في الذمة والتي تكون صادرة وفق عقد شرعي استنادا إلى صيغ التمويل الجائزة شرعا.

و لقد ظهر هذا النوع من التمويل لتمكين المتعاملين من الحصول على النقد بطريقة مشروعة بدلا من اللجوء إلى القرض التقليدي في القضاء على شح السيولة، حيث يجري شراء سلعة معينة فعليا و إعادة بيعها لطرف ثالث، بغرض الحصول على النقد لذلك يقوم المصرف بشراء أو تمويل السلعة المطلوبة ومن ثم

بيعها للمتعامل زائدا ربحا محددًا، ثم يقوم ببيعها لمصلحة متعامل هـ وإضافة المبلغ لحسابه، وبعد ذلك يقوم المتعامل بدفع قيمة الشراء نقداً أو بالتقسيط¹.

ثانياً: الإجارة الموصوفة في الذمة.

هي من بين المنتجات المالية التي تبنتها المؤسسات الاقتصادية الإسلامية لتلبية احتياجات معينة، ولقد عرفت على أنها " يلتزم فيها المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها التام بصفات السلم سواء كان محلها منفعة عين أو منفعة شخص وليس شرطاً فيها أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون على تملكها للتنفيذ².

فعقد الإجارة الموصوفة في الذمة شبيهة بعقد السلم، واشترط الفقهاء لصحتها توافر شروط السلم³:

- 1- لا يفسخ العقد في الإجارة الموصوفة بتلف العين بخلاف الإجارة المعينة ف إنها تنفسخ سواء أهلكت العين قبل قبضها أو بعده، ويلزم المؤجر بتقديم عين مؤجرة بديلة عن العين الهالكة.
- 2- لا يتصور خبار العيب في الإجارة الموصوفة في الذمة، ويجب تقديم الخدمات التابعة للمنفعة.
- 3- عدم الحاجة إلى بيان التفاصيل بعد ذكر نوع المنفعة إذا كانت غير مؤثرة في المنفعة التي ستكون محلاً للعقد.

4- إن هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات وميزة التخصيص الكفاء للموارد، وتحقيق السيوالة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفؤ وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية.

ثالثاً: شهادات الإيداع القابلة للتداول.

1- **تعريفها:** شهادات الإيداع القابلة للتداول تصدر من قبل المصارف في مقابل الودائع الإستثمارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساس المضاربة باعتبار حاملها رب المال والمصرف مضارباً بها⁴.

2- **مزاياها:** يساهم هذا النوع من الشهادات المصرفية في:

- توفير مصدر تمويل طويل الأجل في المؤسسات الإسلامية، وهو الأمر الذي يمنحها القدرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما تربط الموارد بالاستخدامات بتشغيل الأرصدة العاطلة حتى لا تكون عبئاً على صرافى الأرباح.

¹ - التوريق في النظام الإسلامي وحل أزمة السيولة، الموقع الإلكتروني:

Ar.financialislam.com, le : 12-03-2018

² - La finance islamique.conseil déontologique des valeurs mobilières , p17, site : www.cdvm.gov.ma le 15-03-2018

³ - سامي السويلم، منتجات صكوك الإجارة، بحث مقدم لمجلة اسرا للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد 01، ديسمبر 2010، ص ص 93، 121.

⁴ - اشرف محمد دوابة، دور السوق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة،

الإسكندرية، مصر، 2006، ص 153.

- تعطي الحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية وبالنسبة المتفق عليها، كما تعطيه الحق في بيعها من أجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها، أي هي قابلة للتداول بسبب مرونتها.

_ تساعد على توفير أسواق مالية إسلامية إذا تم استخدامها على نطاق واسع¹.

الفرع الثاني: المنتجات المالية المشتقة.

سنقوم بذكر أهم هذه المنتجات باختصار:

أولاً: عقد السلم.

1- تعريف عقد السلم: السلم هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل مقبوض في مجلس العقد، وهو بيع الآجل بالعاجل، حيث يسمى المشتري (رب السلم) أو (المسلم) ويسمى البائع (المسلم له) والمبيع (المسلم فيه) والثمن (رأس مال السلم) ويسمى العقد (سلما) لأنه يتم في تسليم الثمن عند التعاقد، والبعض يطلق عليه السلف.

2- شروط عقد السلم: تتمثل أهم شروط عقد السلم في²:

- أن يكون كلا من المسلم والمسلم فيه معلوماً ومنضبطاً.
 - أن يوصف المسلم فيه بالصفات التي تضبطه وتميزه عن غيره.
 - أن يكون المسلم فيه ديناً في الذمة.
 - أن يكون المسلم فيه مؤجلاً بأجل غير معلوم.
 - أن يكون المسلم فيه عام الوجود عند حلول الأجل.
 - أن يتم تسليم رأس المال في مجلس العقد.
- ويمكن للبنك الإسلامي بموجب هذا العقد أن يشتري سلعا معروفة بكميات ومواصفات معينة وثمن معين، فيدفع قيمتها حاضراً لمن اشترى منه بشرط تسليمها في تاريخ معين مستقبلاً، وبذلك يكون البنك قد منح ائتمانات تجارياً لبائع السلع بالسلم، ويتحقق الربح للبنك في عقد السلم من عملية إعادة بيع السلم بقيمة تفوق القيمة المسلمة للبائع الأول.

ثانياً: عقد الإستصناع.

الإستصناع عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع، وهو عقد بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع)، بحيث يقوم الثاني وبناءاً على طلب من الأول بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع)،

¹- حيدر يونس كاظم الموسوي، اثر الاداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية، الأردن والسعودية، حالة تطبيقية للمدة [1990-2007]، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2009.

²- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص ص195-

الحصول عليه من أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع و/ أو تكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفان عليه وعلى كيفية سداده، حالا أو مقسطا أو مؤجلا¹.

ثالثا: عقد المراجعة.

المراجعة لغة: مشتقة من ربح، والربح: النماء، وفي التجارة هو الفرق الإجمالي بين كلفة السلعة وسعر بيعها، فإذا تحقق يكون التاجر قد باع سلعته مربحة. و يقال بيع مربح، وكذلك يقال أربحته على سلعته إذا أعطيته ربحا، ولأن التاجر ينوون أساسا في معاملاته التجارية تحقيق الربح، نجد أن بيع المراجعة هو الغالب بين أنواع البيوع التجارية.

اصطلاحا: معنى يقابل الآخر، إلا أن الذي يبيع والذي يشتري سيضلان على الدوام في عملية التبادل، طرفان يجمع بينهما: أن كل منهما قد تنازل للطرف الآخر عن مال اقتصادي يملكه، وبالمقابل استلم مالا اقتصاديا كان يملكه الطرف الآخر، والدافع لكلا الطرفين في هذا التبادل هو إشباع الحاجة².

رابعا: عقد الشراكة.

تعتبر المشاركة الصيغة الأكثر إمكانية للاستخدام ويمدى واسع في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي المجالات كافة، الصناعية والزراعية، والتجارية والخدمية، وهي من بين أكثر الصيغ التي يمكن أن يعمل بها الاقتصاد الإسلامي عند أدائه لعمله، وفي ممارسته لنشاطاته، وبالذات الإنتاجية منها، وبالشكل الذي يمكن أن تلبى متطلبات القيام بهذه النشاطات في الواقع الفعلي في الاقتصاديات المعاصرة.

والمشاركة تعني اشتراك طرفين أو أكثر في القيام بمشروع معين من خلال مساهمة كل منهم فيه، سواء من خلال العمل، أو من خلال المال أو من خلال الاثنين معا، وتقاسم ما ينجم من نشاطه من ربح وتحمل خسارته³.

خامسا: عقد المضاربة.

المضاربة هي اتفاق يتم بموجبه اشتراك طرفين يسهم أحدهما بالعمل، ويسهم الآخر بالمال وتكون أرباح ممارسة العمل أو نشاط المضاربة بينهما وحسب اتفاقهما. وبذلك فإن المضاربة أو المقارضة هي المشاركة بين العمل ورأس المال، ويتم بموجبها اندماج الجانب النقدي الذي يوفره صاحب المال، والجانب العيني الحقيقي الذي يمثله العمل، بحيث يتم اقتسام الأرباح التي تتحقق نتيجة النشاط الذي يتم عن طريق المضاربة حسب ما يتم الاتفاق عليه مسبقا، وقبل البدء بالنشاط، وقبل التعرف على نتائجه، وفي حالة تحقيق

¹ - المرجع السابق ص 241.

² - محمد شيخون، المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 125.

³ - فليح حسن خلف، الاقتصاد الإسلامي لغير المختصين، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2014 ص 146.

خسارة، فإن الخسارة هذه يتحملها صاحب المال وحده، ويتحمل العامل (المضارب بالمال) خسارة جهده وعمله أي أن كل منهما يخسر ما يقدمه في المضاربة¹.

سادسا: عقد الإجارة.

الإجارة لغة: مشتقة من الأجر وفعلها أجر أو الكراء على العمل، وهي المعاوضة على المنفعة دون العين والإجارة هي من العقود اللازمة لا يجوز فسخها إلا بالتراضي بينهما أو يكون للفاسخ الخيار.

الإجارة شرعا: هي عقد على المنافع بعوض، أو تملك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض، أو عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو العمل بعوض معلوم.

و تعني الكلمات:

مباحة: إباحة مطلقة بلا ضرورة، فما أبيع للضرورة يقدر بقدرها.

معلومة: كيوم أو شهر أو سنة.

من عين معلومة: مشاهدة بالعيان أو موصوفة في الذمة كسكن هذه الدار سنة أو دابة صفتها كذا للحمل، أو الركوب سنة مثلا، فيكون العقد على منافع الآدمي، وما ينقل كالثياب والأواني إجارة².

سابعا: القرض الحسن.

طالما أن المصرف الإسلامي لا يتعاطى بالفائدة أخذا وعطاء، وعليه سيقوم بتقديم هكذا قروض على أن يلتزم المقترض بإعادة المبلغ المقترض في تاريخ أو تواريخ ثابتة ومحددة وبدون فوائد مطلقا.

إن هذا القرض بإمكان المصرف منحه لزمائنه المشاركين في عمليات التمويل المختلفة (كالمضاربة أو المشاركة) لتقديم تسهيلات معينة لهم، تحفيزا لهم وتشجيعا منه على حسن تعاملهم مع المصرف وحسن أدائهم³.

الفرع الثالث: المنتجات المالية المركبة.

هي عبارة عن عقود يتم التعامل بها في مجالات التمويل والاستثمار بعدة أساليب نذكر منها:

أولا: عقد السلم الموازي.

هو عبارة عن دخول المسلم إليه في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة لمواصفات السلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزاماته فيه.

¹ - المرجع السابق، ص 142.

² - صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 288.

³ - المرجع السابق، ص 290.

وتتضمن هذه الصيغة طرفا ثالثا وسيطا بين المشتري والمنتج يرغب في شراء البضاعة سلما من المنتج وبيعها سلما للمشتري والطرف الثالث المقصود هو المصرف الممول¹.

ثانيا: الاستصناع الموازي.

لا يقتصر الإستصناع على ما يصنعه الصانع بنفسه حتى وإن نص العقد على السماح بذلك حيث يستطيع البائع/المورد طلب التصنيع من أي شخص آخر وفقا للمواصفات المبينة في العقد، وتتعاقد المؤسسات المالية بوصفها بائعة مع شخص آخر لصنع المطلوب وهذه هي حالة الإستصناع الموازي. يجري عقد الإستصناع بين المصرف والعميل من جهة، ويمكن أن يدخل المصرف من جهة أخرى في إستصناع مواز مع طرف ثالث (مقاول) لإعداد محل عقد الإستصناع الأصلي، ويجب أن لا يسبق تاريخ تسليم الإستصناع الموازي تاريخ عقد الإستصناع الأصلي والإستصناع الموازي لا يسمح به إلا مع طرف ثالث فقط².

ثالثا: المرابحة للأمر بالشراء (مرابحة مركبة).

هو أمر أو طلب من طرف لآخر بأن يشتري له سلعة معينة مع وعد الأمر بأن يشتري هذه السلعة من المأمور بعد أن يمتلكها المأمور بريح محدد ويسمى من يريد السلعة بأمر الشراء أما الطرف الآخر (وهو هنا البنك الإسلامي) فيسمى المأمور بالشراء أو البائع، هذا وقد يقوم الأمر بالشراء بدفع الثمن للبنك حالا أو مقسطا أو مؤجلا، وعادة ما يتم دفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية متساوية أو دفعة واحدة بعد أجل محدد³.

¹ - حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس مال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 101.

² - محمد أيوب، النظام المالي في الإسلام، أكاديمية إنترناسيونال، بيروت، لبنان، 2009، ص 435.

³ - حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 74 .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل الأول تم ضبط مفهوم الهندسة المالية التقليدية على أنها التصميم والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل ، ظهرت بسبب الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل في ظل ظهور مفهوم الكفاءة والفعالية ، وتقوم الهندسة المالية بدور هام في التقليل من المخاطر التي يواجهها المتحفظون.

أما الهندسة المالية الإسلامية فهي عبارة عن مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، كل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي ، وقد تبين لنا أن أدوات الهندسة المالية الإسلامية تتنوع بشكل كبير لتشمل كل الأدوات والعمليات التمويلية التي تتوافق وتوجهات الشرع الحنيف.

وقد تم التطرق إلى أهم أدوات الهندسة المالية المتعامل بها في سوق النقد وهي: شهادات الإيداع القابلة للتداول، اتفاقية إعادة الشراء، وعمليات التوريق، بالإضافة إلى أهم الأدوات في سوق رأس المال والمتمثلة في: مستحقات الأسهم العادية، مستحقات الأسهم الممتازة ، ومستحقات السندات، والمشتقات بأنواعها.

أما الأدوات المالية الإسلامية الناتجة عن عملية التصكيك والتي هي عبارة عن أداة استثمارية تقوم علي إصدار شهادات أو وثائق مالية متساوية القيمة، تمثل حصة شائعة في ملكية الموجودات أو الأصول تدر دخلا دوريا و تصدر وفق أحكام عقد شرعي استنادا إلى صيغ التمويل الإسلامية ، بالإضافة إلى أننا قمنا بذكر أنواع و أطراف التصكيك الإسلامي و أهم المنتجات الإسلامية المستحدثة .

الفصل الثاني:

مفاهيم حول كفاية رأس

المال في البنوك الإسلامية

تمهيد:

في ظل تطور النظام المصرفي واشتداد المنافسة بين البنوك سواء محليا وعالميا تزايدت درجة المخاطر التي تهدد سلامة هذه البنوك الأمر الذي تولد عنه تشكيل لجنة للرقابة المصرفية سميت بلجنة بازل، وقد أصدرت هذه اللجنة منذ تأسيسها العديد من الوثائق في مجال الرقابة على البنوك ومن أهم هذه الإصدارات نجد معيار كفاية رأس المال وهو يعد أول دراسة شاملة توجد علاقة بين رأس المال بمفهومه الشامل وبين الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر وقد حاولت البنوك الإسلامية تطبيقها رغم اختلاف طبيعة عملها عن البنوك التقليدية.

وسنتناول في هذا الفصل موضوع كفاية رأس المال من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: يهدف إلى التعرف على مفهوم كفاية رأس المال ولجنة بازل.

المبحث الثاني: يهدف إلى التعرف على تطور كفاية رأس المال وفق بازل I، II، و III.

المبحث الثالث: يهدف إلى التعرف على كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول كفاية رأس المال ولجنة بازل.

تتميز كفاية رأس المال في البنوك عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية بإبراز أهمية رأس مال البنك، لأنه على الرغم من صغر حجمه في البنوك إلا أنه يبقى صمام الأمان أمام أية مخاطر تهدد أموال المودعين وتعتبر كفاية رأس المال الدافع الحقيقي لتشكيل لجنة بازل، ويتطرق هذا المبحث لمفهوم كفاية رأس المال، ولجنة بازل.

المطلب الأول: نشأة وتعريف لجنة بازل.

تعتبر لجنة بازل بمثابة مرجعية دولية في المعايير الاحترازية المطبقة في البنوك، واحترامها يدل على مدى مواكبة البنوك للمعايير الدولية، لهذا يعرض هذا المطلب نشأة لجنة بازل وأهم مقرراتها.

الفرع الأول: نشأة لجنة بازل.

شهدت البنوك خلال عقد السبعينات من القرن العشرين تطورات مهمة شملت التوسع السريع في الشبكة المصرفية الدولية وانتشار البنوك وفروعها خارج الدولة الأم، كما شهدت توسعا ملحوظا في عمليات الإقراض المصرفي، وبعد إفلاس بنك Her statt بألمانيا الغربية سنة 1974 وبنك Franclin National بالولايات المتحدة الأمريكية، تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشرة* تحت إشراف بنك التسويات الدولية** وكان هذا سنة 1974 نتيجة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وقوة المنافسة بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص تلك البنوك، وقد تم الاتفاق على أن تحظى توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء، وقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء وتوصيات سنة 1988 حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الإتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة البنوك العامة الالتزام بوصول نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992¹.

* مجموعة الدول الصناعية العشرة تضم كلا من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى إسبانيا، سويسرا، لوكسمبورغ.

** بنك التسويات الدولية مؤسسة مالية دولية تأسست طبقا لعقد Haye في جانفي 1930، مقرها بازل بسويسرا بدأ نشاطها الفعلي في 17 ماي 1930 تهتم برعاية وتنظيم التعاون النقدي والمالي وتقديم خدماتها للبنوك المركزية في دول العالم يتكون مجلس إدارة البنك إضافة إلى إداريين معينين من عشر دول من هذه المجموعة وفي سنة 2003 انضمت ستة دول نامية إلى هذه المنظمة ومن ضمنها الجزائر وذلك تعتبر أقدم منظمة مالية دولية في العالم إلى هذه المنظمة ومن ضمنها الجزائر وذلك تعتبر أقدم منظمة مالية دولية في العالم

¹ - نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 3 في المصارف الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 01 جامعة البليدة، 2014، ص، 233.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

الفرع الثاني: تعريف لجنة بازل.

تم تشكيل لجنة بازل تحت ما يسمى "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية"، ويمكن تعريفها كما يلي: "هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية من أجل دراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك وذلك لأن قرارات هذه اللجان لا تتمتع بأية صفة قانونية إلزامية"¹.

المطلب الثاني: أسباب وأهداف لجنة بازل.

بعد أن تطرقنا في المطلب الأول إلى نشأة وتعريف لجنة بازل سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

الفرع الأول: أسباب ظهور لجنة بازل.

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور لجنة بازل نذكر منها²:

- (1) تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث في السبعينيات والثمانينيات؛
- (2) ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها؛
- (3) تعثر بعض البنوك نتيجة لازدياد حجم الديون؛
- (4) سياسة تخفيف القيود (Deregulation) على البنوك وخاصة في أمريكا (في عهد الرئيس ريغن) وبريطانيا (في عهد رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر)؛
- (5) المنافسة القوية بين البنوك العالمية؛
- (6) التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف والفائدة، العولمة، الخصخصة، الأزمات المالية...)
- (7) التطورات المصرفية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية، دخول شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار في منافسة البنوك... الخ)؛
- (8) التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات زيادة أحجام التجارة الإلكترونية... الخ).

¹ - إلهام مقدم، هناء طراد، أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل "دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تمويل مصرفي، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2016/2015، ص 23.

² - بالرفي تيجاني وحمزة شودار، الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص 67.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

الفرع الثاني: أهداف لجنة بازل.

إن أبرز أهداف لجنة بازل هي ¹:

(1) المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي وبالأخص بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية في منح ديون منفردة لها واضطرابها فيما بعد لاتخاذ إجراءات مثل إسقاط الديون أو توريقها؛

(2) إزالة أسباب المنافسة غير العادلة بين البنوك نتيجة تباين المتطلبات الرقابية المتعلقة برأس المال البنكي والعمل على توفير التناسق والعدالة في تطبيق نسب كفاية رأس المال في الدول المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا إضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما؛

(3) تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة، وذلك لضمان سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية المقلقة، وبالتالي تهدف هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمعّة على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج؛

(4) العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية الناتجة عن عولمة النشاط

المصرفي.

المطلب الثالث: تعريف وأهمية كفاية رأس المال.

تعتبر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات المستخدمة في مجال تقييم أداء البنوك.

الفرع الأول: تعريف كفاية رأس المال.

يمكن تعريف كفاية رأس المال على أنها "قدرة رأس المال على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين أضف إلى ذلك الحفاظ على العلاقة بين البنك وعملاءه".

ومن خلال هذا المفهوم الضيق لكفاية رأس المال نستنتج أن كفاية رأس المال هو رأس المال الذي يغني عن غيره في سداد التزامات البنك وحماية حقوق المودعين وحماية العلاقة المتواجدة بين البنك وعملاءه².

¹ - زايدي مريم ، اتفاقية بازل لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية "دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص 144.

² - مونة يونس ، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطرة "دراسة قياسية مقارنة بين المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013" مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: مالية كمية، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 25.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

أما بالمفهوم الموسع لكفاية رأس المال نجد أن كفاية رأس المال تعني:

"رأس المال الذي يكفي و/أو يستطيع مقابلة المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه"، فمن خلال هذا التعريف نستنتج أن كفاية رأس المال هو ذلك رأس المال الذي يوفر الحماية ضد أية مخاطر للبنك وتكون له القدرة على توليد قيمة مضافة للبنك¹.

ويتعين على البنوك احتساب والاحتفاظ بنسب كفاية رأس المال طبقا للمتطلبات التالية²:

أ- ينبغي أن لا تقل نسبة حقوق المساهمين (CET1) عن 9,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات (تشمل هذه النسبة المصدّات الرأسمالية التحوطية).

ب- ينبغي أن لا يقل إجمالي رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (CET1+AT1) عن 11% من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات (تشمل هذه النسبة المصدّات الرأسمالية التحوطية)

الفرع الثاني: أهمية كفاية رأس المال لدى البنوك.

لكفاية رأس المال أهمية كبيرة لدى البنوك والتي نتطرق إليها في النقاط التالية³:

(1) كفاية رأس المال تمثل صمام الأمان الذي يجنب البنوك الوقوع في أزمات مالية؛

(2) كفاية رأس المال تساعد على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس

المال؛

(3) كفاية رأس المال تعدّ مصدر ثقة لدى المودعين الحاليين والمحتملين، فالحاليين كلما كانت كفاية

رأس المال كبيرة فإن ذلك يطمئنه على أمواله لدى البنك، أما المحتملين فكفاية رأس المال كلما كانت كبيرة تشجعه على إيداع أمواله لدى البنك؛

(4) معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستعملة في تقييم البنوك التقليدية والإسلامية التي

تطبقها عادة البنوك المركزية، إضافة إلى معايير أخرى تحت نظام يطلق عليه CAMELS، فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة كلما زاد ذلك من تصنيف البنك.

¹ - المرجع السابق، ص 25.

² - سعدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 22.

³ - مونة يونس، مرجع سابق، ص ص 25-26.

المبحث الثاني: تطور كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل I، II و III.

أدت العولمة المالية والأزمات البنكية وظهور منتجات مالية عالية المخاطر إلى التفكير الفعلي في ضرورة وضع قوانين وقواعد احترازية تضمن الملاءة وسلامة البنوك وتعزيز قدرتها على تجاوز الأزمات، وذلك من أجل حماية ودائع العملاء وخلق ثقة واستقرار في النظام المصرفي والمالي.

المطلب الأول: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل I.

في عام 1988 وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات، أقرت لجنة بازل مقررات لكفاية رأس المال عرفت باتفاقية بازل I، قدرت كفاية رأس المال حسبها بـ 8 % كما أوصت بالتطبيق التدريجي لها خلال الثلاث سنوات بدءا من سنة 1990 والالتزام بتحقيقها نهاية عام 1992 وسميت بنسبة كوك "Cooke" ويطلق عليها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبي "Ration de solvability European (RSE)"¹.

الفرع الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I.

تضمنت هذه الاتفاقية العديد من الجوانب أهمها²:

أولاً: التركيز على المخاطر الائتمانية.

إذ تهدف إلى احتساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً في الاعتبار (المخاطر الائتمانية) فقط، وإهمال باقي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

ثانياً: تركيز الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.

إذ أنه من غير الممكن أن يفوق معدل كفاية رأس المال لدى البنوك الحد الأدنى المقرر دون توفر المخصصات الكافية لذلك.

ثالثاً: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية.

حيث تصنف الاتفاقية دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

(1) المجموعة الأولى: ويطلق عليها دول OCDE إذ ترى اللجنة أن مجموعة محددة من دول العالم

إذا زادت الإيداعات لديها عن سنة، فإن وزن المخاطرة يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول،

ودول هذه المجموعة هي دول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

¹ - ناصر سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية" تشخيص الواقع والمقترحات ، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية البات ترشيد الصناعية المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2013 ص 54.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 63.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

(OCDE)، والدول التي تقوم بترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي يضاف إليها دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية، أما الدول الدائمة فهي الدول الأعضاء في لجنة بازل (مجموعة العشرة) بالإضافة إلى استراليا، النمسا، فنلندا، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، السعودية وتركيا كدولتين إسلاميتين¹.

(2) المجموعة الثانية: تضم الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى².

رابعاً: وضع أوزان الترجيحية لدرجة مخاطر الأصول.

وذلك بتصنيف الأصول تبعاً لمخاطرها كما يلي:

-الأوزان الترجيحية للأصول داخل الميزانية: إذ أنه عند حساب معيار كفاية رأس المال تندرج الأصول داخل الميزانية من خلال خمسة أوزان وهي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%³.

الجدول رقم (02) الموجودات داخل ميزانية البنك وأوزانها حسب مقررات بازل I.

درجة المخاطر	نوعية الأصول
صفر	النقديات، القروض الممنوحة للحكومات المركزية والقروض بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات، القروض الممنوحة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان (OCDE)
10-0	القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر وطنياً.
20	قروض ممنوحة لبنوك التنمية الدولية وبنوك منظمة (OCDE)، النقديات رهن التحصيل
50	قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها
100	جميع الأصول الأخرى مما فيها القروض التجارية، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، القروض الممنوحة خارج دول منظمة (OCDE) ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام، القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية، مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات

SOURCE: AL Fawwazt.M. and Abgaibat,G.A,(2015),**Capital Adequacy of the Jordanian Banking sector For the period 2000-2013**,international journal of academic research in accounting, finance and management sciences, 5(1) .pp.184 185.

¹ - شعبان فرح " العمليات المصرفية وإدارة المخاطر "، دروس موجهة لطلبة الماجستير، تخصصات النقود والمالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، 2014 ص34.

² - أحلام موسى مبارك " آليات رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية دراسة حالة بنك الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود وبنوك جامعة الجزائر، الجزائر 2004.2005 ص98.

³ - صالح مفتاح، فاطمة رحال " تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي " مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار عن منظور إسلامي، اسطنبول تركيا 10.09. أكتوبر 2013 ص87.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية بالنسبة للأصول خارج الميزانية: إذ يتم تحويلها إلى أصول ذات طبيعة الأصول داخل الميزانية كما يلي¹:

الخطر المرجح لأصل خارج الميزانية = قيمة الإلزام العرضي X معامل الترجيح

والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (03) أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج ميزانية البنوك

البنود	أوزان المخاطر
بنود مثلية للقروض مثل الضمانات العامة للقروض.	100
بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات.	50
بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الإعتمادات المستندية)	20

المصدر: ناصر سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد06 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006، ص 154.

الفرع الثاني: معدل كفاية رأس المال حسب بازل I وكيفية حسابه.

أولاً: معدل كفاية رأس المال.

ألزمت الاتفاقية البنوك على الاحتفاظ بحد أدنى لكفاية رأس المال يتم احتسابها وفق العلاقة التالية²:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل I} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساعد)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \leq 8\%$$

1) رأس المال الأساسي: يمثل الشريحة الأولى من رأس مال البنوك ويتكون من :

أ. حقوق المساهمين : وتضم الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة غير

المتراكمة (لا تشمل الأسهم المتراكمة).

¹ - محمد بوزيان وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع تطبيق لمقررات بازل 3، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، قطر 19-21 ديسمبر 2012، 34.

² - مجدوب بحوصي، مجلة البشائر الاقتصادية، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي المجلد الثالث، جامعة بشار، الجزائر، العدد01 مارس 2017 ص 22.

الفصل الثاني: _____ مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

ب. الاحتياطات المعلنة: هي تلك الاحتياطات التي تنشأ من خلال تخصيص أجزاء من الأرباح

المحتجزة أو علاوات الأسهم والاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية .

(2) رأس المال المساند: ويمثل الشريحة الثانية من رأس مال البنك ويتكون من:

أ. الاحتياطات الغير معلنة: هي الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية

للبنك وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر بشرط أن تكون مقبولة من السلطات الرقابية .

ب. احتياطات إعادة تقييم الأصول: يتم التعرف عليها عند تقييم المباني والاستثمارات والأوراق المالية

بقيمتها الحالية بدلا من قيمتها الدفترية على أن تكون عملية إعادة التقييم وفقا لأسس معقولة .

ج. مخصصات مكونة لمواجهة مخاطر عامة: تعتبر هذه المخصصات في حكم الاحتياطات لأنها

لا تواجه هبوط محدود في قيمة أصول محددة بذاتها مثل مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية

المنتظمة .

د. القروض المساندة: تتمثل هذه القروض في السندات التي تطرح لأجل محدد ولقد حددت مدة هذه

السندات على أن لا تقل عن 05 سنوات ، على أن يخصم 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات

الخمس الأخيرة ، ومن خصائص هذه القروض أن تترد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما

يستحق للمساهمين في حالة إفلاس البنك .

هـ. أدوات رأسمالية أخرى: تجمع هذه الأدوات بين خصائص المساهمين والقروض حيث تتسم

بالمشاركة في تحمل خسائر البنك إذا حدثت وهي غير قابلة للاستهلاك .

و تشترط اللجنة بالنسبة للشريحتين ما يلي¹:

_ يجب أن لا يزيد مجموع الشريحة الثانية عن 100% من الشريحة الأولى.

_ القروض المساندة يجب أن لا تزيد عن 50 % من الشريحة الأولى.

_ المخصصات العامة للديون يجب أن لا تزيد عن 1.25 % من الأصول والالتزامات العرضية

المرجحة بأوزان المخاطر .

_ إعادة التقييم يجب أن يتم خصم 50% من الفرق بين سعر السوق والتكلفة التاريخية.

ثانيا: حساب معدل كفاية رأس المال.

لقد أعدت طريقة قياس معدل كفاية رأس المال على أساس نظام أوزان المخاطرة كما استندت إلى

المخاطر الائتمانية للمقترض وتستعمل عدة معايير في حسابه من أهمها النموذج الأساسي:

¹ - بوحيدر رقية، لعرابة مولود، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل 2، مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، العدد 02، المجلد 23، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، 2010، ص11.

الجدول(04) معيار النموذج الأساسي في حساب كفاية رأس المال.

ألف دينار	ألف دينار	ألف دينار	البيان
البسط (رأس المال)			
			رأس المال الأساسي رأس المال المدفوع الاحتياطيات الأرباح رأس مال العائدات مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة قروض مساندة
المقام (الأصول والالتزامات العرضية - مرجحة بأوزان-)			
			القروض والخصم والأوراق المالية الأرصدة المستحقة على البنوك شيكات وجوالات مشتراة (20 % من القيمة) الأصول الأخرى (100% من القيمة) الأصول الثابتة (100% من القيمة) الالتزامات العرضية

المصدر: مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية، الموقع الالكتروني:

<http://www.neevia.com>, le :04-03-2018

ويمكن أن نوضح معدل كفاية رأس المال في المعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان}} \leq 8\%$$

بحيث :

- رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند
- الأصول المرجحة بأوزان المخاطر = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان مخاطرها

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

و يمكن أن نوضح كل ما سبق في المثال التالي الذي من خلاله نبين كيفية حساب معدل كفاية رأس المال.

نفرض أن رأس المال يتكون من ما يلي :

رأس المال المدفوع 30000 ، الاحتياطات 200000 ، الأرباح 150000 ، احتياطات غير معلنة 80000 ، احتياطات إعادة تقييم الأصول 60000 ، القروض المساندة 60000
أما أصول البنك المتكونة مما يلي :

ودائع بعملة محلية 2500000 ، قروض على المؤسسات العمومية 12000000

القروض المضمونة من البنوك المحلية 10000000 ، القروض المضمونة برهانات سكنية 5000000 ، معدات وأدوات 2800000

و منه فإن معدل الكفاية سيكون كالتالي:

$$10\% = \frac{(60000) + (60000) + (80000) + (150000) + (200000) + (300000)}{(2800000) + (0.5 \times 5000000) + (0.2 \times 10000000) + (12000000) + (2500000)}$$

و تلخص المعلومات السابقة في الجدول التالي :

المبلغ	أصول البنك	المبلغ	رأس المال
2500000	ودائع بعملة محلية	30000	رأس المال المدفوع
12000000	قروض على المؤسسات العمومية	200000	الاحتياطات
10000000	القروض المضمونة من البنوك المحلية	150000	الأرباح
500000	القروض المضمونة كرهانات سكنية	80000	احتياطات غير معلنة
2800000	معدات وأدوات	60000	احتياطات إعادة تقييم الأصول
		60000	القروض المساندة

الفرع الثالث: التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل I.

لقد لاحظت العديد من الدول المتقدمة والسلطات المشرفة على القطاع المصرفي أن معايير بازل الأولى أصبحت غير مناسبة على الأقل بالنسبة للبنوك الكبيرة بعد تغير مفهوم رأس المال استجابة لابتكار أدوات مالية جديدة، وتغير مفهوم الأصول¹.

لذلك أصبح من الضروري إدخال تعديلات جديدة تماشياً مع هذه التطورات، وقد مرت هذه التعديلات عبر مراحل وهي كالتالي:

¹ - مجلة البشائر الاقتصادية، مرجع سابق ص 13.

الفصل الثاني: مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

1. في سنة 1995 أصدرت اللجنة مجموعة من الاقتراحات لأجل حساب متطلبات رأس المال المتعلقة بمخاطر السوق التي تواجهها البنوك حيث تم عرض هذه المقترحات على البنوك بغرض إبداء رأيها، كما أصدرت اللجنة نسخة معدلة لمبادئ الرقابة على البنوك لتحسين نوعية البيانات المتبادلة بين البنوك¹.

2. في سنة 1996 أصدرت اللجنة الاتفاقية الخاصة باحتساب رأس المال لمواجهة مخاطر السوق بعد أن كانت الاتفاقية الأصلية الصادرة سنة 1988 تخص المخاطر الائتمانية فقط، ومن بين التعديلات التي جاءت بها أيضا هو السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق.

وبهذا أصبح معدل كفاية رأس المال بعد هذه التعديلات بحسب الصيغة التالية²:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5\%} \leq 8\%$$

3. إضافة شريحة الثالثة لمكونات رأس المال وتحديث طرق القياس: بعد أن أصبح رأس المال يتكون من ثلاثة شرائح كان لا بد من إبراز وجود علاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقاييس المخاطر السوقية في 12.5% بالإضافة إلى إضافة شريحة ثالثة لبسط معدل كفاية رأس المال وهي القروض المساندة التي لا تقل مدة استحقاقها عن سنتين وبهذا أصبحت نسبة معدل رأس المال تحسب كالتالي³:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساندة + القروض المساندة لاجل سنتين}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5\%} \leq 8\%$$

(بازل بعد التعديل)

تعديلات منهجية ومنتظمة لمتطلبات رأس المال المقابلة لمواجهة المخاطر السوقية حيث ترى اللجنة ضرورة استخدام معامل واحد في حساب المخاطر الائتمانية أي النموذج الموحد الصادر عن اللجنة.

¹ - موسى مبارك عمر أبوحميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمقياس كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معايير لجنة بازل
² - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، دمشق، سوريا، 2008، ص 82.
² - أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق معيار كفاية رأس المال وفقا لتوصيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2013، ص 21.
³ - رشيد دريس، بحري سفيان، متطلبات إصلاح النظام المصرفي الجزائري لإرساء دعائم الحكم الراشد فيه، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص 32.

علما أنه يجب أن تتوفر في الشريعة الأخيرة الشروط التالية¹:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين أو تكون في حدود 250% من رأس المال من الشريعة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية
- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي
- يجوز استبدال عناصر الشريعة الثانية بالشريعة الثالثة من رأس المال وذلك حتى تضمن الجد الأدنى وهو 250 % من الشريعة الأولى.

المطلب الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل II.

قبل إصدار بازل II قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بدراسة أسباب الأزمات المالية والمصرفية في كثير من الدول مثل المكسيك سنة 1994 ، مرورا بالأزمات الدولية في دول جنوب شرق آسيا، وأتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة من طرف السلطات الرقابية (البنوك المركزية) مما استدعى إعادة النظر في اتفاق بازل I واقتراح إطار جديد لكفاية رأس المال والذي يعتبر أكثر تعقيدا وذلك لتعزيز أمن وسلامة النظام المصرفي والمالي ، حيث أنصب اهتمام القائمين على لجنة بازل بإرساء قواعد احترازية يمكنها مجابهة مختلف الأخطار المصرفية مهما كانت طبيعتها وذلك من خلال إيجاد آليات تسمح ب²:

- _ تطوير طريقة قياس إدارة المخاطر المصرفية.
- _ توفير رأس مال إضافي لتغطية مخاطر التشغيل.
- _ التوافق بين رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- _ يمكن زيادة الحد الأدنى لأوزان المخاطر من 100% إلى 150%.

الفرع الأول: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II.

أولاً: المتطلبات الدنيا لرأس المال.

يستند معيار كفاية رأس المال حسب هذه الاتفاقية إلى مبدأ أن مستوى رأس مال البنك ينبغي أن يكون مرتبطا بالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، فبموجبها تم إدراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية رأس المال، حيث أصبح قياسها يتم على 3 أنواع للمخاطر: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية مع استخدام عدد من النماذج لقياس أي نوع من هذه المخاطر وتحسب كما يلي:

¹ - حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل - دراسة واقع البنوك التجارية الج زائمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الد لكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، تجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2013-2014، ص100.

² - المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، تحديات إرساء مقررات بازل 03 في المصارف الجزائرية، العدد 01، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، أبريل 2014، ص237.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال النظامي}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{المخاطر السوقية} + \text{المخاطر التشغيلية}} \leq 8\%$$

بحيث أن: ¹

- مخاطر الائتمان: المخاطر التي تتوافق مع الأصول المرجحة
- المخاطر السوقية: تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر $\times 12.5$
- المخاطر التشغيلية: تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر $\times 12.5$.

ثانياً: عمليات الرقابة الإشرافية أو الاحترازية.

تتناول الدعامة الثانية لاتفاقية بازل II المتعلقة بمخاطر الرقابة الاحترازية مجموعة من التوصيات الخاصة بإدارة المخاطر والشفافية في الطرق المستخدمة، حيث تكتسي عمليات الرقابة الاحترازية أهمية بالغة فهي لا تهدف فقط إلى التأكد أن البنوك تمتلك رأس المال الكافي لتغطية إجمالي المخاطر التي تواجهها عند مزاولتها لنشاطها ، بل تهدف كذلك إلى الحث على استعمال أحسن الطرق فيما يخص الرقابة الاحترازية وإدارة المخاطر وتعتمد هذه الدعامة على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال وفقاً لحجم المخاطر التي تواجهها ، ويتطلب هذا النظام إمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك بدرجة المخاطر، تقييم متين لكفاية رأس المال، تقييم شامل للمخاطر، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية.

وتتمثل أهمية الرقابة الداخلية في تقييم الكيفية والإجراءات الداخلية التي يقيم بها البنك احتياجاته من رأس المال ، بناء على تقييم مفصل للمخاطر لديه، وبالتالي فإن الرقابة الداخلية بالبنوك تكون خاصة لرقابة وتدخل السلطات الرقابية حينما تقتضي الحاجة ².

ثالثاً: انضباط السوق.

تعد الدعامة الثالثة والخاصة بانضباط السوق احد المحاور الجديدة في اتفاق بازل 2 وذلك بالإضافة إلى الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الإشرافية، إذ أن اتفاق بازل I لم يتضمن هاتين الدعامتين، وتعتبر دعامة انضباط السوق مكملة لدعامة الأولى الخاصة بالحد الأدنى لرأس المال ومكملة أيضاً للدعامة الثانية الخاصة بعمليات المراجعة الإشرافية.

¹: Dovoogin, **coptabilite et audit bancaires**, 2eme edition, Paris, France, 2008, p410

²- سهيلة عروف، سمية عثمانية، واقع تطبيق مقررات بازل 2 وبازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل مصرفي، جامعة العربي التيسبي، تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص 36.

الفصل الثاني: _____ مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

ترى لجنة بازل أن تشجيع انضباط السوق يتم من خلال مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي تواجهها، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر، وبذلك تساعد هذه الدعامات البنوك والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار إلى جانب تفادي انحراف السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك.¹

الفرع الثاني: تقييم اتفاقية بازل II.

إن تطبيق اتفاقية بازل II من طرف البنوك عاد عليها بالعديد من المزايا وأدى إلى تحسين نوعي وكمي في عملها، إلا أن هذا لم يمنع من حدوث الأزمة العالمية سنة 2008، الأمر الذي أدى إلى تفتن الجهات الرقابية إلى بعض النقاط التي يجب إعادة النظر فيها.

أولاً: إيجابيات تطبيق اتفاقية بازل II².

- تحسين وتطوير سياسيات وممارسات إدارة المخاطر لدى البنوك؛
- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال؛
- تعزيز ركائز الاستقرار البنكي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل البنكي؛
- تطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال؛
- إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المؤسسات البنكية على كافة مستوياتها؛
- تقليل المخاطر الائتمانية؛
- تحسين درجات الأمان والدقة في النظم المالية من خلال تطبيق المراقبة الذاتية الداخلية في المؤسسات البنكية.

ثانياً: سلبيات تطبيق مقررات بازل II³.

- هذه الاتفاقية تقلل من الضمانات التي تلتزم بها البنوك وتعرض أموال المودعين لمزيد من المخاطر؛
- لا تتوفر عدالة البنوك الصغيرة التي ليست لها نظم متطورة لحساب المخاطر بسبب التكلفة العالية لوضع وإدارة هذه النظم؛
- تتضمن طرق طويلة ومعقدة وصعبة التطبيق؛

¹ - حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي ، حكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة ، دار الطيزوري للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2011، ص64.

² - سهيلة عروف و سمية عثمانية، مرجع سابق ص 41.

³ - لبنى بن الشيب، دور معايير لجنة بازل في تفعيل نظام الحوكمة المصرفية-دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري 2008-2014، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص: مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بللوصوف، ميله، الجزائر، 2015/2016، ص81.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

-صعوبة إجراء مقارنة بين المعايير التي تتبعها البنوك في دول مختلفة حيث تختلف النظم المحاسبية والرقابية.

-اضطرار البنوك إلى الاندماج فيما بينها؛

-الحصول على تصنيف ائتماني منخفض مما يؤدي الى تضائل فرص الحصول على الائتمان؛

-عدم مراعاتها لبعض الحالات الخاصة مثل البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III.

نتيجة عدم تمكن اتفاقية بازل II من تحقيق استقرار النظام المصرفي و حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية على الاتفاقية وخرجت بالأخير إلى إصدار قواعد معايير جديدة عرفت باتفاقيات بازل III والتي تعرف على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بعد توزيعها، وبعد المصادقة عليها من طرف زعماء المجموعة في 12 نوفمبر 2010 أصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام بنهاية عام 2012 من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و 2015¹.

الفرع الأول: تعديلات اتفاقية بازل III وكيفية حساب رأس المال .

ترتكز اتفاقية بازل III على إصلاحات أدخلت على اتفاقية بازل II كما يلي :

أولاً: التعديلات: (مكونات رأس المال).

كما يلي²:

-إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز " رأس المال الأساسي" يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها بما يعادل على الأقل 4.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر بالزيادة عن نسبة 2% وفق اتفاقية بازل II؛

-تكوين احتياطي جديد " هامش الحفاظ على رأس المال " منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2.5% من الأصول، فعلى البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى 7% ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين، أو منح المكافآت المالية في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة؛

¹ - ناصر سليمان، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزايا والتحديات، مجلة دراسات المالية المصرفية، العدد 20، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2014، ص54.

² - مجدوب بحوصي، مجلة البشائر الاقتصادية، مرجع سابق، ص 106.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

-زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% والتركيز على جودة رأس المال بتوفير قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

والجدول التالي يبين متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط حسب اتفاقية بازل III:

الجدول رقم(05): متطلبات رأس المال و رأس مال التحوط حسب اتفاقية بازل III.

رأس المال الإجمالي	شريحة 1 من رأس المال	حقوق المساهمين (الأسهم العادية)	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
	-	2.5%	رأس مال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى
		0-2.5%	المعكس للدورة الاقتصادية

Source: Ozkan.c (2015)regulatory and supervisory challenges of islamic banking after Bazel III. comerce financial copperation working group Meeting Ankara, the internationnal bank for reconstruction and development,Wachenton,USA ,p 11.

ثانيا: كيفية حساب معدل كفاية رأس المال وفق بازل III.

أصبح معدل كفاية رأس المال حسب بازل III 10.5% بدلا من 8% وبحسب كما يلي:¹

$$10.5\% \leq \frac{\text{الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) + الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} = \text{كفاية رأس المال (وفق بازل III)}$$

الفرع الثاني: مراحل تنفيذ اتفاقية بازل III وأهدافها.

أولا: مراحل تنفيذ اتفاقية بازل III.

حتى تستطيع البنوك مواكبة هذه الاتفاقية وما تتطلبه من تطور في الأنظمة والإدارة على مستوى البنك عليها أما برفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها وفي الحالتين فإن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت، لدى فقد مددت لجنة بازل المدة إلى غاية 2019 كفرصة لتطبيق القواعد الجديدة على أن يبدأ التطبيق التدريجي مع بداية سنة 2013، وبحلول سنة 2015 يجب على البنوك أن تكون رفعت أموالها الاحتياطية إلى 4.5% ثم ترفعها بنسبة

¹ - مجدوب بحوصي، ص 107.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

2.5% بحلول 2019، كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً من أجل إقرار نسبة إضافية من الحماية بمعدل 2.5% ليصل الإجمالي إلى 9.5%، غير أن لجنة بازل قد تركت هذا الإجراء للدول فردياً¹.
والجدول التالي يبين مراحل تطبيق اتفاقية بازل III من 2011 إلى 2019:

¹ - شعبان فرج، مرجع سابق، ص 114.

الفصل الثاني: _____ مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

الجدول رقم (06):مراحل تطبيق اتفاقية بازل III من 2011 إلى 2019 .

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4	%3.5			النسبة الدنيا للأسهم العادية ضمن الشريحة 1
%2.5	%1.875	%1.25	%0.625						هامش الحماية للمحافظة على رأس المال
%100	%100	%5.75	%5.125	%4.5	%4	%3.5			النسبة الدنيا (هامش الحماية +هامش الأمان)
%100	%100	%80	%60	%40	%20				مكونات الأسهم العادية في الشريحة 1
%6	%6	%6	%6	%6	%5.5	%3.5			التممية الدنيا في الشريحة 1
%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8			نسبة الملاعة
%10.5	%9.875	%8.25	%8.625	%8	%8	%8			نسبة الملاعة + هامش الحماية للمحافظة على رأس المال
اقتطاعات تدريجية على مدى 10 سنوات ابتداء من سنة 2013									أدوات لم تعد مؤهلة في الشريحة 1
				نسبة دنيا					نسبة السيولة على المدى القصير
				نسبة دنيا					نسبة السيولة على المدى الطويل

Source: abdallah haroun, **Basel 3 impact on the IIFS and the Role of the IFSB AAOUFE**-world bank Annual conference on Islamic banking and finance ,algeria,23-24 October 2011, p16.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

يظهر من الجدول أعلاه أنه في نهاية سنة 2019 يكون:

-نسبة كفاية رأس المال لم تتغير (8%) بالنسبة لبازل II؛
-يرفع الحد الأدنى للأسهم العادية إلى 4.5% ويرفع الحد الأدنى للشريحة الأولى من 4% إلى 6% ؛

-إضافة هامش لحماية رأس المال قدره 2.5% ؛
-نسبة الملاءة والهامش للمحافظة على رأس المال 10.5% ؛
-تحقيق نسب دنيا لكل من السيولة على المدى القصير والطويل¹.

ثانيا : اهداف اتفاقية بازل III.

تهدف إلى تحقيق ما يلي²:

-توفير الإطار الرقابي القادر على مواجهة الأزمات واستيعاب الصدمات التي قد تطرأ نتيجة للتغيرات الاقتصادية ؛
-تعزيز شروط كفاية رأس المال ومعايير السيولة؛
-الإطار العام للجوانب الاحترازية الكلية الذي يختص في التعامل مع المؤسسات المالية تضامناً خلال فترة ما بعد الأزمة.
بالإضافة إلى³:
-تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأس المال؛
-تعزيز تغطية المخاطر؛
-قياس مخاطر السيولة ومعاييرها وطرق مراقبتها.

الفرع الثالث: الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية بازل III.

تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب يمكن إجمالها في ما يلي :

- 1_ رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018 إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها، ولهذا فالبنوك وخاصة التي تطبق اتفاقية بازل II ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها؛
- 2_ التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال بالاقتراع

¹ - لبنى بن الشيب، مرجع سابق ص 89.

² - صندوق النقد الدولي العربي، الموقع الإلكتروني، www.amf.org.ae/ar، ARAB MONE Tary Found.

³ - المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية: مرجع سابق، ص 242-243.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

من الأرباح أو عدم توزيعها أصلاً، وبالتالي تتخفف ربحية السهم مما ينعكس سلباً على قيمة البنك في الأسواق المالية ؛

3_ الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، مما يعني انخفاض توظيفها كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات القصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية والحكومية والديون الخاصة التي تكون ذات جدارة ائتمانية جيدة ؛

4_ الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشترقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات¹ .

¹ - سهيلة عروف، سمية عثمانية، مرجع سابق، ص51-52.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

المبحث الثالث: معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وفق بازل I، II و III.

نظرا لنتامي تيار العولمة فقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة في إطار ما يسمى باتفاقية بازل، وذلك بالتركيز على كفاية رأس المال ومدى قدرته على امتصاص الخسائر، وقد حاولت البنوك الإسلامية تطبيقها رغم إتلاف طبيعة عملها عن البنوك التقليدية .

المطلب الأول: مفهوم البنك الإسلامي.

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: تعريف البنك الإسلامي.

توجد عدة تعاريف للبنك الإسلامي نذكر من بينها :

-حسب اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية فإن البنك الإسلامية هي: " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذ أو عطاء¹."

-أما الكفراوي فإنه يعرّف البنك الإسلامي بأنه: " مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية²."

-كما عرّف البنك الإسلامي على أنه: " مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفكّة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادها³."

-ويعرّف على أنه: " مؤسسة تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية (المشاركة) في توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله⁴."

-وفي تعريف آخر هو: " البنوك التي تقوم بالخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة أخذ أو عطاءً في جميع الصور والأحوال وتقوم باجتذاب الأموال والمدخرات وتوجهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي والقائم على غير أساس الفائدة، وتقديم التمويل

¹ - خالد أمين عبد الله ، حسين سعيد سعيان،العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، دار واكل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2011ص31.

² - رانية زيدان شحادة العلوانة،إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوسيع،عمان،الأردن،2016،ص73.

³ - حيدر يونس المرسوي ، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية ، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع عمان،الأردن،2011،ص27.

⁴ - محمد عبد الفتاح الصيرفي،إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2006،ص30.

الفصل الثاني: مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

اللازم للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات، بما في ذلك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للأمر بالشراء وغيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية¹.

من خلال التعريف السابقة للبنك الإسلامي يمكننا القول أنه: مؤسسة تقوم بجميع الأعمال المصرفية ودور الوساطة المالية، مستبعدة في ذلك أسلوب الفائدة واعتمادها على نظام المشاركة كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية .

الفرع الثاني: نشأة البنك الإسلامي².

منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، طرحت فكرة ضرورة استبعاد الربا من المعاملات المالية لما له من آثار سلبية على المجتمعات الإسلامية، وقد انعقد في هذا الشأن المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة (1965)، حيث نصت قراراته على تحريم الربا كثيره وقليله، سواء على القروض الاستهلاكية أو الإنتاجية.

وكانت البداية بإنشاء بنوك الادخار المحلية بمحافظة الدقهلية بمصر (1963)، وهي بنوك لا تقوم على علاقة (مدين/دائن)، فهي لا تقدم فوائد على الأموال المودعة لديها ولا تأخذها مقابل عن القروض التي تمنحها، بل قامت على أساس المشاركة في الأرباح و الخسائر الناتجة عن استثمار تلك الأموال، وقد عرفت هذه التجربة التي استمرت أربع سنوات فقط افتتاح تسعة فروع وما يقارب المليون متعامل.

وبعد هذه التجربة، تم إنشاء أول بنك يستبعد الفائدة في معاملاته وهو "بنك ناصر الاجتماعي بمصر" (1971)، والذي حقق نجاحا كبيرا و مازال قائما لحد الساعة.

في سنة (1975)، تجسدت فكرة البنوك الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو " البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، و يعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل البنوك الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء.

ومنذ تلك السنة توالى عمليات إنشاء البنوك الإسلامية في مختلف دول الخليج العربي، وامتدت الفكرة إلى بعض الدول الآسيوية والإفريقية وحتى الأوروبية منها، كما تم افتتاح العديد من النوافذ التي تعنى بتقديم خدمات مالية إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم.

و تجدر الإشارة إلى إن عددا من البنوك التقليدية اتبع سياسة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي كبنك الشارقة بالإمارات(2004) و البنك العقاري الكويتي(2005)، بالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة جهازها المصرفي ككل كإيران، باكستان و السودان.

¹ - خالد أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص23.

² - أمال لعمش، مرجع سابق، ص ص4-5.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

وقد بلغ عدد البنوك الإسلامية حوالي 400 بنك حتى نهاية سنة 2009 بحجم أصول قدر بنحو 825 مليار دولار بنسبة نمو قدرت بما يفوق 30% عن سنة 2008.

المطلب الثاني: موقع البنوك الإسلامية من اتفاقية بازل I، II، III.

باعتبار البنوك الإسلامية جزء من النظام المصرفي في كثير من الدول فهي غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية، ولكن تطبيقها ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الموجودة بينها وبين البنوك التقليدية.

الفرع الأول: معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وفق بازل I.

أولاً: معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وفق بازل I الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة 1999.

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بياناً عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وكيفية حسابها عام 1999 ضمن معيار اتفاقية بازل I.

حيث تعتبر الهيئة كفاية رأس مال البنك عبارة عن رأس ماله منسوبا إلى موجوداته (أصوله) الموزونة حسب درجة المخاطرة وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{أصول البنك الموزونة حسب درجة المخاطرة}}$$

حيث بسط النسبة (رأس المال) يتكون من شريحتين:

الشريحة الأولى: تضم رأس مال البنك الدائم واحتياطاته باستثناء احتياطات إعادة التقييم والاحتياطات التي تتسم بالحذر (احتياطي معدل الأرباح*، احتياطي مخاطر الاستثمار**)

الشريحة الثانية: تتكون من احتياطات إعادة التقييم واحتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، على أن لا تتجاوز هذه الشريحة 50% من الشريحة الأولى.

أما عن مقام النسبة فيتكون من موجودات (أصول) البنك الموزونة حسب درجة مخاطرتها الممولة من حساب رأس المال والمواد الأخرى بخلاف ودائع الاستثمار (مثل الحسابات الجارية) أضيف إلى ذلك 50% من إجمالي الأصول الموزونة حسب درجة مخاطرها التي تم تمويلها من حساب الاستثمار.

¹ - موته يونس، مرجع سابق، ص 57 .

* **احتياطي معدل الأرباح هو:** المبلغ الذي يجنيه البنك من دخل أموال المضاربة، قبل اقتطاع نصيب المضارب بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية (الفقرة رقم 16) من معيار المحاسبة المالية رقم (11)، والمرسوم ب: المخصصات والاحتياطات معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ص 406.

** **احتياطي مخاطر الاستثمار:** هو المبلغ الذي يجنيه البنك من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، بعد اقتطاع نصيب المضارب لغرض حمايته من الخسارة المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار (الفقرة رقم 17) من معيار المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ص 406).

الفصل الثاني: مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

-تتكون موجودات البنك الموزونة حسب درجة مخاطرتها، من الموجودات الموزونة حسب درجة مخاطرتها التي يتم تمويلها من كل من رأسمال البنك و مطلوباته، بالإضافة إلى (50%) من الموجودات الموزونة حسب درجة مخاطرتها التي يتم تمويلها من حسابات الاستثمار لدى البنك سواء كانت حسابات الاستثمار المطلقة التي تدرج في قائمة المركز المالي للصرف، أو حسابات الاستثمار المقيدة التي تدرج خارج قائمة المركز المالي.

-تحسب موجودات البنك الموزونة حسب درجة مخاطرتها باستخدام أوزان المخاطر التي وضعت في اتفاقية بازل.

ثانيا: معيار كفاية رأس المال البنوك الإسلامية الصادر عام 2005¹.

لقد قام مجلس الخدمات الإسلامية وبالتنسيق مع لجنة بازل بإصدار معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (كانون الثاني) 2005.

1) معادلة نسبة كفاية رأس المال :

فيما يلي معادلة نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية في الوثيقة الصادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية في الوثيقة الصادرة عام 2005.

أ. المعادلة القياسية:

رأس المال المؤهل

نسبة كفاية رأس المال =
$$\frac{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها}^2 \text{ (مخاطر الائتمان}^3 \text{+مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل) - الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار}^4 \text{ (مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)}}{\text{رأس المال المؤهل}}$$

بالنظر إلى هذه المعادلة نجد أنه تم استبعاد الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار، وهذا صحيح إذا نظرنا فقط إلى المخاطر التجارية العادية لكن بوجود مخاطر أخرى مثل المخاطر التجارية المنقولة والمخاطر الائتمانية والتي يتم فيها تحويل جزء من المخاطر الخاصة بالموجودات الممولة من

¹ - موسى عمر مبارك أبو محيبيد ، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة ، مصر 2007-2008، ص،46.

² - يشمل إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها ، الموجودات التي يتم تمويلها من خلال حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح المطلقة والمقيدة .

³ - مخاطر الائتمان والسوق للمخاطر داخل وخارج قائمة المركز المالي.

⁴ - عندما تكون الأموال مختلطة يتم حساب إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها والممولة من حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح بناء على حصتها بالتناسب مع الموجودات ذات العلاقة، وتشمل أرصدة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار أو الاحتياطات المماثلة.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

حسابات الاستثمار إلى رأس مال المصرف، فإنه لا بد أن يشمل مقام المعادلة نسبة من الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار، وبالتالي فإن المعادلة الأفضل هي المعادلة التالية :

ب. معادلة كفاية رأس المال¹:

رأس المال المؤهل

نسبة كفاية رأس المال = —————

إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)+
مخاطر التشغيل) - إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المقيدة (مخاطر
الائتمان+مخاطر السوق) - $(\alpha - 1) * 2$ أوزان الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار
المطلقة (مخاطر الائتمان+مخاطر السوق) - α [إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من
احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات الاستثمار المطلقة* 3 (مخاطر الائتمان+مخاطر
السوق)]

و الملاحظ على مكونات رأس المال في البنوك الإسلامية أنها أقل من تلك الموجودة في البنوك التقليدية، كما أن الأرباح في البنك التقليدي ملك خاص له بينما في البنوك الإسلامية فيشارك فيها البنك والمودع مما يطرح إشكالية مدى تحميل المودع لهذه الاحتياطات .

(2) مخاطر الائتمان: وهي ناتجة عن صيغ نشاط البنك الإسلامي سواء تلك المرتبطة بعائد ثابت أو

متغير، ونظرا لمحدودية إمكانيات البنوك الإسلامية، فإنها غير قادرة على استخدام طرق التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان وتستنعين بأطراف خارجية، لها القدرة على تحديد هذه المخاطر وذلك تحت إشراف البنك المركزي، أما بالنسبة للأوزان فتستخدم ما جاء في منشورات مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005 بالنسبة للبنوك الإسلامية التي التزمت بما أقرته هذه الهيئة (موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية)، أما باقي البنوك الإسلامية فتمتثل لما يمليه عليها بنكها المركزي في هذا المجال.

(3) مخاطر السوق: تم توضيح كيفية حسابها بالنسبة لكل مكوناتها، بتقنيات بسيطة وأخرى معقدة.

(4) مخاطر التشغيل: حيث عرّفت المخاطر التشغيلية المحتملة بما فيها مخاطر عدم الالتزام بالشرعية

الإسلامية وبينت كيفية تقديرها .

¹ - موسى عمر مبارك أبو محييد، مرجع سابق، ص 31، 32.

² - يشير الرمز α إلى النسبة من الموجودات التي يتم تمويلها بواسطة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح والتي تحددها السلطات الإشرافية، و بالتالي فإن قيمة α تتفاوت بحسب تقدير البنك المركزي وفقا لكل حالة على حدة.

³ - النسبة ذات العلاقة للموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة بواسطة حصة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح من احتياطي معدل الأرباح وبواسطة احتياطي مخاطر الاستثمار يتم طرحها من البسط، حيث أن احتياطي معدل الأرباح يؤدي إلى خفض المخاطر التجارية المنقولة في حين يغطي مخصص مخاطر الاستثمار الخسائر المستقبلية في الاستثمارات الممولة من حسابات الاستثمار.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

والملاحظ أن صيغ النشاط المستخدمة في البنوك الإسلامية تختلف عن تلك الموجودة في البنوك التقليدية، وهو ما يصعب من مهمتها في كيفية تصنيفها حسب درجة المخاطر المرتبطة بها و إعطائها أوزان ترجيحية تناسبها ولهذه الاتفاقية عدة انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية على البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وفق بازل II.

إن عدم وجود اتفاق موجه لتطبيق اتفاقيات الرقابة الدولية هي ما يميز البنوك الإسلامية في التعامل مع هذه الاتفاقيات، رغم محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطوير الاتفاقية مع خصائص نشاط البنوك الإسلامية.

أولاً: صيغة مجلس الخدمات المالية الإسلامية¹.

هناك عدة محاولات لبلورة كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل II، ولكن سوف نقتصر على ذكر محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي قدمها في مختلف منشوراته وتحسب كما يلي :

كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب بازل II :

حقوق المساهمين+ احتياطي معدل الأرباح+ احتياطي مخاطر الاستثمار

نسبة كفاية رأس المال = ————— ≤ 8%

إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+

مخاطر التشغيل) - إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المقيدة (مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)

ثانياً: مكونات المعادلة.

رأس المال بقي نفس التعريف في بازل I الخاصة بالبنوك الإسلامية فقط تم إضافة العناصر

التالية :

- احتياطي معدل الأرباح: مبالغ محتجزة من إجمالي دخل أموال المضاربة.

- احتياطي مخاطر الاستثمار: مبالغ مقطوعة من دخل حسابات الاستثمار.

الفرع الثالث: المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (IFSB-15).

أعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية يوم 01 نوفمبر 2012 مسودة مشروع للمعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي على أن ترسل الاقتراحات والملاحظات حول هذه المسودة إلى أمانة مجلس الخدمات المالية الإسلامية في أجل أقصاه 31 مارس 2013، وفي ديسمبر 2013 أصدر مجلس الخدمات المالية

¹رقية بوحيزر، لعراثة مولود، " واقع تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل 2"، مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 23، العدد 02، 2010، ص31.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

الإسلامية النسخة النهائية لمعيار كفاية رأس المال وفق طبيعة عمل البنوك الإسلامية في ظل مفردات
بازل III.

لم يختلف مفهوم كفاية رأس المال في هذا المعيار عن سابقه وإنما الاختلاف يكمن في محتوى
عناصره الأساسية، أضف إلى ذلك دعمه لنسبة الرفع المالي والأساليب المتعددة لقياس المخاطر
الثلاث: الائتمانية، السوقية والتشغيلية وسوف نستعرض أهم عناصر نسبة كفاية رأس المال وأهم تعديلاته
الجديدة :

أولاً: رأس المال المؤهل¹.

قدم هذا المعيار عناصر رأس المال بشكل تفصيلي مصطحبا معايير وشروط محددة لتلك العناصر ،
حيث عناصر رأس المال تتمثل في الشريحة الأولى (حقوق الملكية + رأس المال الإضافي) والشريحة
الثانية .

1) الشريحة الأولى: تتكون هذه الشريحة من عنصرين كالتالي :

أ) حقوق الملكية (رأس المال الأساسي) : تعد حقوق الملكية أبعاداً لصور رأس المال لحماية
أموال المودعين في البنوك الإسلامية والتي تتكون من الأسهم العادية ، علاوة الإصدار ، والأرباح المحتجزة ،
والاحتياطات الأخرى المعطن عنها، وحسابات الدخل الشامل والأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة
الدمجة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مخصصاً منها التعديلات والخصومات الرقابية التي تسري
على رأس المال الأساسي.

ب) رأس المال الإضافي: يعد رأس المال الإضافي العنصر الذي لديه القدرة على استيعاب الخسائر
والمتمثل في الأدوات الصادرة عن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مثل صكوك المشاركة وأية علاوة يتم
استلامها جزاء إصدار هذه العلاوات والتي لم يتم ضمها إلى حقوق الملكية، أضف إلى ذلك أدوات رأس
المال لصادرة عن الشركات المدمجة.

2) الشريحة الثانية (رأس المال الثانوي) : يتكون رأس المال الثانوي من الأدوات المصدرة من

طرف مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية المستوفي لشروط محددة في هذا المعيار، وتضم الشريحة الثانية
كذلك علاوات الإصدار لهذه الأدوات السابقة الذكر، والمخصصات العامة والاحتياطات المحتجزة مسبقاً
لخسائر التمويل الغير محددة في الوقت الراهن، أضف إلى ذلك الأدوات الصادرة من المجموعة أو المؤسسة
التابعة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ومخصصاً من هذه العناصر الخصومات الرقابية المطبقة على
رأس المال الثانوي .

¹ - موته يونس، مرجع سابق، ص 61-62.

الفصل الثاني: مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

(3) الهامش الإضافي لحماية رأس المال¹: يعد هذا العنصر مستحدثاً في هذا المعيار والذي هو عبارة عن نسبة محددة قدرت بـ 2.5 % من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ويتكون الهامش الإضافي من عناصر رأس المال الأساسي والهدف منه هو استيعاب للخسائر أثناء فترات الضغط المالي والاقتصادي والذي يتم تكوينه في فترات التوسع الاقتصادي. وقد حدد المجلس الفترة الزمنية لتطبيق متطلبات رأس المال الجديدة للوصول إلى النسبة المطلوبة والتي تكون وفق الجدول التالي:

الجدول (07): يوضح الفترة الزمنية لتطبيق متطلبات رأس المال حسب معيار IFSB15.

المكون	النسبة	تاريخ بداية التطبيق
حقوق الملكية المرجحة بأوزان المخاطر	4.5%	بداية 1 جانفي 2015
إجمالي رأس المال الأساسي مرجحة بأوزان المخاطر	6%	بداية 1 جانفي 2015
رأس المال النظامي مرجح بأوزان المخاطر	8%	بداية 1 جانفي 2014

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، الموقع الإلكتروني <http://www.ifsb.com>، تاريخ الإطلاع 2018-03-05.

أما عن الهامش الإضافي فقد اقترح المجلس ترتيبات انتقالية للوصول إلى نسبة 2.5 % من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كالتالي :

الجدول(08): يوضح الترتيبات الانتقالية لمستوى الهامش الإضافي.

التاريخ	المستوى المطلوب من الهامش الإضافي
1 يناير 2016	0.625%
1 يناير 2017	1.25%
1 يناير 2018	1.875%
1 يناير 2019	2.5%

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، الموقع الإلكتروني <http://www.ifsb.com>، ص16

(4) قياس المخاطر²: لم يختلف إلى حد كبير هذا المعيار عن سابقه في تحديد المخاطر التي تكتنف موجودات مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والتي تقسم إلى ثلاثة أنواع: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، حيث حدد لكل نوع من أنواع صيغ التمويل المخاطر الثلاثة وطرق قياسها التي تناسب تلك الصيغ وخصوصية البنوك الإسلامية.

¹ - المرجع السابق، ص62.

² - المرجع السابق، ص63.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

بعد قياس هذه المخاطر التي تكتنف موجودات البنوك الإسلامية يستثنى منها الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار والتي تقوم أساسا على المضاربة أو المشاركة في الربح والخسارة كون مخاطر الائتمان ومخاطر السوق لهذه الموجودات يتحملها أصحاب هذه الحسابات لكن عمليا قد تنازل البنوك بصفقتها مضاربا عن حقوقها من الأرباح بهدف منح أصحاب حسابات الاستثمار نسبة عائد على أموالهم أكثر تنافسية، مما يؤدي ذلك إلى التخفيض من نصيب مساهمي البنك في الأرباح، أو أن تعامل على أنها ملزمة من قبل السلطات الإشرافية (الرقابية) كإجراء وقائي لحماية المستثمرين لتحديد نسبة مئوية من الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار يرمز لها بالرمز α تضاف إلى مقام كفاية رأس المال كما هو موضح في المعادلتين القياسية ومعادلة تقدير السلطة الإشرافية .

ومنه من خلال هذه الترتيبات الانتقالية يتضح أنه في 1 يناير 2019 وجب أن يصل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بالإضافة إلى الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية إلى 10.5 %.

(5) نسبة الرافعة المالية¹ : إن إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي

أو لأساليب قياس المخاطر وفقا لاتفاقية بازل الثانية أخذًا في الاعتبار النزوح إلى المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى من دعائم متطلبات رأس المال وفقا لما نصت عليه مفردات بازل III، كما أن مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على تكوين عملية البناء الملاءة الزائدة في نظام البنوك وحددت هذه النسبة بـ 3% من الفئة، أي أن إجمالي التعرض (الميزانية وخارج الميزانية) لا يتجاوز 33 مرة رأس المال من الفئة 1.

المطلب الثالث: الفرق بين الكفاية الحدية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

بعد عرض معيار كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل في المبحث الثاني ومعايير كفاية رأس المال بنوك الإسلامية في المبحث الثالث .

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

الفرع الأول: من حيث الإصدار².

إن أول معيار لكفاية رأس المال صادر عن هيئة دولية معترف بها كان من طرف لجنة بازل وهو معيار بازل I والصادر سنة 1988 وذلك بعد تأسيس لجنة بازل وجاءت بعده تعديلات لذلك المعيار من طرف نفس الهيئة سنة 1996، ثم بعد ذلك أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية و كيفية حسابها سنة 1999.

¹ - مجدوب بحوصي، مرجع سابق، ص 35.

² - منى يونس مرجع سابق، ص 65.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

وفي سنة 2004 أصدرت لجنة بازل اتفاقية تسمى باتفاقية بازل II تعديلا وإضافة لبازل I ثم تليها معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005 وذلك في ظل اتفاقية بازل III.

من خلال عرض سنوات الإصدار للمعايير لهذه الهيئات يلاحظ أن لجنة بازل كانت السباقة في إصدار معايير كفاية رأس المال ثم تليها لجنة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أما عن التطور نجد أن لجنة بازل أسبق من مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تطوير وتحسين معايير كفاية رأس المال.

الفرع الثاني: من حيث حساب نسبة كفاية رأس المال¹.

من خلال ما سبق يمكن إجراء المقارنة بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية كالتالي:

1 -نسبة كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بكفاية رأس المال وفق بازل I.

من خلال عرضنا لمعايير كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل وعرض معيار كفاية رأس المال لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نستنتج أن:

أ) رأس المال النظامي لا يوجد اختلاف فهو نفسه.

ب) أما عن المخاطر فنجد أن لجنة بازل أخذت في الحساب مخاطر السوق أما هيئة المحاسبة والمراجعة لم تأخذ في الحسبان هذه المخاطر.

2 -نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005 مقارنة ببازل II.

من خلال عرضنا لمعايير كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل وعرض معيار كفاية رأس المال لمجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005 نستنتج أن:

أ) رأس المال النظامي في مقررات بازل يتكون من ثلاث شرائح، أما في معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية نجد رأس المال النظامي يتكون من شريحتين، والفرق هو في الشريحة الثالثة (القروض المساندة) التي تأخذ الصفة الربوية والتي حسب مبدأ البنوك الإسلامية عدم التعامل بالربا.

ب) في المقام نجد مخاطر السوق متضمنة لمخاطر أسعار الفائدة في بازل II أما في معيار كفاية رأس المال لمجلس الخدمات المالية الإسلامية فنجد فقط مخاطر أسعار العملات، والفرق هو مخاطر أسعار الفائدة التي تعتبر في البنوك الإسلامية ربا.

¹ - المرجع السابق، ص 66.

الفصل الثاني: ————— مفاهيم حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و أهم تطوراتها

(ج) في معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالضبط في المقام نجد أنها تطرح مخاطر الأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار وهذا لانقالها مباشرة لأصحابها وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

3 -نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2013 مقارنة

ببازل III:1¹

من خلال عرضنا لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل المسمى ببازل III ومعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الصادر سنة 2013 نستنتج أن:

أ) مكونات نسبة كفاية رأس المال في IFSB15 مثل سابقه من المعايير الصادرة عن المجلس، حيث لا نجد عناصر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية كون أن البنوك الإسلامية قائمة وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وعدم التعامل بالربا (سعر الفائدة).

ب) لا يوجد الاختلاف بين المعياريين من حيث النسب وتواريخ التطبيق.

¹ - المرجع السابق، ص 66، 67.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر لجنة بازل لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، والقضاء على أسباب المنافسة غير المتكافئة بين البنوك على المستوى الدولي.

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى تشكيلها تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها، وتعتبر كفاية رأس المال من بين ركائز مقررات لجنة بازل خلال جميع إصداراتها، باعتبارها تمثل صمام الأمان الذي يجنب البنوك الوقوع في أزمات مالية أو يخفف من آثار هذه الأزمات، ويضمن الحقوق الدنيا للمودعين.

أقرت لجنة بازل في سنة 1988 اتفاقية عرفت باتفاقية بازل I، من بين بنود هذه الاتفاقية بند معدل كفاية رأس المال الذي قدر بـ 8% وعرف بنسبة كوك، ونظرا للانتقادات الموجهة لها تم تعديل مقرراتها لتخرج باتفاق بازل II سنة 1999، لتقر طريقة جديدة لحساب معدل كفاية رأس المال، مع المحافظة على نفس النسبة، وعرف بنسبة ماكدونغ.

وقد أثبتت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 قصورا في جوانب عديدة لهذه الاتفاقية، وقد حاولت لجنة بازل استدرارك أمرها لتصدر سنة 2009 مقررات بازل III، التي رفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 10.5%، كما إعادة النظر في جودة المكونات الداخلة في حساب المعدل.

ولا تختلف طريقة حساب معدل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، إلا في بعض المكونات الداخلة في حساب المعدل، نظرا لطبيعة نشاط البنوك الإسلامية المميز.

الفصل الثالث:

دور أدوات الهندسة المالية

الإسلامية في تحقيق كفاية

رأس المال في مصرف أبو

ظبي الإسلامي وبنك دبي

الإسلامي خلال الفترة

(2015 - 2010)

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف
أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

تمهيد:

بعد أن تم التطرق سابقا إلى الهندسة المالية الإسلامية وأدواتها، والى كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفق مقررات لجنة بازل، فقد خصص هذا الفصل لإبراز دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس مال البنوك الإسلامية لعينة من البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2015)، باعتبارها نموذج وتجربة رائدة ومتطورة في الصيرفة الإسلامية في ظل وجود مؤسسات البنية التحتية اللازمة، من بنك مركزي متفهم لطبيعة البنوك الإسلامية ومواكب للتطورات النقدية والمالية العالمية، ووجود وفرة مالية ضخمة نتيجة للعائدات البترولية، وارتباط الاقتصاد الإماراتي بالاقتصاد العالمي عموما والأسواق المالية خصوصا وعليه حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: النظام المصرفي الإماراتي والبنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: تحليل تطور كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015).

المبحث الثالث: تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015).

المبحث الأول: النظام المصرفي الإماراتي والبنوك الإسلامية.

يعتبر القطاع المالي والبنكي في الإمارات العربية المتحدة من أهم القطاعات المساهمة في تطوير
وإنعاش الاقتصاد الإماراتي من خلال ما يقدمه من خدمات مالية ومصرفية متنوعة وتشكل البنوك
الإسلامية التي تعتبر من أعرق البنوك الإسلامية في العالم جزء مهم وأساسي في النظام المالي
والمصرفي الإماراتي منذ تأسيسه، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على ك ل من القطاع
المصرفي الإماراتي وأهم البنوك الإسلامية العاملة به، بالإضافة للإطار المنظم لمتطلبات السيولة في
البنوك.

المطلب الأول: لمحة عامة عن القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة اقتصادية وائتمانية مرنة تتلائم مع النظام الاقتصادي
الحر المتبع ومع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وتهدف السياسة النقدية على المحافظة على قوة
ومعدل صرف الدرهم مقابل العملات الأجنبية، كما تهدف إلى تنظيم القطاع المصرفي لرفع كفاءة أدائه
من خلال الأنظمة والقوانين المحددة لنسبة الاحتياطي وأسعار الفائدة ونسبة الائتمان، لذلك فقد تمكنت
من إيجاد قطاع بنكي متطور وكفاء جدا يحافظ على التوازن الاقتصادي في الأسواق الوطنية من خلال
تنظيم السيولة المحلية ويتمشى مع النظام المصرفي الدولي المتقدم.

وفي هذا السياق سيتم استعراض مراحل تطور الجهاز المصرفي بدولة الإمارات ومكونات
هيكله على النحو التالي:

الفرع الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي بدولة الإمارات.

يمكن تلخيص مراحل تطوره في النقاط التالية¹:

أولاً: مرحلة ما قبل الاتحاد قبل (قبل 1972).

ترجع بداية النشاط المصرفي في دولة الإمارات إلى عام 1946 حيث أنشأ البنك البريطاني (الذي
كان يدعى بنك إيران الإمبراطوري) أول فرع له في دبي، ثم أنشأ فرعاً آخر في أبوظبي عام 1952

1- الموقع الإلكتروني: تاريخ الاطلاع 2018/04/21 ساعة الاطلاع 13:41

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

وفي عام 1962 تم تأسيس بنك دبي الوطني كأول بنك ينشأ محلياً، ثم أنشئ بنك أبو ظبي الوطني 1968.

ثانياً: مرحلة النمو والتوسع (1972-1979).

بعد قيام الاتحاد و الطفرة النفطية ارتفع عدد البنوك العاملة في الدولة من 20 بنكا- منها ستة بنوك وطنية- إلى 74 بنكا يتبعها 592 فرعاً عام 1979، وتميزت هذه الفترة بقيام مجلس النقد في ماي 1973 الذي أصبحت له سلطة منح تراخيص البنوك بعد أن كانت تصدر من الحكومات المحلية في الإمارات .

ثالثاً: مرحلة الإشراف والرقابة على القطاع البنكي (1980-1983).

مع نهاية عقد السبعينات ولمواجهة التطورات الكبيرة التي شهدتها النظام المصرفي على المستوى المحلي والمستوى الدولي ارتأت الدولة إلى تطوير القطاع المصرفي ليؤدي دوراً رائداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقررت تحويل مجلس النقد في ديسمبر 1980 إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومنحه سلطة واسعة في السياسة النقدية للدولة وفي الإشراف والرقابة على القطاع البنكي.

كما تولى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الإشراف على نظام أسعار الصرف، من خلال عمله على الحفاظ على استقرار قيمة الدرهم أمام العملات الأجنبية بإتباع سياسة ثابتة لسعر صرف الدرهم، كما مارس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الوظائف والأنشطة والعمليات التي يقوم بها العديد من البنوك المركزية العالمية، بالإضافة إلى الإشراف على نظام الوسطاء ببيع وشراء الأسهم والسندات والرقابة على وحدات الصرافة وشركات الاستثمار العاملة بالدولة.

رابعاً: مرحلة التطوير والنضج (1984-حتى الآن).

تأثر اقتصاد الإمارات خلال هذه الفترة نتيجة تقليص الإنفاق الحكومي بسبب تدهور أسعار النفط مما أدى إلى انكماش عدد البنوك ودمج بعضها حيث تم دمج ثلاثة بنوك في دبي هو بنك الاتحاد للشرق الأوسط، وكذلك ثلاثة بنوك في أبو ظبي في بنك واحد هو بنك أبو ظبي التجاري، ولقد لعبت السياسة النقدية دوراً مؤثراً في التخفيف من آثار الانكماش وتوفير السيولة المناسبة التي يحتاجها النشاط الاقتصادي وتمكنت البنوك التجارية من تجاوز الأزمة.

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

الفرع الثاني: مكونات هيكل النظام المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة¹.

تعمل بدولة الإمارات العديد من المؤسسات المالية والبنكية المحلية منها والأجنبية، ويتولى الإشراف والرقابة عليها والتنظيم البنك المركزي، كما أنه يضع كافة الأنظمة والتشريعات التي تكفل قيام هذه المؤسسات بدورها الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني، ويمكن تحديد مكونات هيكل نظامها المصرفي كالاتي:

أولاً: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الذي يأتي في قمة الجهاز المصرفي وهو السلطة النقدية للدولة وسمي " مجلس النقد لدولة الإمارات " وكان ذلك بموجب القانون الاتحادي رقم (02) لسنة 1973، وتولى المجلس آنذاك عملية إصدار العملة الوطنية الموحدة للدولة، كما تولى تنظيم عمل البنوك العاملة في الدولة في ذلك الوقت، وكذلك إصدار التراخيص اللازمة لقيام كيانات بنكية وطنية، وفي عام 1980 تحول المجلس إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب القانون الاتحادي رقم (10)، ومن ضمن صلاحياته عملية إصدار النقد، والعمل على دعمه وثباته في الداخل والخارج، وضمان حرية تحويله إلى عملات أجنبية كما يتولى المصرف وضع الأطر العامة للسياسات الائتمانية للبنوك إلى جانب الرقابة عليها وتطويرها، كما أنه بمثابة مستشار للحكومة الاتحادية في الشؤون النقدية والمالية حيث تودع لديه الحكومة كافة احتياطاتها النقدية وغير النقدية ويعمل كبنك للبنوك العاملة في الدولة سواء كانت وطنية أو أجنبية.

ثانياً: البنوك التقليدية.

تعمل في دولة الإمارات العديد من البنوك الوطنية، إلى جانب كبرى البنوك العالمية ومن بين البنوك الوطنية التي تعمل في الدولة²:

1- بنك أبو ظبي الوطني: تأسس عام 1968 ويوفر هذا البنك مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المصرفية، ويوجد لديه شبكة كبيرة من الفروع داخل الدولة وخارجها، وتصل هذه الفروع إلى أكثر من 120 فرعاً. تنتزع على أرجاء دولة الإمارات في كل من هونغ كونغ في آسيا وعمان والكويت والبحرين في دولة مجلس التعاون الخليجي. والأردن في الشرق الأوسط ومصر والسودان وليبيا في إفريقيا وفرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة في أوروبا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ - النظام المصرفي الإماراتي، حكاية النشأة والتطور، الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع 2018-04-22.

<https://ae.Atiqtisadi.com/216943>

²- المرجع السابق.

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

- 2- بنك أبو ظبي التجاري: تم تأسيسه عام 1985، ومقره الرئيس في أبو ظبي، ويعد بنك أبو ظبي التجاري ثالث أكبر بنك وطني، حيث تمتلك حكومة أبو ظبي 58,08% من رأس مال البنك ويقدم البنك مجموعة متميزة من الخدمات المصرفية .
- 3- بنك الخليج الأول: يقدم بنك الخليج الأول الذي تأسس عام 1979 في أبو ظبي خدماته المالية في جميع أنحاء الدولة وذلك من خلال شبكة كبيرة من الفروع في دولة الإمارات وخارجها، ويمتلك البنك فروعاً في سنغافورة.
- 4- بنك الاتحاد الوطني: تم تأسيسه عام 1982، ومقره الرئيس في أبو ظبي، تساهم في بنك الاتحاد حكومة أبو ظبي ودبي، ويعتبر من البنوك الكبرى في الدولة حيث يقدم مجموعة من المنتجات المتنوعة للأفراد والشركات.
- 5- بنك دبي التجاري: تأسس عام 1962، ثم تحول عام 1982 إلى شركة مساهمة يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ولدى البنك 26 فرعاً منتشرة في جميع أنحاء الدولة.
- 6- بنك الشارقة: تأسس سنة 1973 وبدأ نشاطه عام 1974 بعد حصوله على التراخيص اللازمة من قبل البنك المركزي، ويمارس البنك العديد من الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية.
- 7- الإمارات دبي الوطني: تأسس بعد اندماج كل من بنك الإمارات ودبي الوطني عام 2007 ويقدم البنك مجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد داخل الدولة وخارجها وتصل فروعها إلى أكثر من 260 فرعاً حول العالم¹.

ثالثاً: البنوك الإسلامية.

تأسس العمل المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات في منتصف سبعينات القرن الماضي، وكان ذلك من خلال بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر أول بنك إسلامي أنشئ في منطقة الخليج العربي في مارس 1975 ومع مرور الزمن توسعت هذه الصناعة في الدولة، حيث تم تأسيس العديد من البنوك الإسلامية، نذكر منها:

¹ - الموقع الإلكتروني تاريخ وساعة الاطلاع 2018/04/22 الساعة 21:00

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

- 1- بنك دبي الإسلامي: يعتبر البنك أول مؤسسة مصرفية إسلامية في منطقة الخليج العرب، تم تأسيسه عام 1975، يقدم بنك دبي الإسلامي العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تعتبر بديلاً، إسلامياً عن الخدمات المصرفية التقليدية.
- 2- مصرف أبو ظبي الإسلامي: تأسس عام 1997 وبدأ تقديم خدماته بعد عام من تأسيسه، فيما تم افتتاحه رسمياً في عام 1999.
- 3- مصرف الشارقة الإسلامي: هو البنك الذي كان يحمل اسم بنك الشارقة الوطني عام 1975، وفي عام 2002 تم تحويله إلى بنك إسلامي.
- 4- بنك الإمارات الإسلامي: تأسس عام 2004 ويقدم خدمات مطابقة للشريعة الإسلامية.
- 5- بنك عجمان: يتبع حكومة عجمان ويعتبر من البنوك الإسلامية التي تم إنشاؤها مؤخراً، حيث بدأ البنك أعماله بداية عام 2008 برأس مال قدره مليار درهم و، تم طرح 55% منها للاكتتاب العام .

المطلب الثاني: لمحة عن البنوك الإسلامية محل الدراسة.

الفرع الأول: بنك دبي الإسلامي¹.

يعتبر بنك دبي الإسلامي أقدم المصارف الإسلامية، حيث يرجع تاريخ تأسيسه إلى عام 1975، وقد تأسس بغرض تقديم الخدمات المالية والمصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويمارس المصرف نشاطه من خلال مركزه الرئيسي في دبي وفروعه والشركات التابعة له.*. والتي بلغ عددها م ع نهاية 2012 عشرون شركة تابعة بعد تصفية شركتين وتخفيض حصته في شركتين أخريين والشركات ذات الأغراض الخاصة التي بلغ عددها حتى نهاية 2012 ثلاث وأربعون شركة بعد أن تمت تصفية تسع شركات منها خلال هذا العام، وتتنوع أعمال هذه الشركات على عدة دول منها مصر وباكستان والسودان وجزر كايمان والباها ماز وايرلندا، وتتراوح أنشطة هذه المشاريع ما بين خدمات الوساطة والتمويل والاستثمار وتطوير العقارات والاستثمارات العقارية والطباعة والنسيج وتجارة السيارات وسواها.

إن مصرف دبي الإسلامي يعتبر رائداً من رواد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، وهو يتمتع بربحية جيدة ونمو متزايد في حقوق ملكيته وربحيته، ومثانة في مركزه المالي، وتعاضم في مركزه السوقي من خلال ما يمتلكه أو يشارك فيه من مشروعات، داخل دولة الإمارات وخارجها .

¹ - التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، سنة 2014

*- تعرّف الشركة التابعة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (28) على أنها المنشأة التي تسيطر عليها منشأة أخرى.

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

الفرع الثاني: نشأة وتأسيس مصرف أبو ظبي الإسلامي¹.

يعد مصرف أبو ظبي الإسلامي ثاني أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس هذا البنك في الثالث عشر من محرم سنة 1418 هجرية الموافق ل 20 ماي 1997 ميلادي كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة، وكان ذلك بناء على المرسوم الأميري رقم 09 سنة 1997 الذي أصدره سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد بدأ البنك في توفير مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية ذات المستوى الرفيع كخدمات التمويل وخدمات الحسابات المصرفية المختلفة منذ 11 رجب سنة 1419 الموافق ل 11 نوفمبر 1998 وقد تم افتتاح البنك في 18 أبريل 1999.

¹ - التقرير المالي السنوي لمصرف أبو ظبي الإسلامي، سنة 2014

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

المبحث الثاني: تحليل تطور مكونات كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة خلال (2010-2015).

سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور مكونات ومعدلات كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة بالإضافة إلى المقارنة بين هذه البنوك وهذا من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تطور مكونات كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة: (2010-2015).

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور مكونات كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي خلال الفترة 2010-2015 وهذا من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: ألف درهم

الجدول رقم(09): تطور مكونات كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي خلال الفترة 2010-2015

2015		2014		2013		2012		2011		2010		بنك أبو ظبي الإسلامي
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
21,47	3 168 000	21,98	3 000 000	18,08	2 364 706	16,56	2 364 706	22,43	2 364 706	25,3	2 364 706	رأس المال
27,05	3 992 398	25,03	3 416 065	24,5	3 204 174	20,8	2 969 059	22,21	2 341 815	23,51	2 198 081	الاحتياطيات
12,6	1 858 899	12,05	1 644 781	5,69	744 466	8,33	1 189 511	12,44	1 311 406	10,52	984 069	أرباح محتجزة
5,21	769 022	5,13	700 600	10,4	1 360 417	4,2	600 616	5,47	577 546	5,47	511 783	توزيعات أرباح مقترحة
0,0013	20 000	0,0043	60 000	0,0015	20 000	0,003	4 450	0,009	1 028	0,07	6 816	أرباح مقترح توزيعها للأعمال
38,44	5 672 034	41,35	5 643 109	43,01	5 625 492	39,43	5 629 165	18,97	2 000 000	21,39	2 000 000	صكوك من الشق الأول
0,007	10 548	0,006	8 196	0,0042	56 187	0,003	53 775	0,002	2 609	0,003	3 075	حقوق الملكية غير المسيطرة
-	-	-	-	-	-	12,37	1 765 926	20,94	2 207 408	23,61	2 207 408	وديعة الوكالة
1,12	-166 444	-1,36	-186 604	-1,36	-178 786	-1,09	-155 700	-1,62	-171 043	-0,009	-92 040	التغيرات المتراكمة في القيم
7,43	1 096 403	7,62	1 040 470	6,85	896 135	5,35	764 061	7,18	757 312	6,15	575 344	مخصص انخفاض جماعي
89,97	87 712 261	90,24	83 237 585	92,42	71 690 770	91,74	61 124 859	92,59	56 137 854	94,22	58 320 901	مخاطر الائتمان
2,27	2 218 921	2,35	6 170 413	2,17	1 683 208	2,61	1 739 470	2,04	1 240 708	1,62	1 008 157	مخاطر السوق
7,74	7 549 954	7,4	6 826 723	5,4	4 193 937	5,64	3 758 370	5,35	3 247 006	4,14	2 565 177	مخاطر العمليات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

من خلال الجدول رقم(09) الذي يمثل تطور مكونات كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015 مقومة بألف درهم إماراتي، نلاحظ أن مكونات كفاية رأس المال في مصرف أبو ظبي الإسلامي تتكون من جزأين: الجزء الأول يتضمن شقين، الشق الأول بدوره يتكون من: رأس المال، الاحتياطات، أرباح محتجزة، توزيعات أرباح مقترحة، أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية و صكوك من الشق الأول، أما الشق الثاني فيتكون من حقوق الملكية غير المسيطرة، وديعة الوكالة، التغييرات المتراكمة في القيم العادلة، مخصص انخفاض جماعي في الموجودات المالية وهي تمثل رأس المال بشقيه، أما الجزء الثاني فيتضمن: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر العمليات وهي تمثل مخاطر الموجودات.

ونلاحظ من خلال الجدول أن مكونات كفاية رأس المال تختلف أهميتها من سنة إلى أخرى نتيجة للتغيرات الطارئة على بعضها، وعموما فإن هذه التطورات جاءت على النحو التالي:

شهدت مساهمة رأس المال في تحقيق كفاية رأس المال خلال الفترة المدروسة، مرحلتين متميزتين، المرحلة الأولى: تمتع حجم رأس المال باستقرار نسبي حيث قدر بـ 2.364.706 ألف درهم إماراتي خلال السنوات من 2010 إلى 2013، وتميزت نسبة مساهمته في كفاية رأس المال بالتذبذب وتراوحت بين 16.56% كحد ادني، و 25.30% كحد أقصى، ويرجع تذبذب نسبة مساهمة رأس المال إلى:

- ارتفاع مساهمة المكونات الأخرى لكفاية رأس المال، حيث ارتفعت قيمة الاحتياطات والأرباح المحتجزة لدى البنك خلال الفترة 2010-2013.

- ارتفاع مساهمة صكوك الشق الأول في تحقيق كفاية رأس المال.

أما المرحلة الثانية: الممتدة من 2014 إلى 2015 فقد شهدت زيادة في قيمة رأس مال مصرف أبوظبي الإسلامي حيث ارتفعت قيمته إلى 3.000000 ألف درهم سنة 2014، ثم 3.168000 ألف درهم سنة 2015، تبعها زيادة في نسبة مساهمة رأس المال، وهذا راجع إلى: ارتفاع الاحتياطي القانوني لأكثر من 50% من رأس المال، وبالتالي عدم اضطراره إلى تحويل جزء منها إلى احتياطات، وبدلاً من ذلك تم توزيعها على شكل أسهم منحة على المساهمين.

- شهدت قيمة الاحتياطات زيادات مستمرة خلال فترة الدراسة بحيث ارتفعت من 2.198081 ألف درهم إماراتي سنة 2010 إلى 3.992398 ألف درهم إماراتي سنة 2015، أما فيما يخص نسبة مساهمته في كفاية رأس المال فقد شهدت مرحلتين هي كذلك:

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

المرحلة الأولى: شهدت انخفاض نسبي في نسبة مساهمتها خلال الفترة من 2010 إلى 2012 حيث انخفضت من 23.51% إلى 20.80% على التوالي نتيجة تطور البنود الأخرى (أرباح محتجزة وموزعة) أكثر من التطور الحاصل في الاحتياطات.

المرحلة الثانية: فقد ارتفعت نسبة مساهمة الاحتياطات من 24.50% إلى 27.0% خلال الفترة 2013 - 2015.

ومن خلال الجدول نلاحظ كذلك أن قيمة الأرباح المحتجزة، ونسبة مساهمتها في تحقيق كفاية رأس المال قد مرت ب 3 مراحل مختلفة بين ارتفاع وانخفاض، وهي:

المرحلة الأولى: من سنة 2010 إلى سنة 2011 حيث ارتفعت قيمتها من 984069 ألف درهم إلى 1.311406 ألف درهم وهذا ما عبرت عليه نسبة مساهمتها في كفاية رأس المال حيث ارتفعت من 10.52% إلى 12.44%، أما في المرحلة الثانية والتي امتدت من 2012 إلى 2013 فقد شهدت انخفاضا واضحا في قيمتها مقارنة بالسنة الماضية حيث انخفضت من 1.317406 ألف درهم إلى 1.189511 ألف درهم سنة 2012 ثم إلى 744466 ألف درهم سنة 2013 وهو ما يوضح انخفاض نسبة مساهمتها في كفاية رأس المال من 8.33% إلى 5.69%، ويرجع ذلك إلى توجيه جزء منها إلى الأرباح الموزعة.

أما المرحلة الثالثة فقد شهدت ارتفاعا في قيمة الأرباح المحتجزة حيث انتقلت من 1.644781 ألف درهم سنة 2014 إلى 1.858899 ألف درهم سنة 2015 وبنسبة مساهمة في كفاية رأس المال من 12.05% إلى 12.6% على التوالي .

- شهدت قيمة توزيعات الأرباح المقترحة خلال الفترة 2010-2015 تطورا مستمرا ما عدا سنة 2014 الذي شهدت تراجعاً في قيمتها بحيث انخفضت من 1.360417 ألف درهم سنة 2013 إلى 700600 ألف درهم في سنة 2014 وتراوحت نسبة مساهمة توزيعات الأرباح المقترحة في كفاية رأس المال من 5.47% سنة 2010 و 2011 إلى 4.20% سنة 2012 لترتفع إلى 10.40% سنة 2013 لتعاود الانخفاض خلال سنتي 2014 و 2015 و 5.13% و 5.21% على التوالي.

- أما بالنسبة لصكوك الشق الأول فقد شهدت قيمتها تطورا مستمرا خلال سنوات الدراسة بحيث بلغت 2.000000 ألف درهم خلال سنتي 2010 و 2011 لترتفع إلى 5.629165 ألف درهم سنة 2012 نتيجة قيام المصرف بعملية إصدار لصكوك من الشق الأول متوافقة مع الشريعة الإسلامية وهي الصكوك دائمة حيث أنه لا يوجد لها تاريخ استرداد معين، تماشيا مع برنامج حكومة أبوظبي لتعزيز الملاء المالية لعدد من البنوك، أصدرت بقيمة 3.672500 ألف درهم حيث تم ذلك بعد موافقة مساهمي المصرف سنة 2012، لتشهد هذه القيمة في السنوات اللاحقة تطورا طفيفا لم يتجاوز 5672034 ألف درهم سنة

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

2015، أما فيما يخص نسب مساهمة الصكوك في كفاية رأس المال فقد كانت مساهمة مهمة ومعتبرة بحيث بلغت أكبر نسبة مساهمة لها في سنة 2013 بـ 43.01% وأقل نسبة مساهمة كانت في سنة 2011 بـ 18.97%.

- ظهرت وديعة الوكالة كأحد مكونات كفاية رأس المال خلال السنوات الممتدة من 2010 إلى 2012 فقط، بسبب إيداع الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2008 لودائع استثمارية لفترة 03-05 سنوات، ثم عرضت الحكومة إثر ذلك وفقاً لشروط وأحكام خاصة وانسجاماً مع متطلبات المصرف المركزي الخاصة بكفاية رأس المال، تحويل هذه الودائع إلى رأس المال يتم تصنيفها ضمن الشق الثاني لرأس المال، بحيث تراوحت قيمتها من 2.207408 ألف درهم سنتي 2010 و 2011 لتتخفف إلى 1.765926 ألف درهم سنة 2012، كما أن نسبة مساهمتها في كفاية رأس المال قد انخفضت من 23.61% سنة 2010 إلى 12.37% سنة 2012.

- عرفت قيمة مخصص انخفاض جماعي في الموجودات المالية تطوراً مستمراً خلال فترة الدراسة حيث عرفت ارتفاعاً مستمراً امتد من 575344 ألف درهم سنة 2010 إلى 1.096403 ألف درهم سنة 2015، فيما يخص نسبة مساهمتها في كفاية رأس المال فقد كانت متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض حيث بلغت أكبر نسبة مساهمة لها كانت سنة 2014 بـ 7.62% وأصغر نسبة سنة 2012 بـ 5.35%.

- أما البنود الأخرى والمتمثلة في: أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية، حقوق الملكية غير المسيطرة، التغيرات المتراكمة في القيم العادلة فقد كانت نسبة مساهمتها بسيطة وهامشية في أغلب الأحيان بحيث لم تتجاوز 2% كأكبر نسبة مساهمة لها.

أما فيما يخص الجزء الثاني والذي يتضمن مخاطر الموجودات الثلاث فإننا نلاحظ أن:

مخاطر الائتمان وهي المخاطر التي تتمثل في عدم التزام أحد الأطراف لعقود الأدوات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية، فقد احتلت القيمة الأكبر لمخاطر الموجودات خلال سنوات الدراسة حيث بلغت قيمتها 5.8320901 ألف درهم سنة 2010 لترتفع إلى 8.7712261 ألف درهم سنة 2015 حيث قدرت نسبتها من إجمالي مخاطر الموجودات في معيار كفاية رأس المال بـ 89.97% كأدنى نسبة لها سنة 2015 وبـ 94.22% كأعلى نسبة لها سنة 2010.

كما نلاحظ أن مخاطر العمليات والتي هي عبارة عن إمكانية التعرض لأضرار مالية أو أخرى ناتجة عن تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو خطأ في العمليات الداخلية، قد احتلت المرتبة الثانية من حيث مخاطر الموجودات في معدل كفاية رأس المال حيث شهدت قيمتها تطوراً مستمراً خلال فترة الدراسة، بحيث بلغت قيمتها 2.565177 ألف درهم سنة 2010 لتبقى في ارتفاع مستمر إلى أن بلغت

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

7.549954 ألف درهم سنة 2015، أما فيما يتعلق بنسبة مساهمتها في كفاية رأس المال فقد اتخذت منحى تصاعدي ابتداء من سنة 2010 بـ 4.14% حتى سنة 2015 بـ 7.74%.

لقد كانت مساهمة مخاطر السوق وهي التي تمثل المخاطر التي تنشأ من تغيرات نسب الربح، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم، في مخاطر الموجودات في معدل كفاية رأس المال ضعيفة مقارنة بمخاطر الائتمان ومخاطر العمليات وقد شهدت تذبذب ملحوظا طول فترة الدراسة حيث ارتفعت من 1.008157 ألف درهم سنة 2010 إلى 1.739490 ألف درهم سنة 2012 لتتخفف إلى 1.683208 سنة 2013 ثم تأخذ أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 6.170413 ألف درهم لتعاود الانخفاض إلى 2.218921 ألف درهم سنة 2015، وقد تراوحت نسبتها في مخاطر الموجودات لكفاية رأس المال ما بين 1.62% كحد أدنى و 2.61% كحد أقصى.

المطلب الثاني: تطور مكونات كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015).

سننظر في هذا المطلب إلى تطور مكونات كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015، وذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

الجدول رقم (10): تطور مكونات كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015.

الوحدة: ألف درهم

2015		2014		2013		2012		2011		2010		بنك دبي الإسلامي
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
20,32	3 953 751	26,49	3 953 751	21,16	3 953 751	29,11	3 797 054	27,64	3 797 054	27,02	3 797 054	رأس المال
28,95	5 631 711	36,91	5 508 795	39,47	5 508 795	41,01	5 348 964	38,93	5 348 964	38,13	5 358 018	الاحتياطيات
14,38	2 798 260	12,54	1 871 363	7,36	1 027 296	5,56	725 192	4,1	563 777	2,62	368 723	أرباح متبقاة
0,009	184 168	2,1	314 081	2,27	317 272	7,4	965 971	7,07	971 427	6,7	942 434	حقوق الملكية غير المسيطرة
37,76	7 346 000	24,61	3 673 000	26,32	3 673 000	-	-	-	-	-	-	صكوك الشق الأول
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-0,0012	-17 258	الشهرة والموجودات غير الملموسة
-1,82	-354 829	-1,87	-280 383	-0,002	-28 830	-1,51	-197 192	-0,0076	-105 560	0,0056	79 279	خسائر متراكمة لسعر الصرف مؤجلة
-0,0007	-14 172	-0,0009	-14 668	-0,0009	-13 099	-	-	-	-	-	-	أسهم الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0,0034	4 795	احتياطيات تحوط
-3,38	-657 367	-3,8	-567 806	-3,8	-563 850	-6,28	-820130	-6,05	-831849	-1,73	-243 166	احتياطي إعادة تقييم الموجودات
6,71	1 306 022	-7,3	1 090 159	7,3	902 348	5,33	696 179	6,13	842735	5,44	764 689	إنخفاض القيمة المجمعة
-	-	-	-	-	-	23,02	3 002 034	27,31	3 752 543	26,7	3 752 543	وكالات تمويلية متوسطة الأجل
-	-	-	-	-	-	3,66	-477 491	-4,38	-602255	-4,24	-596 950	تنزيل الشركات الزميلة
1,9	371 362	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إقطاع من رأس المال
91,39	112 931 155	91,47	91 782 080	91,72	70 199 896	92,34	69 353 608	93,46	70353269	92,72	73 395 388	مخاطر الائتمان
1,34	1 655 917	1,1	1 111 599	3,66	6 804 650	2,54	1 910 767	1,56	1 174 630	2,5	1 986 235	مخاطر السوق
7,26	8 975 375	7,41	7 444 754	5,91	4 526 311	5,11	3 840 839	4,97	3 745 404	4,76	3772256	مخاطر التشغيل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

من خلال الجدول رقم (10) الذي يمثل تطور مكونات كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015 مقومة بألف درهم إماراتي ، نلاحظ أن مكونات كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي مكونة من جزئين:

الجزء الأول: يتضمن رأس المال، الاحتياطات، أرباح متبقاة، حقوق الملكية غير المسيطرة صكوك الشق الأول، الشهرة والموجودات غير الملموسة، خسائر متراكمة لسعر الصرف مؤجلة أسهم الخزينة، احتياطات تحوط، احتياطي إعادة تقييم الموجودات، انخفاض القيمة المجمعة، وكالات تمويلية متوسطة الأجل، تنزيل الشركات الزميلة، اقتطاع من رأس المال.

أما الجزء الثاني فيتضمن مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ونلاحظ من خلال الجدول أن مكونات كفاية رأس المال تختلف أهميتها من سنة إلى أخرى نتيجة للتغيرات الطارئة على بعضها، وعموما فإن:

رأس المال كمكون لكفاية رأس المال يتمتع حجمه باستقرار نسبي خلال فترة الدراسة حيث قدر بـ 3797054 ألف درهم إماراتي خلال السنوات من 2010-2012، وتراوحت نسبة مساهمته في كفاية رأس المال بين المجال (27.02% - 29.11%).

أما في السنوات من 2013-2015 فقد ارتفعت قيمة رأس المال إلى 3953751 ألف درهم إماراتي، وذلك لقيام البنك بإصدار عدد 3953751 أسهم عادية مصرح بها في 31 ديسمبر 2013 بواقع 1 درهم لكل سهم، في المقابل فقد انخفضت نسبة مساهمته في كفاية رأس المال حيث بلغت 26.49% سنة 2014 و20.32% سنة 2015، ويرجع هذا التذبذب في نسبة المساهمة في كفاية رأس المال إلى:

- ارتفاع قيمة الاحتياطات لدى البنك خلال نفس الفترة.

- ارتفاع قيمة الأرباح المحتجزة.

شهدت قيمة الاحتياطات خلال فترة الدراسة انخفاضا من 5.358018 ألف درهم سنة 2010 إلى 5.348964 ألف درهم سنتي 2011 و 2012، لتعاود الارتفاع إلى 5508795 ألف درهم سنتي 2013 و 2014 لتواصل ارتفاعها إلى 5.631711 ألف درهم سنة 2015 أما فيما يخص نسبة مساهمته في كفاية رأس المال فقد شهدت مرحلتين:

المرحلة الأولى من 2010 إلى 2012: شهدت زيادة نسبة في قيمتها حيث ارتفعت من 38.13% إلى 41.01% كأكبر نسبة مساهمة لها خلال سنة 2012.

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

أما المرحلة الثانية فقد شهدت انخفاضا واضحا مقارنة بالسنة 2012 حيث تابعت انخفاضها حتى 28.95% سنة 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الأرباح المتبقاة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من 368723 ألف درهم سنة 2010 إلى 2.798260 ألف درهم سنة 2015 وهذا الأمر عبرت عنه النسبة المتزايدة في مساهمتها في كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت من 2.62% سنة 2010 إلى 14.38% سنة 2015.

- شهدت قيمة حقوق الملكية غير المسيطرة تذبذبا في قيمتها حيث عرفت مرحلتين متباينتين: المرحلة الأولى: عرفت زيادة في قيمتها من 942434 ألف درهم إلى 971427 ألف درهم سنتي 2010 و 2011.

المرحلة الثانية: شهدت انخفاضا واضحا حيث انخفضت إلى 965971 ألف درهم سنة 2012، لتواصل الانخفاض بشكل كبير إلى أن وصلت إلى 184168 ألف درهم سنة 2015. أما فيما يخص نسبة مساهمتها في كفاية رأس المال فقد شهدت مرحلتين:

المرحلة الأولى: ارتفاع من 6.70% سنة 2010 إلى 7.40% سنة 2012 .

المرحلة الثانية: انخفاض كبير جدا في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 حيث انخفض من 2.27% إلى 0.009%.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك دبي الإسلامي قام بإصدار صكوك من الشق الأول لأول مرة سنة 2013، حيث كانت قيمة مساهمتها في كفاية رأس المال كالتالي: 3.673000 ألف درهم سنتي 2013 و 2014 لترتفع إلى 7.346000 ألف درهم سنة 2015، أما نسبة مساهمتها في كفاية رأس المال فقد عرفت تذبذبا خلال السنوات المذكورة فقد كانت 26.32% في سنة 2013 لتتخف إلى 24.61% سنة 2014 وترتفع إلى 37.76% في سنة 2015.

شهدت وكالات تمويلية متوسطة الأجل قيمة مساهمة لا بأس بها في كفاية رأس مال بنك دبي حيث بلغت 3752543 ألف درهم سنتي 2010 و 2011 لتتخف سنة 2012 إلى 3.002034 ألف درهم، ثم يتخلى عنها البنك نهائيا في السنوات القادمة نتيجة انتهاء مدتها، أما نسبة مساهمتها في كفاية رأس المال فقد كانت 26.70% سنة 2010، 27.31% سنة 2011 لتتخف إلى 23.02% سنة 2013.

أما فيما يخص البنود التالية: الشهرة والموجودات غير الملموسة، خسائر متراكمة لسعر الصرف مؤجلة، احتياطات تحوط، احتياطي إعادة تقييم الموجودات، انخفاض القيمة المجمعة، تنزيل الشركات

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

الزميلة، اقتطاع من رأس المال فقد كانت نسبة مساهمتها في كفاية رأس المال بسيطة وهامشية إلى منعدمة في بعض الأحيان وهذا لتخلي البنك عن العمل بها في بعض السنوات نظرا لقلّة أهميتها مثل: الشهرة والموجودات غير الملموسة، احتياطات تحوط، اقتطاع من رأس المال وأسهم الخزينة حيث كانت أكبر مساهمة لهم في كفاية رأس المال 1.90% فقط، أما البنود المتبقية فقد تراوحت نسبة مساهمتها في كفاية رأس المال ما بين 1.73% كحد أدنى و7.30% كحد أقصى.

أما فيما يخص الجزء الثاني والذي يتضمن مخاطر الموجودات ، فنلاحظ أن مخاطر الائتمان تحتل أكبر قيمة وأكبر نسبة في حجم مخاطر الموجودات في كفاية رأس المال حيث أن تراوحت قيمتها بين 7.3395388 ألف درهم سنة 2010 و1.12931155 ألف درهم سنة 2015، أما نسبة مساهمتها فقد كانت محصورة بالمجال [91.93% و 93.46%] خلال سنوات الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن مخاطر التشغيل (وهي المخاطر التي تتمثل في التعرض المحتمل لأضرار مالية أو أضرار أخرى ناتجة عن تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو خطأ في العمليات الداخلية) قد ساهمت بقيمة لا بأس بها في كفاية رأس مال بنك دبي الإسلامي حيث شهدت قيمتها تطور ملحوظا خلال السنوات الممتدة من 2010 إلى 2015 بحيث ارتفعت من 3.772256 ألف درهم إلى 8.975375 ألف درهم وهذا ما توضحه نسبة مساهمتها التي ارتفعت كذلك من 4.76% سنة 2010 إلى 7.26% سنة 2015 .

لقد كانت نسبة مخاطر السوق من إجمالي مخاطر الموجودات لكفاية رأس المال ضعيفة حيث شهدت تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة فقد وصلت إلى 2.804650 ألف درهم كأكبر قيمة لها سنة 2013 و1.111599 ألف درهم كأصغر قيمة لها سنة 2014 أما نسبة مساهمتها في مخاطر موجودات كفاية رأس المال فقد كانت محصورة بين 1.1% و3.66%.

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

المبحث الثالث: تطور معدل كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015)

سنقوم في هذا المبحث بتحليل تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة بالإضافة إلى المقارنة بينها.

المطلب الأول: تطور معدل كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي.

سننظر من خلال المطلب لتطور معدل كفاية رأس مال مصرف أبوظبي الإسلامي خلال فترة الدراسة، مع إبراز تطور قيمة كل من أساس رأس المال (البسط)، ومخاطر الموجودات، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور معدل كفاية رأس مال مصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015

الوحدة: ألف درهم إماراتي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أساس(رأس المال)	10759242	11392787	15185569	14092791	15326617	16420860
مخاطر الموجودات	61894235	60625568	66622699	77567915	92234721	97481136
معدل الكفاية رأس المال	%17.38	%18.79	%22.79	%18.16	%16.61	%16.84

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتماداً على التقارير المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015

يفرض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على البنوك التي تزاول نشاطها داخل التراب الوطني الإماراتي الإبقاء على معدل كفاية رأس المال تقدر بـ 8% من رأس المال، وهذا خلال السنوات 2010 و2011، تماشياً مع مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفي (بازل II)، لترتفع هذه النسبة إلى 10.5% خلال السنوات من 2012 إلى 2015 وذلك بسبب البدء في تطبيق اتفاقية بازل III.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن مصرف أبوظبي الإسلامي قد استوفى شرط كفاية رأس المال بحيث تجاوزت النسبة المطلوب الاحتفاظ بها خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت هذه النسبة بين 16.61% كحد أدنى و 22.79% كحد أقصى.

وقد مر معدل كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي بمرحلتين مختلفتين:

المرحلة الأولى: ارتفع معدل كفاية رأس المال من 17.38% سنة 2010 إلى 18.79% سنة 2011 ليواصل ارتفاعه إلى 22.79% سنة 2012 وهذا نتيجة الارتفاع المستمر في قيمة رأس المال حيث انتقلت من 10.759242 ألف درهم سنة 2010 إلى 11.392787 سنة 2011 ثم إلى

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

15.185569 ألف درهم سنة 2012، وهذا مقارنة بمخاطر الموجودات التي ارتفعت بنسب أقل من 61.894235 ألف درهم سنة 2010 إلى 66.622699 ألف درهم سنة 2012.

المرحلة الثانية: على الرغم من الزيادات الملاحظة في أساس رأس المال لدى مصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة من 2013 إلى 2014 إلا أن مخاطر الموجودات ارتفعت بنسبة أكبر من تلك الحاصلة في أساس رأس المال وهو ما أدى بنسبة كفاية رأس المال إلى التراجع من 18.16% إلى 16.61%، ثم شهدت هذه النسبة ارتفاعا طفيفا إلى 16.84 سنة 2015 وهذا نتيجة الزيادة في أساس رأس المال التي كانت أكبر من الزيادة في مخاطر الموجودات.

المطلب الثاني: تطور معدل كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

سننظر من خلال المطلب لتطور معدل كفاية رأس مال بنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة، مع إبراز تطور قيمة كل من أساس رأس المال (البسط)، ومخاطر الموجودات، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(12) تطور معدل كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة(2010-2015)

الوحدة: ألف درهم إماراتي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أساس(رأس المال)	14051603	13736836	13040581	13954621	14922502	19450820
مخاطر الموجودات	79153879	75273303	75105214	77530857	100338433	123562447
معدل كفاية رأس المال	17.8%	18.2%	17.4%	18.00%	14.9%	15.7%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2015

في إطار احترام بنك دبي الإسلامي لأوامر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الذي يفرض نسبة كفاية رأس المال تتراوح من 8% في السنوات 2010 و 2010 و 10.5% خلال السنوات من 2012 إلى 2015 في إطار احترام القواعد الاحترازية الدولية.

ومن الجدول نلاحظ أن بنك دبي الإسلامي قد استوفى شرط كفاية رأس لمال خلال سنوات الدراسة بحيث تراوحت النسبة من 14.9% كحد أدنى و 18.2% كحد أقصى، وقد شهد معدل كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي تذبذبا واضحا حيث ارتفع من 17.8% سنة 2010 إلى 18.2% سنة 2011، وهذا راجع إلى انخفاض مخاطر الائتمان بشكل كبير وانخفاض مخاطر السوق بشكل طفيف على الرغم من انخفاض أساس رأس المال الناتج عن خسائر متراكمة لسعر الصرف المؤجل وانخفاض احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات، لتتراجع هذه النسبة سنة 2012 إلى 17.4% بسبب انخفاض

الفصل الثالث: — دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال في مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2015)

مكونات أساس رأس المال بالدرجة الأولى وهذا نتيجة تراجع خسائر متراكمة لسعر الصرف مؤجل، وارتفاع بند التنزيلات الزميلة، على الرغم من ارتفاع الأرباح المتبقاة (المحتجزة)، لتعاود هذه النسبة الارتفاع إلى 18% سنة 2013 وهذا بسبب دخول صكوك من الشق الأول في أساس رأس المال بالإضافة إلى ارتفاع كل من مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، ثم انخفض معدل كفاية رأس المال إلى 14.4% سنة 2014 وهذا على الرغم من الزيادة في أساس رأس المال نتيجة زيادة الأرباح المحتجزة وقيمة الحصص غير المسيطرة، إلا أن الزيادة الحاصلة في مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية كانت كبيرة مما أدى إلى تراجع نسبة كفاية رأس المال من 18% إلى 14.9%، لتشهد ارتفاعاً إلى 15.7% سنة 2015 بسبب الزيادة الكبيرة الحاصلة في صكوك من الشق الأول بالإضافة إلى بند الحصص غير المسيطرة، وزيادة طفيفة في الأرباح المحتجزة وفي نفس الوقت شهدت مخاطر الائتمان والتشغيل زيادة كبيرة إلا أنها كانت أقل من الزيادة في أساس رأس المال.

المطلب الثالث: المقارنة بين معدل كفاية رأس مال بنوك عينة الدراسة خلال الفترة

2015-2010.

من خلال المقارنة بين مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015، نلاحظ أن مصرف أبوظبي الإسلامي يتمتع بمعدل كفاية رأس مال أكبر دائماً من معدل كفاية رأس مال بنك دبي الإسلامي خلال جميع سنوات الدراسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى:

- الاستقرار النسبي في مكونات كفاية رأس المال لمصرف أبوظبي الإسلامي مقارنة ببنك دبي الإسلامي، حيث نلاحظ أن مكونات رأس المال في مصرف أبوظبي كانت ظاهرة في جميع سنوات الدراسة عكس بنك دبي الذي كانت هناك سنوات لم تظهر فيها بعض هذه المكونات، أما في ما يخص حجم هذه المكونات فنلاحظ أن بنك دبي الإسلامي يتمتع بحجم رأس مال، احتياطات وحقوق الملكية غير المسيطرة أكبر من تلك الموجودة في مصرف أبوظبي الإسلامي، إلا أن هذا الأخير كان له الأسبقية في استخدام أدوات الهندسة المالية والممثلة في صكوك الشق الأول ووديعة الوكالة الأمر الذي ساعده على تحقيق تلك المعدلات المرتفعة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مخاطر الموجودات في بنك دبي الإسلامي كانت أكبر من تلك الموجودة في مصرف أبوظبي الإسلامي خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لتفاوت حجم الاستخدامات بين البنكين. وعليه يمكن القول أن أدوات الهندسة المالية الإسلامية والممثلة في صكوك الشق الأول ووديعة الوكالة كانتا احد الأسباب الرئيسية في تحقيق كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2010-2015.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يتبنى سياسة اقتصادية وائتمانية مرنة تتلاءم مع النظام الاقتصادي الحر المتبع في دولة الإمارات العربية المتحدة ومع أهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تهدف إلى المحافظة على قوة ومعدل صرف الدرهم مقابل العملات الأجنبية بالإضافة إلى أن تطور الجهاز المصرفي الإماراتي عرف أربع مراحل متميزة.

ومن خلال تحليل المكونات الداخلة في احتساب معدل كفاية رأس مال البنكين محل الدراسة، اتضح أن مصرف أبوظبي الإسلامي كان أكثر استقراراً من بنك دبي الإسلامي من حيث مكونات كفاية رأس المال، بالرغم من أن هذا الأخير كان حجم المكونات لديه أكبر من تلك الموجودة في مصرف أبوظبي الإسلامي، ويرجع ذلك إلى أسبقية استخدام مصرف أبوظبي لأدوات الهندسة المالية الإسلامية الممثلة في صكوك الشق الأول ووديعة الوكالة ، ومع ذلك فكل البنكين حققا معدل كفاية رأس مال أكبر من المعدل المفروض من طرف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال جميع سنوات الدراسة.

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية خلال الفترة (2010-2015)، تم تحديد مفهوم الهندسة المالية على أنه عملية توليد وابتكار وتطوير أدوات أو أوراق مالية أو آليات تمويلية لمقابلة طلبات التمويل واحتياجات المستثمرين المتعددة، ومع مرور الوقت أصبح من الضروري ابتكار أدوات مالية جديدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية والتي جاءت في إطار ما يعرف بالهندسة المالية الإسلامية، كما حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتركيز على كفاية رأس المال وتطوراتها سواء في البنوك التقليدية أو الإسلامية، أضف إلى ذلك إجراء مقارنة بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك التقليدية مع كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وهذا بسبب اختلاف عمل كل بنك .

وعند تطبيق هذه المفاهيم النظرية على مصرف أبوظبي وبنك دبي الإسلامي توصلنا إلى أن البنكين يحترمان معدل كفاية رأس المال الصادر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال الفترة المدروسة (2010-2015)، كما تظهر أهمية ودور أدوات الهندسة المالية المتمثلة في صكوك الشق الأول ووديعة الوكالة في تحقيق هذه النسبة.

أولاً: اختبار صحة الفرضيات.

لقد قامت دراستنا على ثلاث فرضيات التي سيتم اختبارها فيما يلي:

- بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على انه: يتم حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بنفس الطريقة في البنوك التقليدية مع مراعاة طبيعة عمل البنوك الإسلامية.
- من خلال دراستنا توصلنا إلى ان هناك اختلاف نسبي في حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية نظرا للاختلاف الجوهري بينهما في طبيعة الاستخدامات والموارد، ومن هذه الاختلافات نجد الصكوك الإسلامية ووديعة الوكالة في البنوك الإسلامية والتي لا نجدها في البنوك التقليدية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى .
- أما بخصوص الفرضية الثانية والتي تنص على أنه: تتمثل أدوات الهندسة المالية المستخدمة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة(2010-2015) في الصكوك الإسلامية فقط.
- من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الصكوك الإسلامية تعتبر من أدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في البنوك محل الدراسة، ولكنها ليست الأداة الوحيدة فهناك أدوات أخرى من بينها وديعة الوكالة التي ظهرت في البنكين محل الدراسة وهذا ما يظهر عدم صحة الفرضية الثانية.
- الفرضية الثالثة التي تنص على " يمكن لأدوات الهندسة المالية الإسلامية أن ترفع كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية من خلال زيادة متطلبات رأس المال".

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن أدوات الهندسة المالية الإسلامية ممثلة في صكوك الشق الأول ووديعة الوكالة تدخل في حساب كفاية رأس المال ووجودها يؤثر إيجاباً على هذه النسبة، و هو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانياً: نتائج الدراسة.

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع " دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق كفاية رأس مال البنوك الإسلامية "، دراسة لبنكين من البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، نعرضها فيما يلي:

- 1) تعني الهندسة المالية الإسلامية التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل ولكن في إطار توجيهات الشرع الإسلامي.
- 2) إن أهم ميزة للهندسة المالية الإسلامية هي أنها تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- 3) تختلف الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في التزامها بالضوابط الشرعية.
- 4) البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات تقوم بجميع الأعمال المصرفية، ودور الوساطة المالية مستبعدة في ذلك أسلوب الفائدة واعتمادها على نظام المشاركة، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.
- 5) أهم ما أنتجته الهندسة المالية الإسلامية، الصكوك الإسلامية وتشمل: صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك الإستصناع، صكوك السلم، صكوك المرابحة، صكوك الإجارة، صكوك المزارعة، صكوك المساقاة، صكوك المغارسة، كما أنتجت المشتقات المالية الإسلامية والتصكيك الإسلامي .
- 6) تأثرت المعايير الاحترازية في البنوك وفق مقررات بازل II ويظهر ذلك في إصدار مقررات بازل III.
- 7) تعتبر مقررات لجنة بازل III كأحد أهم آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على النشاط المصرفي .
- 8) من خلال دراسة الحالة اتضح أن اهتمام مصرف أبوظبي أكثر من بنك دبي بوظيفة البحث والتطوير ويظهر ذلك من خلال إصداراتها من صكوك الشق الأول ووديعة الوكالة كون هذا الأخير اهتم بمعالجة آثار الأزمة المالية التي أصابت الإمارة .

ثالثاً: التوصيات.

بعد تناولنا لهذا الموضوع يمكننا اقتراح جملة من التوصيات:

- 1) التركيز على الضوابط الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية والمتمثلة في الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية، وإبراز دور الهندسة المالية الإسلامية بتوفير تدابير وقائية لتجنب الوقوع في الأزمات.
- 2) الابتعاد عن أدوات الهندسة المالية التقليدية والاعتماد على أدوات الهندسة المالية الإسلامية بحكم متانة هذه الأدوات وقوة السياسات الاقتصادية الإسلامية المستنبطة من وهج الشريعة الإسلامية الأمر الذي يساعد على التصدي للزمات الاقتصادية والمالية عموماً.
- 3) تنويع الاستثمار بالأدوات المالية الإسلامية وعدم التركيز على أداة واحدة.
- 4) يجب تكيف تطبيق مقررات لجنة بازل وإدخال تعديلات على معيار كفاية رأس المال الواجب تطبيقه على البنوك الإسلامية بما يراعي طبيعة مخاطر العمل المصرفي الإسلامي.
- 5) يجب إبراز اختلاف هيكل رأس مال البنوك الإسلامية عن هيكل رأس مال البنوك التقليدية في معادلة كفاية رأس المال.
- 6) ضرورة توفير بيئة مناسبة لإصدار الأدوات المالية الإسلامية والتعامل بها عن طريق إصدار قوانين منظمة وهيئات داعمة لها مع التأكيد على فعاليتها الاقتصادية.
- 7) نشر الوعي والترويج للأدوات المالية الإسلامية عبر عقد المؤتمرات والندوات العلمية التي تعنى بالصكوك المالية الإسلامية.
- 8) لا بد من إعادة النظر في معيار كفاية رأس المال المطبق على البنوك الإسلامية على اعتبار أن طبيعة العلاقة التي تجمع أصحاب الودائع مع البنك الإسلامي تختلف عن تلك التي تجمع أصحاب الودائع مع البنوك التقليدية، بالإضافة إلى أن المخاطر الائتمانية تختلف نسبياً عن تلك التي يتحملها البنك التقليدي، فالعلاقة بين البنك الإسلامي و المقترضون تحمل في أغلبها حتمية تحمل المخاطر على الطرفين وفق العقد أو الصيغة المتعامل بها.

رابعاً: آفاق الدراسة.

من خلال ما سبق يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع التي تحتاج إلى دراسة:

- 1) ما هو أثر تطبيق مقررات بازل III على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية "دراسة عينة من البنوك"
- 2) دراسة استشرافية لإمكانية تطبيق الأدوات الحديثة للهندسة المالية في البنوك.
- 3) ما هو أثر الالتزام بمعايير كفاية رأس المال على إدارة الأموال في البنوك الإسلامية.
- 4) دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية.
- 5) دراسة مقارنة بين منتجات الهندسة المالية الإسلامية ومنتجات الهندسة المالية التقليدية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

I - الكتب:

1. فرج خير الله، إدارة المخاطر المالية، دار أمجد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2016.
2. فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
3. اشرف محمد دوابة، دور السوق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، الإسكندرية، مصر، 2006.
4. بالرقي تيجاني، حمزة شودار، الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010.
5. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار الطيزوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
6. حاكم محسن الربيعي، وآخرون، المشتقات المالية " عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
7. حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس مال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
8. حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، الأسواق المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
9. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
10. حيدر يونس المرسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، داتر اليازوري العالمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011.
11. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
12. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
13. رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوسيع، عمان، الأردن، 2016.

14. شقيري نوري موسى، إدارة المشتقات لمالية " الهندسة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015.
15. صادق راشد الشمري ، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار الجازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2011.
16. طارق عبد العالي حماد، دليل المستثمر في بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
17. عبد الباسط كريم مولود، تداول الأوراق المالية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
18. عبد الكريم احمد قندوز، المشتقات المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
19. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر، 2005.
20. فليح حسن خلف، الاقتصاد الإسلامي لغير المختصين ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، اربد، الأردن، 2014.
21. متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2010.
22. محب خلة توفيق، الهندسة المالية- الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، مصر، 2011.
23. محب خلة توفيق، الهندسة المالية، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2011.
24. محمد أيوب، النظام المالي في الإسلام، أكاديمية إنترناسيونال، بيروت، لبنان، 2009.
25. محمد شيخون ، المصارف الإسلامية "دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، بدون سنة نشر.
26. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
27. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
28. منير إبراهيم الهندي، الأوراق المالية وأسواق المال ، دار وائل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012.
29. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات ، مركز الدلتا للطباعة الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 2006.

30. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة.
31. هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- II - الأطروحات والرسائل الجامعية:**
1. أحلام موسى مبارك " آليات رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود وبنوك جامعة الجزائر، الجزائر 2005/2004.
2. أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق معيار كفاية رأس المال وفقا لتوصيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012.
3. المانسبع رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.
4. إلهام مقدم، هناء طراد، أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل "دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تمويل مصرفي، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2016/2015.
5. أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية" دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011.
6. بن الضيف محمد عدنان، الاستثمار في الأوراق المالية "دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/2007.
7. بن عيسى عبد القادر، أثر استخدام المنتجات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية " دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى ديسمبر 2010، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: أسواق مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
8. بوضياف عيبر، سوق الأوراق المالية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة، في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

9. تقي الدين حميدان ولطفي بلعيد، دور الهندسة المالية في تطوير منتجات المصارف المالية الإسلامية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016/2015.
10. حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011/2010.
11. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل - دراسة واقع البنوك التجارية الج زائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الد لكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، تجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عحاس، سطيف، الجزائر 2013-2014.
12. حيدر يونس كاظم الموسوي ، اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية، الأردن والسعودية، حالة تطبيقية للمدة [1990-2007]، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2009.
13. حيدر يونس كاظم الموسوي ، اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية، الأردن والسعودية، حالة تطبيقية للمدة [1990-2007]، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2009.
14. ربيع بوصبيح العائش، دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية تحليل دور استراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق المالي القطري للفترة 2007-2011، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
15. زايدي مريم، اتفاقية بازل لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية "دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016.
16. ساجد بن أحمد بن محمد باتيل، اتفاقية إعادة الشراء "الريبو والريبو العكسي"، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير في الفقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2012/2011.
17. ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
18. سهيلة عروف، سمية عثمانية، واقع تطبيق مقررات بازل 2 وبازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016-2015.

19. عبد الحق قاضي، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية أزمة الرهن العقاري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
20. عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال " التجربة الماليزية نموذجا" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : الأسواق المالية والبورصات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
21. عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007/2006.
22. عمر طالب، أثر توريق الديون الرهنية على أداء السوق الثانوية العقارية - دراسة مقارنة لبلدان شمال إفريقيا-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
23. عيساوي سهام، دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال "دراسة حالة سوق رأس المال الفرنسي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
24. قط سليم، مفاضلة الاستثمار بين سوق الأوراق المالية المعاصرة وسوق الأوراق المالية الإسلامية "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
25. لبنى بن الشيهب، دور معايير لجنة بازل في تفعيل نظام الحوكمة المصرفية-دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري 2008-2014، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص : مالية وبنوك ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بلهوصوف، ميله، الجزائر، 2016/2015.
26. محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم لمالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2015/2014.
27. محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية "دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012.
28. مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

29. موسى عمر مبارك أبو محييميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، القاهرة، مصر، 2008/2007.
30. موسى مبارك عمر أبو محييميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معايير لجنة بازل 2، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، دمشق، سوريا، 2008.
31. مونة يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطرة "دراسة قياسية مقارنة بين المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013" مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص: مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014.
32. مونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني، دراسة مالية بورصة ماليزيا، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
33. نزار سناء، دور آلية التوريق المصرفي والتصكيك الإسلامي في سوق رأس المال " دراسة حال سوق رأس المال الماليزي"،_أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

III- الجرائد والمجلات:

1. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، تحديات إرساء مقررات بازل 03 في المصارف الجزائرية ، العدد 01، جامعة سعد دحلب البلدة، الجزائر، أفريل 2014.
2. بن خالد فرحات، توريق الدين التقليدي والإسلامي "دراسة مقارنة" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 01، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2013.
3. بن علي بلعزوز، صالح سوساوي، دور الهندسة المالية في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الإسلامية "دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية" ، دراسة مجلة دولية علمية محكمة، العدد 29، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس 2017.

4. بوحيزر رقية، لعراية مولود، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل 2، مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، العدد 02، المجلد 23، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، 2010.
5. رقية بوحيزر، لعراية مولود، " واقع تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل 2"، مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 23، العدد 02، 2010.
6. سامي السويلم، منتجات صكوك الإجارة، بحث مقدم لمجلة اسرا للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد 01، ديسمبر 2010.
7. سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية-دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
8. عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، عدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007.
9. عثمان علام، صالح سوساوي، دور الهندسة المالية في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الإسلامية " دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية"، دراسة مجلة دولية علمية محكمة، العدد 29، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس 2017.
10. كتّاف شافية، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014.
11. لحو بوخاري ووليد عايب، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية الدولية وأحكام الشريعة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، 2011.
12. مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، جامعة بشار، الجزائر، العدد 01 مارس 2017.
13. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 02، جوان 2017.
14. محفوظ جبار ومريم عديلة، الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.
15. مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر يصغ التمويل الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة قصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016.

16. مرداسي أحمد رشاد، وبوطبة صبرينة، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 02، جامعة بسكرة، جامعة خنشلة، الجزائر، 2017.
17. ناصر سليمان، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزايا والتحديات، مجلة دراسات المالية المصرفية، العدد 20، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
18. ناصر سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 06 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006.
19. نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 3 في المصارف الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 01 جامعة البليدة، 2014.
20. هناء محمد هلال الخيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 02، جامعة عمان العربية، الأردن، 2015.
21. يوسفوي سعاد، ومخلوفي عبد السلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، مارس 2017.

IV- المؤتمرات و الملتقيات والمحاضرات:

1. العيفة عبد الحق وزاهرة بنبي عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 5 و6 ماي 2014.
2. بخدوني وهبية، منتجات الهندسة المالية الإسلامية واقع وآفاق، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع للمالية الإسلامية كلية علوم الاقتصاد والتصرف، جامعة صفاقس، تونس، بدون تاريخ.
3. رشام كهينة، محاضرات في الأسواق المالية، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر علوم المالية والمحاسبة، علوم اقتصادية وعلوم تجارية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2016/2015.
4. رشيد دريس، بحري سفيان، متطلبات إصلاح النظام المصرفي الجزائري لإرساء دعائم الحكم الراشد فيه، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006.
5. شعبان فرج " العمليات المصرفية وإدارة المخاطر "، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصصات النقود والمالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، 2014.

6. صالح مفتاح، فاطمة رحال " تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي " مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار عن منظور إسلامي، اسطنبول تركيا 10.09. أكتوبر 2013.
7. فتح الرحمان علي محمد صالح ، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية تحت عنوان التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة 04، جامعة الخرطوم، السودان، 5-6 أبريل/2012.
8. فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية ، ورقة عمل مقدمة لمنندى الصيرفة الإسلامية، بيروت لبنان، 2008.
9. لعشم أمال، شرفي سارة، أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 5 و6 ماي 2014.
10. محمد بوزيان وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع تطبيق لمقررات بازل3، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، قطر 19-21 ديسمبر 2012.
11. محمد كريم قروف، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع والرهانات المستقبل ، مداخلة : الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.
12. ناصر سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية" تشخيص الواقع والمقترحات ، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2013.

V- المعايير والتقارير :

1. التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.
2. التقرير المالي السنوي لمصرف أبوظبي الإسلامي للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.
3. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، IFSB15، سنة 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I- Les livres :

1. Dovoogin, **coptabilite et audit bancaires** ,2eme edition, Paris, France,2008.
2. Fredric Mishkiw,**The economics of money, Banking and Financial market**, Addison wesley, Boston, The USA, 7th edition , 2007.
3. shelagh heffer man, "**modern banking theory and practice**", New York,The USA, 1998.

II- Les journaux et les rapports :

1. abdallah haroun, **Basel 3 impact on the IIFS and the Role of the IFSB AAOUFE**-world bank Annual conference on Islamic banking and finance ,algeria,23-24 October 2011.
2. AL Fawwazt.M. and Abgaibat,G.A,(2015),**Capital Adequacy of the Jordanian Banking sector For the period 2000-2013**,international journal of academic research in accounting, finance and management sciences, 5(1).
3. Ozkan.c (2015)**regulatory and supervisory challenges of islamic banking after Bazel III**. comerce financial coperation working group Meeting Ankara, the internationnal bank for reconstruction and development,Wachenton,USA.
4. Sna, **working paper**, IMF, 1993.

III- Les sites :

1. ae. Atiqtisadi.com/216943.
2. Ar.financialislam.com.
3. forum.mec.biz/t42778html.
4. www . ifsb.com.
5. www. alamuae.com/uae/showtopics-658.html.
6. www.amF.org.ae/ar.
7. www.cbot.com.
8. www.cdvm.gov.ma.
9. www.neevia.com.
10. www.uaepedia.aeindex.php.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: مكونات رأس المال النظامي لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2010 - 2011

إن الجدول أدناه يلخص مكونات رأس المال النظامي والمعدلات للمجموعة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ و ٢٠١٠. خلال هاتين السنتين، استوفت الشركات الفردية ضمن المجموعة والمجموعة كل المتطلبات الخارجية لقوانين رأس المال.

بازل ٢		
٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
		الشق الأول
		رأس المال
٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦	احتياطي قانوني
١,٧٥٤,٨٩٩	١,٧٥٥,٨٩٤	احتياطي عام
٤٤٣,١٨٢	٥٨٥,٩٢١	أرباح محتجزة
٩٨٤,٠٦٩	١,٣١١,٤٠٦	توزيعات أرباح مقترحة
٥١١,٧٨٣	٥٧٧,٥٤٦	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
٦,٨١٦	١,٠٢٨	صكوك الشق الأول
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	حقوق الملكية غير المسيطرة
٣,٠٧٥	٢,٦٠٩	
٨,٠٦٨,٥٣٠	٨,٥٩٩,١١٠	المجموع
		الشق الثاني
		رأس مال الوكالة - الشق الثاني
٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨	التغيرات المترجمة في القيم العادلة
(٩٢,٠٤٠)	(١٧١,٠٤٣)	مخصص انخفاض جماعي للموجودات المالية
٥٧٥,٣٤٤	٧٥٧,٣١٢	
٢,٦٩٠,٧١٢	٢,٧٩٣,٦٧٧	المجموع
		مجموع الشق الأول والثاني
١٠,٧٥٩,٢٤٢	١١,٣٩٢,٧٨٧	خصومات من الشق الأول والثاني لرأس المال
(٨٣٧,١٩٥)	(٨٥١,٥٠٣)	
٩,٩٢٢,٠٤٧	١٠,٥٤١,٢٨٤	مجموع أساس رأس المال
		معدل مخاطر الموجودات:
٥٨,٣٢٠,٩٠١	٥٦,١٣٧,٨٥٤	مخاطر الائتمان
١,٠٠٨,١٥٧	١,٢٤٠,٧٠٨	مخاطر السوق
٢,٥٦٥,١٧٧	٣,٢٤٧,٠٠٦	مخاطر العمليات
٦١,٨٩٤,٢٣٥	٦٠,٦٢٥,٥٦٨	مجموع معدل مخاطر الموجودات
		نسب رأس المال
١٦,٠٣%	١٧,٣٩%	مجموع رأس المال النظامي كنسبة إلى إجمالي مخاطر الموجودات المرجحة
١٣,٠٤%	١٤,١٨%	رأس مال من الشق الأول كنسبة من إجمالي مخاطر الموجودات المرجحة

الملحق رقم 02: مكونات رأس المال النظامي لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2012 - 2013

إن الجدول أدناه يلخص مكونات رأس المال النظامي والمعدلات للمجموعة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٢. خلال هاتين السنتين، استوفت الشركات الفردية ضمن المجموعة والمجموعة كل المتطلبات الخارجية لقوانين رأس المال.

بازل ٢		
٢٠١٢	٢٠١٣	
ألف درهم	ألف درهم	
		الشق الأول
٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦	رأس المال
١,٧٥٦,٦٧٩	١,٧٥٩,٥٩٧	احتياطي قانوني
٧٣٩,٠٣٠	٩١١,٦٩٥	احتياطي عام
٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	احتياطي مخاطر الائتمان
١,١٨٩,٥١١	٧٤٤,٤٦٦	أرباح محتجزة
٦٠٠,٦١٦	١,٣٦٠,٤١٧	توزيعات أرباح مقترحة
٤,٤٥٠	٢٠,٠٠٠	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
(٧٣,٣٥٠)	(١٣٢,٨٨٢)	احتياطي تحويل العملات الأجنبية
٥,٦٢٩,١٦٥	٥,٦٢٥,٤٩٢	صكوك الشق الأول
٥٣,٧٧٥	٥٦,١٨٧	حقوق الملكية الغير مسيطرة
١٢,٦٦٤,٥٨٢	١٣,١٠٩,٦٧٨	
(٣٨٣,٠١٣)	(٣٧٤,٧٠٣)	خصومات الشق الأول لرأس مال
١٢,٢٨١,٥٦٩	١٢,٧٣٤,٩٧٥	إجمالي الشق الأول
١,٧٦٥,٩٢٦	-	الشق الثاني
(١٥٥,٧٠٠)	(١٧٨,٧٨٦)	رأس مال الوكالة - الشق الثاني
٧٦٤,٠٦١	٨٩٦,١٣٥	التغيرات المترجمة في القيم العادلة
٢,٣٧٤,٢٨٧	٧١٧,٣٤٩	مخصص انخفاض جماعي للموجودات التمويلية
(٣٨٣,٠١٣)	(٣٧٤,٧٠٣)	
١,٩٩١,٢٧٤	٣٤٢,٦٤٦	خصومات الشق الثاني لرأس المال
١٤,٢٧٢,٨٤٣	١٣,٠٧٧,٦٢١	إجمالي الشق الثاني
		مجموع أساس رأس المال
		معدل مخاطر الموجودات
٦١,١٢٤,٨٥٩	٧١,٦٩٠,٧٧٠	مخاطر الائتمان
١,٧٣٩,٤٧٠	١,٦٨٣,٢٠٨	مخاطر السوق
٣,٧٥٨,٣٧٠	٤,١٩٣,٩٣٧	مخاطر العمليات
٦٦,٦٢٢,٦٩٩	٧٧,٥٦٧,٩١٥	مجموع معدل مخاطر الموجودات
		نسب رأس المال
%٢١,٤٢	%١٦,٨٦	مجموع رأس المال النظامي كنسبة من مجموع معدل مخاطر الموجودات
%١٨,٤٣	%١٦,٤٢	مجموع الشق الأول كنسبة من مجموع معدل مخاطر الموجودات

الملحق رقم 03: مكونات رأس المال النظامي لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة 2014 - 2015

إن الجدول أدناه يلخص مكونات رأس المال النظامي والمعدلات للمجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و 2014. خلال هاتين السنتين، استوفت الشركات الفردية ضمن المجموعة والمجموعة كل المتطلبات الخارجية لقوانين رأس المال.

بازل ٢		
٢٠١٤	٢٠١٥	
ألف درهم	ألف درهم	
		الشق الأول لرأس مال
		رأس المال
		احتياطي قانوني
		احتياطي عام
		احتياطي مخاطر الائتمان
		أرباح محتجزة
		توزيع أرباح مقترح
		ربح مقترح توزيعه للأعمال الخيرية
		احتياطي تحويل العملات الأجنبية
		صكوك الشق الأول
		حقوق الملكية غير المسيطرة
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,١٦٨,٠٠٠	
١,٧٦٦,٤٦٥	٢,١٠٢,٤٦٥	
١,٠٩٨,٥٦٠	١,٢٩٣,٨٢٠	
٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	
١,٢٤٤,٧٨١	١,٨٥٨,٨٩٩	
٧٠٠,٢٠٠	٧٦٩,٠٢٢	
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	
(١٥١,٠٤٠)	(١٩٦,١١٣)	
٥,٦٤٣,١٠٩	٥,٦٧٢,٠٣٤	
٨,١٩٦	١٠,٥٤٨	
١٣,٧٣٠,٢٧١	١٥,٠٩٨,٦٧٥	
(٥٢٩,٦٤٨)	(٤٧٤,٨٩٢)	شهرة والأصول غير الملموسة
(٤٠٣,٦٩٧)	(٣٩٩,٦٧٨)	خصومات الشق الأول لرأس مال
١٢,٧٩٦,٩٢٦	١٤,٢٢٤,١٠٥	إجمالي الشق الأول
		الشق الثاني لرأس المال
		التغيرات المترجمة في القيم العادلة واحتياطي التحوط
		مخصص انخفاض جماعي للموجودات التمويلية
(١٨٦,٦٠٤)	(١٦٦,٤٤٤)	
١,٠٤٠,٤٧٠	١,٠٩٦,٤٠٣	
٨٥٣,٨٦٦	٩٢٩,٩٥٩	
(٤٠٣,٦٩٨)	(٣٩٩,٦٧٨)	خصومات الشق الثاني لرأس المال
٤٥٠,١٦٨	٥٣٠,٢٨١	إجمالي الشق الثاني
١٣,٢٤٧,٠٩٤	١٤,٧٥٤,٣٨٦	مجموع قاعدة رأس المال
		معدل مخاطر الموجودات
		مخاطر الائتمان
		مخاطر السوق
		مخاطر العمليات
٨٣,٢٣٧,٥٨٥	٨٧,٧١٢,٢٦١	
٢,١٧٠,٤١٣	٢,٢١٨,٩٢١	
٦,٨٢٦,٧٢٣	٧,٥٤٩,٩٥٤	
٩٢,٢٣٤,٧٢١	٩٧,٤٨١,١٣٦	مجموع معدل مخاطر الموجودات
		نسب رأس المال
		مجموع رأس المال النظامي كنسبة من مجموع معدل مخاطر الموجودات
%١٤,٣٦	%١٥,١٤	
		مجموع الشق الأول لرأس المال كنسبة من مجموع معدل مخاطر الموجودات
%١٣,٨٧	%١٤,٥٩	

صكوك الشق الأول

في ١٦ ابريل ٢٠٠٩، وتماشيا مع برنامج حكومة أبوظبي لتعزيز الملاءة المالية لعدد من المؤسسات المصرفية، أصدر المصرف صكوك من الشق الأول ("الصكوك") لصالح دائرة المالية لحكومة إمارة أبوظبي بقيمة اسمية بلغت ٢ مليار درهم. تمت الموافقة على إصدار هذه الصكوك من قبل المساهمين خلال الاجتماع الغير عادي والذي عقد يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٩.

تعتبر هذه الصكوك دائمة حيث أنه لا يوجد لها تاريخ استرداد معين. تشمل هذه الصكوك على التزامات مباشرة من غير ضمان من جانب المصرف وفقا لشروط وأحكام المضاربة الشرعية. والربح المتوقع لهذه الصكوك هو ٦% سنويا خلال الفترة الأولى المكونة من خمس سنوات، ويقدر الربح المتوقع بعد هذه السنوات الخمس الأولى بـ ٦ شهور زاندا هامش ٢,٣%. وسيتم توزيع الأرباح المحققة على شكل نصف سنوي. سيتم إظهار دفعات الأرباح الموزعة في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

يحق للمصرف وفق إرادته المطلقة أن لا يقوم بتوزيع أي أرباح وفق ما كان متوقعا، ولا يعتبر هذا الحدث تخلفا عن سدادها. في حال قيام المصرف باختيار أن لا يقوم بتوزيع الأرباح أو في حال الأحداث التي تستوجب عدم قيامه بهذا التوزيع، فإنه لا يحق للمصرف: (أ) الإعلان عن أو دفع أو توزيع أية أرباح، أو (ب) الاسترداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الإستحواد بأي وسيلة كانت على أي جهة إصدار مساوية للصكوك أو أقل منها، باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها على إلزامية الاسترداد أو التحويل إلى حقوق ملكية، إلا إذا تم في كل حالة من هذه الحالات، القيام بتوزيع أرباح المضاربة المتوقعة مرتين متتاليتين.

وديعة وكالة - الشق الثاني

في ديسمبر ٢٠٠٨. أودعت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى المصرف ودائع استثمارية لفترة تتراوح بين ٣ - ٥ سنوات. ثم عرضت الحكومة إثر ذلك وفقا لشروط وأحكام خاصة وانسجاما مع متطلبات المصرف المركزي الخاصة بكفاية رأس المال، تحويل هذه الودائع إلى رأس مال تم تصنيفه ضمن الشق الثاني لرأس المال، وقد تمت الموافقة على ذلك وفقا لشروط وأحكام خاصة من قبل المساهمين خلال اجتماع غير عادي عقد يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٩. وقد تم توقيع اتفاقية الوكالة بالاستثمار المتعلقة بتحويل هذه الودائع إلى رأس مال من الشق الثاني في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ من قبل المصرف.

يعتبر رأس مال الوكالة غير مضمون من قبل المصرف وليس ذا أولوية، وهو مستثمر لفترة ٧ سنوات وفقا لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة بالاستثمار. وللمصرف الحق في الإنهاء المبكر لاستثمار مبلغ هذه الوكالة من جانبه قبل انتهاء المدة (سبع سنوات) وفقا لشروط معينة، وقد تتراوح الأرباح المتوقعة ما بين ٤% و ٥,٢٥% وتستحق بصفة ربع سنوية، وتدفع في نهاية الفترة. وفي حالات محدودة وطبقا لشروط معينة، يحق للحكومة تحويل كل رأس مال الوكالة أو جزءا منه إلى أسهم عادية في المصرف حسب أسعار السوق السائدة.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد الأطراف لعقود الادوات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. يحا أول المصرف ضبط مخاطر الائتمان من خلال استخدام السوق المستهدف عالي التركيز الذي يعرف مع من سيتعامل المصرف من منظور بيان المخاطر، واستخدام معايير قبول المخاطر التي تحدد نوع وحجم المخاطر التي يستعد المصرف لتحملها مع كل طرف مقابل، ومراقبة احتمالية التعرض لمخاطر الائتمان والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والاستمرار في تقييم القدرة الائتمانية للأطراف الأخرى. بالإضافة إلى متابعة حدود الائتمان، يقوم المصرف بإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق الدخول في اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسب ما تقتضيه الحالة للحد من فترة التعرض للمخاطر. وقد يقوم المصرف في بعض الحالات بإلغاء معاملات أو توزيعها على أطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من تغيرات نسب الربح، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن إدارة مخاطر السوق تحد من الخسائر المحتملة على الالتزامات القائمة والتي قد تنتج عن متغيرات غير متوقعة في نسب الأرباح، أسعار صرف العملات أو أسعار الأسهم. إن المجموعة معرضة لتتويع الأدوات المالية بما فيها الأسهم، العملات الأجنبية والسلع.

تولي المجموعة مخاطر السوق أولوية كبيرة. تستخدم المجموعة نماذج ملائمة وفقاً لما هو متعارف عليه في السوق لتقييم مواقعها وتلقى بانتظام معلومات السوق لضبط مخاطر السوق.

المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ من عدم ملائمة أو فشل الأنظمة الداخلية والأخطاء البشرية والاحتيال أو الأحداث الخارجية.

الملحق رقم 06: مكونات رأس المال النظامي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010 - 2011

٥٨-٦-١ رأس المال النظامي (يتبع)

إن المعدلات المحتسبة بموجب معدلات بازل ٢ هي كما يلي:

بازل ٢		
٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	
		رأس المال الطبقة الأولى "١"
		رأس المال
		إحتياطي قانوني
		إحتياطي أراضي منحة
		إحتياطيات عامة
		أرباح مستفقاة
		حقوق الملكية غير المسيطرة
٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤	
٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٧٣١,٨٧٩	
٢٧٦,١٣٩	٢٦٧,٠٨٥	
٢,٣٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠	
٣٦٨,٧٢٣	٥٦٣,٧٧٧	
٩٤٢,٤٣٤	٩٧١,٤٢٧	
١٠,٤٦٦,٢٢٩	١٠,٦٨١,٢٢٢	
(١٧,٢٥٨)	-	بطرح:
(٧٩,٢٧٩)	(١٠٥,٥٦٠)	الشهرة والموجودات غير الملموسة
		خسائر متراكمة لسعر الصرف مؤجلة
١٠,٣٦٩,٦٩٢	١٠,٥٧٥,٦٦٢	
		رأس المال الطبقة الثانية "٢"
		إحتياطيات تحوط
		إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
		إنخفاض القيمة المجمعة
		وكالات تمويلية متوسطة الأجل
		تنزيل للشركات الزميلة
٤,٧٩٥	-	
(٢٤٣,١٦٦)	(٨٣١,٨٤٩)	
٧٦٤,٦٨٩	٨٤٢,٧٣٥	
٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣	
(٥٩٦,٩٥٠)	(٦٠٢,٢٥٥)	
٣,٦٨١,٩١١	٣,١٦١,١٧٤	
١٤,٠٥١,٦٠٣	١٣,٧٣٦,٨٣٦	مجموع قاعدة رأس المال
		الموجودات المرجحة بالمخاطر:
		مخاطر الإئتمان
		مخاطر السوق
		مخاطر التشغيل
٧٣,٣٩٥,٣٨٨	٧٠,٣٥٣,٢٦٩	
١,٩٨٦,٢٣٥	١,١٧٤,٦٣٠	
٣,٧٧٢,٢٥٦	٣,٧٤٥,٤٠٤	
٧٩,١٥٣,٨٧٩	٧٥,٢٧٣,٣٠٣	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
		نسب كفاية رأس المال
١٧,٨%	١٨,٢%	مجموع رأس المال النظامي
		كنسبة من إجمالي المخاطر للموجودات المرجحة
		الطبقة الأولى لرأس المال إلى إجمالي
١٢,٧%	١٣,٦%	المخاطر للموجودات المرجحة بعد تنزيل للشركات الزميلة

الملحق رقم 07: مكونات رأس المال النظامي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2012 - 2013

٥٢ إدارة رأس المال (يتبع)

(ج) معدل كفاية رأس المال

تم اتباع متطلبات نظام بازل ٢ والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في احتساب المعدلات التالية:

٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم	
		<i>الطبقة الأولى من رأس المال</i>
٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٦٥٣,٧٥١	رأس المال
-	٣,٦٧٣,٠٠٠	مكون من الطبقة الأولى
٥,٣٤٨,٩٦٤	٥,٥٠٨,٧٩٥	احتياطيات أخرى
٧٧٥,١٩٧	١,٠٣٧,٣٩٦	أرباح مستتفلة
٩٦٥,٩٧١	٣١٧,٣٧٣	حقوق الأرباح غير المسجلة
<u>١٠,٨٣٧,١٨١</u>	<u>١٤,٤٨٠,٣١٥</u>	
	(١٣,٠٩٩)	يخلو:
	(٢٨٠,٨٣٣)	أسهم خزينة
(١٩٧,١٩٧)		خسائر متراكمة لسعر الصرف مؤجلة
<u>١٠,٦٣٩,٩٨٩</u>	<u>١٤,١٨٦,٣٨٣</u>	مجموع رأس المال من الطبقة الأولى
	(٥٦٣,٨٥٠)	<i>رأس المال من الطبقة الثانية</i>
(٨٢,١٣٠)	٩٠٢,٣٤٨	إحتياطي التهمة العادلة للاستثمارات
٦٦٦,١٧٩	-	إتخااض القيمة المجمعة
٣,٠٢٠,٣٣٤	-	وكالات تمويل متوسطة الأجل
<u>٢,٨٧٨,٠٨٣</u>	<u>٣٣٨,٤٩٨</u>	مجموع رأس المال من الطبقة الثانية
(٤٧٧,٤٩١)	(٥٧٠,٣٠٠)	تزييل من رأس المال
<u>١٣,٠٤٠,٥٨١</u>	<u>١٣,٩٥٤,٦٢١</u>	مجموع قاعدة رأس المال
		<i>الموجودات المرجحة بالمخاطر</i>
٦٤,٣٥٣,١٠٨	٧٠,١٩٩,٨١٦	مخاطر الإئتمان
١,٩١٠,٧٦٧	١,٨٠٤,٦٥٠	مخاطر السوق
٣,٨٤٠,٨٣٩	٤,٥٣٦,٣١١	مخاطر تشغيلية
<u>٧٥,١٠٥,٧١٤</u>	<u>٧٦,٥٣٠,٧٧٧</u>	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
		<i>نسب كفاية رأس المال</i>
%١٧,٤	%١٨,٢	مجموع رأس المال النظامي ككسبة من إجمالي المخاطر للموجودات المرجحة ("معدل كفاية رأس المال")
%١٣,٩	%١٨,٢	الطبقة الأولى من رأس المال إلى إجمالي المخاطر للموجودات المرجحة بعد تزييل للشركات التصلة

الملحق رقم 08: مكونات رأس المال النظامي لبيك دبي الإسلامي خلال الفترة 2014 - 2015

٣-٤٩ معدل كفاية رأس المال

يتم اتباع متطلبات بازل ٢ ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عند احتساب المعدلات التالية:

٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم	
٣,٩٥٣,٧٥١	٣,٩٥٣,٧٥١	الشق الأول من رأس المال
٣,٦٧٣,٠٠٠	٧,٣٤٦,٠٠٠	رأس المال
٥,٥٠٨,٧٩٥	٥,٦٣١,٧١١	صكوك من الشق الأول
١,٨٧١,٣٦٣	٢,٧٩٨,٢٦٠	احتياطيات أخرى
٣١٤,٠٨١	١٨٤,١٦٨	الأرباح المحتجزة
(١٤,٦٧٨)	(١٤,١٧٢)	الحصص غير المسيطرة
(٢٨٠,٣٨٣)	(٣٥٤,٨٢٩)	أسهم خزينة
(٣١٢,٨٩٠)	(٣٧١,٣٦٢)	خسائر صرف العملات المؤجلة المترجمة
-----	-----	اقتطاع من رأس المال
١٤,٧١٣,٠٣٩	١٩,١٧٣,٥٢٧	إجمالي الشق الأول من رأس المال
-----	-----	
(٥٦٧,٨٠٦)	(٦٥٧,٣٦٧)	الشق الثاني من رأس المال
١,٠٩٠,١٥٩	١,٣٠٦,٠٢٢	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
(٣١٢,٨٩٠)	(٣٧١,٣٦٢)	المخصص الجماعي لانخفاض القيمة
-----	-----	اقتطاع من رأس المال
٢٠٩,٤٦٣	٢٧٧,٢٩٣	إجمالي الشق الثاني من رأس المال
-----	-----	
١٤,٩٢٢,٥٠٢	١٩,٤٥٠,٨٢٠	إجمالي قاعدة رأس المال
=====	=====	
٩١,٧٨٢,٠٨٠	١١٢,٩٣١,١٥٥	الموجودات المرجحة بالمخاطر
١,١١١,٥٩٩	١,٦٥٥,٩١٧	مخاطر الائتمان
٧,٤٤٤,٧٥٤	٨,٩٧٥,٣٧٥	مخاطر السوق
-----	-----	المخاطر التشغيلية
١٠٠,٣٣٨,٤٣٣	١٢٣,٥٦٢,٤٤٧	إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر
=====	=====	
		معدلات رأس المال
%١٤.٩	%١٥.٧	إجمالي رأس المال النظامي كنسبة من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر ("معدل كفاية رأس المال")
%١٤.٧	%١٥.٥	الشق الأول من رأس المال إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر بعد اقتطاع الشركات الزميلة

الملحق رقم 09: صكوك الشق الأول في بنك دبي الإسلامي

٢٥ صكوك من الشق الأول

١-٢٥ التحليل حسب الإصدار

منشأة ذات أغراض خاصة ("المصدر")	تاريخ الإصدار	قيمة الإصدار بما يعادل ألف درهم	معدل الربح المتوقع	فترة المطالبة
دي أي بي تير ون صكوك ليمتد	مارس ٢٠١٣	٣,٦٧٣,٠٠٠	٦.٢٥٪ سنوياً يتم سداده بصورة نصف سنوية	في أو بعد مارس ٢٠١٩
دي أي بي تير ون صكوك (٢) ليمتد	يناير ٢٠١٥	٣,٦٧٣,٠٠٠	٦.٧٥٪ سنوياً يتم سداده بصورة نصف سنوية	في أو بعد يناير ٢٠٢١
		----- ٧,٣٤٦,٠٠٠ =====		

خلال ٢٠١٣، أصدر البنك، صكوك من الشق الأول متوافقة مع أحكام الشريعة من خلال شركة ذات أغراض خاصة، دي أي بي تير ون صكوك ليمتد، بلغت قيمتها ١,٠٠٠ مليون دولار أمريكي (٣,٦٧٣ مليون درهم) بقيمة اسمية قدرها ١,٠٠٠ دولار أمريكي (٣,٦٧٣ درهم) للصك. في يناير ٢٠١٥، أصدر البنك مجموعة ثانية من الصكوك من الشق الأول المتوافقة مع أحكام الشريعة من خلال منشأة ذات أغراض خاصة، دي أي بي تير ون صكوك (٢) ليمتد، ("المصدر") بلغت قيمتها ١,٠٠٠ مليون دولار أمريكي (٣,٦٧٣ مليون درهم) بقيمة اسمية قدرها ١,٠٠٠ دولار أمريكي (٣,٦٧٣ درهم) للصك.

تتمثل الصكوك من الشق الأول في سندات دائمة ليس لها تاريخ سداد محدد وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك مع مراعاة أحكام وشروط اتفاقية المضاربة. تم إدراج الصكوك من الشق الأول في بورصة إيرلندا، ويحق للبنك المطالبة بها بعد "تاريخ المطالبة الأول" أو في أي تاريخ دفع أرباح بعد ذلك التاريخ وبخضع ذلك لشروط محددة لإعادة السداد.

يتم استثمار صافي المتحصلات من الصكوك من الشق الأول بالمضاربة مع البنك (المضارب) على أساس مشترك غير مقيد بالأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام.

الملحق رقم 10: مخاطر الموجودات في بنك دبي الإسلامي

٢-٤٨ مخاطر الائتمان

من أجل تجنب التركيز الزائد للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة. وتتم مراقبة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان طبقاً لذلك.

٥-٥٨ المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي إمكانية التعرض لأضرار مالية أو أخرى ناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو خطأ في العمليات الداخلية.

٤-٥٨ مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في أسعار الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وكذلك في علاقتهم المتبادلة والضمنية. صممت إدارة مخاطر السوق للحد من مبلغ الخسائر الممكنة في المراكز المفتوحة التي من الممكن أن تنتج من التغيرات غير المنظورة في أسعار الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم. يتعرض البنك لأدوات مالية متنوعة التي تشمل الأوراق المالية والعملات الأجنبية والأسهم والسلع.

ييدي البنك إهتماماً ملحوظاً لمخاطر السوق. يستخدم البنك نماذج مناسبة حسب الإجراءات المتبعة في السوق وذلك من أجل تقييم وضعها ويحصل على معلومات دورية عن السوق لتنظيم مخاطر السوق.

يشتمل إطار العمل لمخاطر السوق التجارية على العناصر التالية:

- وضع حدود للتأكد من أن الذين يتحملوا المخاطر لا يتجاوزوا المخاطر الكلية ومؤشرات التركيزات الموضوعية من قبل الإدارة العليا.
- تقييم مستقل بناءً على أسعار السوق وتسوية المراكز ومتابعة الحد من الخسائر للمراكز التجارية على أساس زمني.